المدرسة العليا للتجارة

مذكرة نهاية الدراسة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

التخصص : محاسبة و مالية

الموضوع :

المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 حالة مؤسسة صيدال وحدة شرشال

اعداد الطالبة :

بن سالم بسمة

اشراف الاستاذة :

شبيلة عائشة

المؤسسة المستقبلة : صيدال وحدة شرشال

فترة التربص : من 24 فيفري الى غاية 30 أفريل 2025

السنة الجامعية

2025/2024

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة نهاية الدراسة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

التخصص : محاسبة و مالية

الموضوع :

المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 حالة مؤسسة صيدال وحدة شرشال

اعداد الطالبة :

بن سالم بسمة

اشراف الاستاذة :

شبيلة عائشة

المؤسسة المستقبلة : صيدال وحدة شرشال

فترة التربص : من 24 فيفري الى غاية 30 أفريل 2025

السنة الجامعية

2025/2024

الشكر و التقدير

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

الحمد لله، حمدًا تدوم به النعم، وتزول به النقم، ويُستجاب به الدعاء، ويزيد الله من فضله ما يشاء... أن أعاننا على إتمام هذا العمل، وما كان له أن يكتمل لولا توفيقه وكرمه.

من أجزل عطايا الإله أن يُسخّر لك في طريقك مصابيح تنير دربك، وسواعد ترفعك كلما تعثّرت، فتأخذ بيدك نحو النجاح بثبات ويقين.

أولئك الذين يمسحون دموع الضعف، ويزرعون في العيون بريق الأمل،

هم من يشحنون الهمم، ويقفون على أهبة الاستعداد عند أول عثرة،

وإن نفدت ذخيرتنا في مسار الكفاح، كانوا هم أنفسهم ذخيرتنا وسندنا.

إليكم، سيادتكم الموقّرة، نتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير:

إلى **الأستاذة المشرفة شبيلة عائشة،** على ما بذلته من جهد، وما قدّمته من دعم وتوجيه ومرافقة علمية حثيثة،

وإلى **لجنة المناقشة الموقّرة،** على قبولها مناقشة مذكرتنا، وتفضلها بتقييم هذا العمل.

كما نوجّه خالص الشكر والامتنان إلى **عمال وموظفي مصنع صيدال – وحدة شرشال بولاية تيبازة،** على ما أبدوه من تعاون كبير، وتواضع ملحوظ، ومد يد العون لنا من أجل إجراء الدراسة الميدانية، وعلى رأسهم **السيد المحاسب سمار عماد،** الذي كان خير معين.

وأخيرًا...

فهذا جهدٌ بشري، يحتمل الخطأ، ويشوبه القصور والنقصان،

فإن كنا قد أصبنا، فالحمد لله والمنّة،

وإن كنا غير ذلك، فحسبنا أننا **اجتهدنا،** ونسأل الله القبول والتوفيق.

إهــداء

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

بسم الواحد الأحد، الذي بيده مفاتيح التوفيق، بفضله بدأنا، وبه أتممنا ما لا نهاية فيه.

أُهدي هذه المقتطفات التي قَطَفْتُها وأنا في درب طلب العلم،

إلى **نفسي أولًا**، التي تنتصر على نفسها في جل معاركي، فتصنع من ضعفي قوة، ومن انكساري دافعًا للاستمرار.

إلى **أمي**، حبيبتي، أنيستي، شعلتي في لحظات الظلام، وبسمتي في خطوط الإضاءة.

إلى **أبي**، اليد التي ترفعني كلما سقطت، وتسقيني كلما ذبلت.

إلى **أخواي**، **نسيم** شحنتي عند الضعف، وجنديّ الخفاء الذي يدعمني دون أن يشعرني بذلك.

إلى **أخي الصغير جواد**، بصيص أملي البريء، الذي تُنسيني ضحكته وهن هذا الكون بأكمله.

إلى **زوجي العزيز**، مفتاح حياتي الراهنة، مستقبلي، وكل ما أرجوه من دنياي.

إلى كل أفراد عائلتي، من ألف الجد إلى ياء الحفيد،

إلى كل من ساندني، بل وحتى من عاتبني،

فمن شجعني حفزني، ومن أبكاني جعلني أقوى.

كما أهدي هذا العمل البسيط إلى أستاذتي الفاضلة **شبيلة عائشة**، التي عملت بإخلاص لإنجاح هذا الإنجاز.

أما في الختام فنحمد الله الذي بفضله و بكرمه و توفيقه تتم الصالحات كما ندعوه لنا بالسداد و التوفيق لما يرضاه .

بن سالم بسمة

الفهرس :

الشكر و التقدير	
الاهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
الملخص	
المقدمة العامة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 02	
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول: نظرة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية و طبيعة المعيار الدولي رقم 02	3
المطلب الاول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	3
المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للمعايير المحاسبية الدولية	7
المطلب الثالث: عموميات حول المعيار المحاسبي الدولي رقم 02	9
المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد	11
المطلب الاول: ماهية النظام المحاسبي المالي	11
المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	13
المطلب الثالث: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي الجديد	17
المبحث الثالث: المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار الدولي رقم 02	18
المطلب الاول: المخزونات حسب النظام المحاسبي المالي	18
المطلب الثاني: المصطلحات الأساسية الواردة في المعيار الدولي رقم 02.	20
المطلب الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعيار الدولي رقم 02	22
خاتمة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للمخزونات	
مقدمة الفصل الثاني	26
المبحث الأول : جرد المخزونات و تقييمها	27
المطلب الاول: مفهوم الجرد ، أهدافه ، أنواعه	27
المطلب الثاني: جرد المخزونات	29
المطلب الثالث: تقييم المخزونات	33
المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي للمخزونات	37
المطلب الاول: التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق نظام الجرد الدوري	37

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق نظام الجرد المستمر	41
المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن المخزونات و فروقات الجرد	48
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية الاخرى المتعلقة بالمخزونات	55
المطلب الاول: الرسم على القيمة المضافة و مصاريف النقل	55
المطلب الثاني: المردودات و التخفيضات التجارية و المالية	58
المطلب الثالث: الفضلات و المهملات ، الغلافات	60
خاتمة الفصل الثاني	68
الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02	
مقدمة الفصل الثالث	70
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة صيدال وحدة شرشال	71
المطلب الاول: التعريف بمجمع صيدال	71
المطلب الثاني: عرض عام عن مصنع صيدال وحدة شرشال	75
المطلب الثالث: تقديم مصلحة المالية و المحاسبة ، مصلحة تسيير المخزون لوحدة شرشال	79
المبحث الثاني: تسيير المخزونات و جردها و مدى توافق ذلك مع المعيار الدولي رقم 02	80
المطلب الاول: تسيير المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال	80
المطلب الثاني: جرد المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال	84
المطلب الثالث: مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في المؤسسة	86
المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار الدولي رقم 02	86
المطلب الاول: طرق تقييم المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال	86
المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للمخزونات في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي	95
المطلب الثالث: مدى توافق المعالجة المحاسبية للمخزونات مع المعيار الدولي رقم 02 في المؤسسة	104
خاتمة الفصل الثالث	105
الخاتمة العامة	107
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة المعايير المحاسبية الدولية	5
02	قائمة تكلفة البضاعة المباعة	30
03	المقارنة بين نظام الجرد المستمر و المتناوب	32
04	مراحل تطور مجمع صيدال	71
05	بطاقة تقنية خاصة بمجع صيدال	73
06	تكاليف شراء المادة الأولية "أ"	87
07	تكاليف الإنتاج الخاصة بالمنتج الأول	88
08	تكاليف الإنتاج الخاصة بالمنتج الثاني	89
09	بطاقة الصنف للمادة الأولية "أ" بطريقة التكلفة الوسيطية المرجحة	91
10	بطاقة الصنف للمادة الأولية "ب" بطريقة الواردة أولا صادرة أولا	93
11	معلومات عن حالة بعض المخزونات في المؤسسة	99
12	الفروقات الموجودة بين المخزون المحاسبي و المادي في المؤسسة	101

قائمة الاشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	74
02	الهيكل التنظيمي لمصنع صيدال وحدة شرشال	77
03	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية و المحاسبة	79

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى المعالجة المحاسبية للمخزونات وفقًا للنظام المحاسبي المالي، ومدى توافق هذه المعالجة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المتعلق بالمخزونات، وذلك بالنظر إلى أهمية المخزونات ودورها المحوري في المؤسسة.

من أجل بلوغ أهدافنا، قمنا بإجراء الدراسة على مؤسسة صيدال وحدة شرشال ، و اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث توصلنا إلى أن المؤسسة تعتمد في معالجة المخزونات محاسبيًا وتقييمها على الأسس والمعايير المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (02) المتعلق بالمخزونات.

كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد جاء بناءً على المرجعية الدولية، من أجل سد الاحتياجات والنواقص التي شابت النظام السابق، وأن هناك درجة كبيرة وعالية من التوافق بين هذا النظام والمعايير المحاسبية الدولية بشكل عام، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (02) بشكل خاص، فيما يخص إجراءات المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية :

معايير محاسبية دولية ، معيار محاسبي دولي رقم 02 ، نظام محاسبي مالي ، مخزونات ، معالجة محاسبية.

Abstract :

The purpose of this study is to examine the accounting treatment of inventories under the Financial Accounting System (FAS), and to assess how well this treatment aligns with International Accounting Standard N 2 (IAS 2) related to inventories, considering the vital role that inventories play within an organization.

To achieve this purpose, the study was conducted on the SAIDAL Company – Cherchell Unit, using a descriptive and analytical approach. The findings revealed that the company applies accounting and valuation practices for inventories in accordance with the principles and standards outlined in the FAS, as well as the provisions of IAS 2.

Furthermore, the new Financial Accounting System was developed based on international references, aiming to address the limitations of the previous system. The results indicate a high degree of consistency between this system and international accounting standards in general, and with IAS 2 in particular, regarding the accounting treatment of inventories within the company.

Key words :

International Accounting standards , an international accounting standard no (2) , financial accounting system , inventories , accounting treatment .

المقدمة العامة

المقدمة العامة

نظراً للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما مع ظهور العولمة وتوسّع نطاق التجارة الخارجية ، مما أسهم في انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وتعزيز المبادلات الاقتصادية عبر الحدود.

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز اختلافات كبيرة بين الأنظمة المحاسبية المطبقة في كل دولة ، الأمر الذي انعكس سلباً على دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية المدرجة في القوائم المالية. وبسبب هذا التفاوت، أصبح المستخدمون لتلك القوائم، بمختلف فئاتهم (المستثمرين، المساهمون ، الموردون ، الزبائن ، البنوك ...) يفتقرون إلى الثقة في تلك المعلومات ، و هذا ما دفع الى تبني المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف الى التوحيد المحاسبي لمختلف المبادئ و المفاهيم ، و كذا أشكال القوائم المالية و محتوياتها .

ولذلك اضطرت الجزائر التخلي على المخطط المحاسبي الوطني نتيجة لافتقاره الى الإطار المفاهيمي مما أثر سلبا على فعاليته ، ولتركيزه بالجوانب القانونية والاجراءات الشكلية على حساب الجوهر الاقتصادي ، مما أدى الى ضعف القدرة على تلبية احتياجات السوق ، وكنتيجة لهذا تم استحداث النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتماشى مع المعايير الدولية ويساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر.

و يأتي في هذا السياق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المتعلق بالمخزونات ، كونها تعتبر أحد أهم عناصر الأصول المتداولة في المؤسسات ، سواء كانت إنتاجية أو تجارية ،تتمثل في مواد أولية و لوازم ، منتجات تامة او قيد الانجاز .

و نظرا للأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر ، منح النظام المحاسبي المالي الجديد اهتماما كبيرا به ، و ذلك من خلال المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالتسيير ، و المعالجة المحاسبية للمخزونات المتمثلة في جرد المخزون و تقييمه و كذا التسجيل المحاسبي له ، وقد استلهم النظام الجزائري أغلب هذه المفاهيم من المرجعية الدولية ، خاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 الذي يضع المبادئ الاساسية لتقييم المخزون ، و تحديد مبلغ التكلفة و الاعتراف به كأصل .

كما يعتبر موضوع المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى تطابقها أو اختلافها مع ما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 من المواضيع التي حظت بأهمية كبيرة .

وبناءا على ذلك سنقوم بدراسة عنصر المخزون لفهم هذا الموضوع بشكل أعمق .

<u>إشكالية البحث :</u>

من خلال هذا العرض تتبلور لنا معالم الإشكالية التي ارتأينا صياغتها على النحو التالي :

كيف يتم إجراء المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ؟

ومن أجل الاجابة على الاشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمخزونات وفيما تتمثل طرق تقييم وجرد المخزونات؟
- هل هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في تقييم ومعالجة المخزونات؟
- هل هنالك توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في مؤسسة صيدال وحدة شرشال ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي يمكن حصرها فيما يلي:

- تعتبر المخزونات من الاصول الحيوية التي تمتلكها المؤسسة، حيث تشكل محورا أساسيا لاستمراريتها
- تعتمد المؤسسة على مجموعة من الطرق لتقييم المخزونات، وتعتبر وظيفة الجرد من الوظائف الاساسية التي تقوم بها المؤسسة من أجل متابعة مخزوناتها
- هناك توافق بين المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 02.
- هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في مؤسسة صيدال وحدة شرشال .

أهمية البحث:

إيلاء الاهتمام على المخزونات التي تعتبر أحد أهم عناصر أصول المؤسسة ، و المعالجة المحاسبية لها من خلال جردها و تقييمها و كذا التسجيل المحاسبي لها .

المقارنة بين ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية في هذا الإطار خاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 و ما هو معمول به في النظام المحاسبي المالي الجزائري ، و هذا من أجل إبراز مدى التوافق و الاختلاف بين مختلف مرجعيات المحاسبة.

أهداف البحث :

تركز هذه الدراسة، في إطارها النظري و التطبيقي ، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام ، و المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 بشكل خاص و أهم ما جاء به هذا المعيار .
- التطرق الى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد.
- المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في المعالجة المحاسبية للمخزونات.
- التعرف على كيفية المعالجة المحاسبية للمخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال.
- محاولة الوصول الى الإجابة على الإشكالية المطروحة .
- السعي الى تقديم رؤية شاملة للقارئ حول المعالجة المحاسبية للمخزونات.
- معرفة مدى تطبيق المؤسسة لمحتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

مبررات إختيار الموضوع :

تتمثل الاسباب التي دفعتني الى إختيار هذا الموضوع فيما يلي :

مبررات موضوعية :

- أهمية الموضوع الذي يعالج أحد أهم عناصر الاصول في الميزانية.
- التعرف على المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسات الجزائرية وفقا للنظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

مبررات ذاتية :

- يندرج الموضوع ضمن اختصاصي .
- اهتمامي بتخصص المحاسبة.

حدود البحث:

تخضع دراستنا لجملة من الحدود نعرضها كما يلي :

الحدود الموضوعية : تناولنا في بحثنا المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

الحدود المكانية و الزمانية : أجريت دراستنا الميدانية في مؤسسة صيدال وحدة شرشال في ولاية تيبازة و بالضبط في بلدية شرشال واد البلاع ، خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2024 - 2025 .

الدراسات السابقة :

- نيار أحمد ، رزيق نبيل ، التقييم و المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة ، الجزائر ، 2017 2018 ، هدفت هذه الدراسة الى محاولة التقييم و المعالجة المحاسبية للمخزونات و ذلك وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، و من أجل ذلك تم إجراء الدراسة التطبيقية في مؤسسة توزيع مواد البناء بالبويرة ، و قد خلصت الدراسة الى أن هناك توافق كبير بين تقييم المخرجات و المعالجة المحاسبية لها مع ما ورد في النظام المحاسبي المالي الجديد .
- رزقي فاطنة ، دحماني ايمان ، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2018 2019 ، هدفت هذه الدراسة الى محاولة معرفة كيفية إجراء المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي و محتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، و من أجل ذلك تم إجراء الدراسة التطبيقية في مؤسسة نفطال المركز الخاص بالزفت غرداية ، و قد خلصت الدراسة الى أن المؤسسة تتبع ما جاء به النظام المحاسبي المالي في معالجتها للمخزونات و أنها تطبق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في عملية تقييم المخزونات .
- لوام خليدة ، زميح نور الهدى ، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و تقييمه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2021 2022 ، هدفت هذه الدراسة الى ابراز مختلف العمليات المحاسبية التي تدخل ضمن المعالجة المحاسبية للمخزونات ، و

الوقوف الى أهم نقطة ، ألا و هي مدى تطبيق النظام المحاسبي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في المؤسسات الجزائرية .

منهج البحث :

بهدف أن نلمّ بكل جوانب الموضوع ، وأن نحقق الأهداف المرجوة ، اعتمدنا على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك في كل من الجانب النظري وكذا التطبيقي من الدراسة . حيث تم الاعتماد على البحث المكتبي لجمع البيانات والمعلومات التي لها صلة بموضوع الدراسة ، وذلك من خلال مراجعة مجموعة من المصادر الأكاديمية ، التي تشمل كتبًا متخصصة، وكذا مقالات علمية منشورة في مجلات ، زيادة على مذكرات ماستر ذات صلة . هذا كان من حيث الجانب النظري . أما في الجانب التطبيقي ، فقد وظفنا كلًّا من المقابلة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات الميدانية . كما حللنا بشكل معمق وفهمنا الظاهرة المدروسة اعتمادًا على المنهج الوصفي ، من خلال إسقاط الإطار النظري على واقع مؤسسة إنتاجية جزائرية ، مما ساعدنا على الوصول إلى مجموعة من النتائج والتعميمات . في حين عالجنا البيانات المجمعة وحللناها للوصول إلى نتائج دقيقة تدعم أهداف البحث ، مستخدمين المنهج التحليلي .

خطة البحث :

قسمنا البحث الى ثلاث فصول فصلين نظري و فصل تطبيقي:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، أين سيتم التطرق في المبحث الأول الى نظرة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية و طبيعة المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، أما في المبحث الثاني قمنا بتقديم النظام المحاسبي المالي الجديد ، و في المبحث الثالث تناولنا عنصر المخزونات وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي و محتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 .

أما الفصل الثاني بعنوان المعالجة المحاسبية للمخزونات في هذا الفصل تطرقنا خلال المبحث الأول الى جرد المخزونات و تقييمها ، أما المبحث الثاني التسجيل المحاسبي للمخزونات ، و في المبحث الثالث المعالجات المحاسبية الأخرى المتعلقة بالمخزونات.

و أخيرا الفصل الثالث تحت عنوان المعالجة المحاسبية للمخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، و سيكون فيه ثلاث مباحث الأول التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ، أما المبحث الثاني تسيير المخزونات و جردها في المؤسسة و مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، و المبحث الثالث الذي تناولنا فيه التقييم و المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة و مدى توافقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 .

الفصل الاول

الاطار النظري للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 2

مقدمة الفصل :

يعتبر المخزون أحد العناصر الأساسية في النظام المحاسبي و ضرورة اقتصادية لكل مؤسسة ، حيث يمثل جزءًا كبيرًا من أصولها ويتحكم بشكل كبير في استمرارية العمليات التجارية والإنتاجية و تحقيق الكفاءة و الربحية في المؤسسة ، ومن هنا تكتسب معالجة المخزونات أهمية بالغة .

و علية فقد خصها مجلس المعايير المحاسبية الدولية بمعيار خاص بها ، ألا و هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المخزونات ، كما تناول النظام المحاسبي المالي المخزونات باعتبارها من العناصر الهامة التي يجب أن تحظى بتسجيل دقيق و تحليل مستمر لضمان الشفافية و المصداقية في القوائم المالية .

و منه سنتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث التالية :

- ✓ نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية و طبيعة المعيار الدولي رقم 02 .
- ✓ تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد.
- ✓ المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار الدولي رقم 02 .

المبحث الاول : نظرة عامة حول المعايير المحاسبية الدولية و طبيعة المعيار الدولي رقم 02

شهدت الفترة الأخيرة تغييرات كبيرة في المحاسبة على الصعيدين العالمي والمحلي، خاصة مع ظهور العولمة و زيادة التجارة الخارجية ، أصبح من الضروري وجود معايير محاسبية تحدد الأساليب المناسبة لقياس العمليات و الظروف و الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ، و تعمل هذه المعايير على توفير معلومات دقيقة و موثوقة يمكن الاعتماد عليها من قبل أصحاب المصالح.

و سنقدم في هذا المبحث ما يلي:

- ماهية المعايير المحاسبية الدولية.
- الإطار المؤسسي للمعايير المحاسبية الدولية .
- عموميات حول المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 .

المطلب الاول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية

تُعتبر معايير المحاسبة مجموعة من القواعد المحاسبية التي يتم الاتفاق عليها والتعارف على استخدامها كإرشادات أساسية لضمان تجانس المعالجات المحاسبية في قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، بهدف توصيل هذه المعلومات إلى الأطراف ذات العلاقة التي تستفيد منها .

1 - مفهوم المعيار المحاسبي الدولي :

سنعرف معايير المحاسبة الدولية كما أننا سنذكر أهميتها .

1-1 تعريف المعيار المحاسبي الدولي:

تعرف معايير المحاسبة بأنها نماذج أو ارشادات عامة تؤدي إلى توحيد و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق [1]، كما تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات و الأحداث و المعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرفقة للقوائم (الكشوف) المالية [2]، فالمعيار المحاسبي هو بيان لتحقيق التوافق و التنسيق فيما بين السياسات و المعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات و الاحداث المالية للوحدة ، وهذا يساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية على المقارنة و الفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة .[3]

---

[1] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية و معاييرها ، دار الثقافة ، عمان ، 2008 ، ص 103 .

[2] لخضر علاوي ، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، page Bleues ، الجزائر ، 2012 ، ص 20 .

[3] حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، معايير المحاسبة الدولية و الازمة المالية العالمية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2015 ، ص 31 .

1-2 أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

يمكن تلخيصها فيما يلي : [1]

- تُعَدُّ المعايير المحاسبية الدولية أداة أساسية لتوحيد الممارسات المحاسبية على مستوى العالم. يهدف تطبيق هذه المعايير إلى توحيد حسابات الفروع، مما يجعل القرارات المتخذة في الشركات متعددة الجنسيات أكثر دقة وموثوقية. كما تُسهِّل مقارنة التقارير المالية بين الدول المختلفة، وتُمكِّن الشركات من التسجيل في الأسواق المالية الدولية دون الحاجة إلى إعداد كشوفات مالية وفق أسس محاسبية متعددة، بل باستخدام أسس موحدة.

- إذا كانت الكشوفات معدة وفق أسس مختلفة ومتنوعة، فإن ذلك يستدعي أن يستخدم متخذ القرار طريقة معينة لتوحيد هذه الأسس. وهذا قد يؤدي إلى تحمل متخذ القرار تكاليف إضافية لمعالجة هذه الكشوفات، والتي كان من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة من خلال المعايير المحاسبية.

- غالبية مستخدمي الكشوفات المالية يمتلكون قدرة محدودة على فهم المعلومات المحاسبية، ولذلك إذا تم إعداد هذه الكشوفات بناءً على أسس غير موحدة، يصبح من الصعب على المستخدمين الاستفادة منها بشكل فعّال لإجراء المقارنات بين الوحدات أو بين الفترات المالية .

- تستند المعايير المحاسبية إلى أسس منطقية وتحدد نقاط التقاء بين المحاسبين في عملهم. فهي تمثل نقطة تلاقي مشتركة، حتى لو كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة أو في بلدان متنوعة .

- بالتالي، يُعتبر الهدف الأساسي من وجود هذه المعايير هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، مما يُسهِّل الاستفادة من الكشوفات المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وفي غياب مثل هذه المعايير، قد تُستخدم طرق محاسبية متباينة تؤدي إلى كشوفات مالية يصعب فهمها أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين، مما يُعيق المقارنة الفعّالة بين الشركات المختلفة.

2- خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

فبعد أن تم التطرق الى أهمية وجود المعايير المحاسبية الدولية ، فمن الضروري الآن التعرف على الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في هذه المعايير و المتمثلة في: [2]

الاتساق: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية متسقة مع الأهداف و الفروض و المبادئ .

الملائمة :بما أن المعايير تُعد من أبرز أدوات التطبيق العملي، فمن الضروري أخذ كافة الظروف البيئية المحيطة في الاعتبار عند إعدادها، بحيث تكون متوافقة مع واقع التطبيق الفعلي، وهو ما يتطلب التوازن بين متطلبات الفكر ومتطلبات التنفيذ.

المرونة: نظرًا لتقلب الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، يجب أن تتمتع المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة، بحيث تعتبر عملية إعدادها عملية مستمرة وقابلة للتحديث والإضافة.

---

[1] الشحادة عبد الرزاق قاسم ، المحاسبة الدولية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2017 ، ص ص 43 44 .

[2] حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، مرجع سابق ، ص ص 35 36 .

الواقعية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية مستمدة من الواقع ومتلائمة مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما يجب أن تتوافق مع الأعراف المحاسبية السائدة.

المفهومية : يجب أن تكون المعايير المحاسبية واضحة للمستخدمين، ويتم ذلك من خلال أخذ آراء الجهات المستفيدة أثناء إعدادها.

الحيادية : يجب تجنب التحيز نحو تحقيق هدف معين لصالح طرف محدد مسبقًا .

الانسجام مع أهداف المحاسبة الدولية :يجب أن تتم صياغتها بما يتماشى مع أهداف المحاسبة المالية في تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات .

3- قائمة المعايير المحاسبية الدولية :

إن المعايير المحاسبية الدولية المعروفة باسم (IAS) تتكون من 41 معيارًا مرقمة من 1 إلى 41، تم إلغاء 12 معيارًا منها حتى عام 2009 (الأرقام هي: 3، 4، 5، 9، 13، 14، 15، 22، 25، 30، 35)، وتم إصدار معايير جديدة أو معدلة تحت اسم (IFRS) وعددها 8 معايير مرقمة من 1 إلى 8. وبالتالي، يصبح عدد المعايير الدولية السارية حتى عام 2009 هو 37 معيارًا[1].

سنعرض فيما يلي قائمة المعايير المحاسبية الدولية :

جدول رقم (1): قائمة المعايير المحاسبية الدولية

رقم المعيار الدولي	اسم المعيار	رقم المعيار الدولي	اسم المعيار
1	عرض القوائم المالية	22	المحاسبة عن اندماج الاعمال
2	المخزون السلعي	23	رسملة تكلفة الاقتراض
3	القوائم المالي الموحدة	24	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة
4	محاسبة الاستهلاك	25	المحاسبة عن الاستثمارات

[1] محمد بوتين ، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية ، pages bleues، 2010 ، ص 45 .

5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	26	المحاسبة عن الافصاح عن صناديق المعاشات
6	الاستجابات المحاسبية لتغيرات الأسعار	27	القوائم المالية الموحدة و المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة
7	قائمة التدفقات النقدية	28	المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة
8	صافي الربح او خسارة الفترة و الأخطاء الجوهرية و التغيرات في السياسات المحاسبية	29	الإفصاح المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المالي المرتفع
9	نفقات البحث و التطوير	30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة
10	الاحداث المحتملة و الاحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية	31	الإفصاح المالي عن الحقوق في المشروعات المشتركة
11	عقود المقاولات	32	الأدوات المالية و الإفصاح و العرض
12	المحاسبة عد ضريبة الدخل	33	ربح الأسهم
13	عرض الأصول و الخصوم المتداولة	34	التقارير المالية
14	عرض المعلومات المالية لقطاعات المنشاة	35	العمليات الغير مستمرة
15	المعلومات تعكس اثار التغيرات في مستويات الاسعار	36	تجريد الأصول
16	المحاسبة عن الممتلكات و التجهيزات و المعدات	37	المخصصات و الالتزامات و الأصول المحتملة

17	المحاسبة عن عقود الايجار	38	الأصول المعنوية
18	الايراد	39	الأدوات المالية و الاعتراف و القياس
19	المحاسبة عن منافع التقاعد	40	المحاسبة عن الممتلكات المالية
20	المحاسبة عن اثار التغيرات	41	المحاسبة عن الاعمال الزراعية
21	المحاسبة عن اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية		

المصدر : سعود جايد العامري ، المحاسبة الدولية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 31

المطلب الثاني : الإطار المؤسسي للمعايير المحاسبية الدولية

أدى أهمية معايير المحاسبة والتدقيق إلى اهتمام العديد من المنظمات المهنية في مختلف دول العالم بوضع معاييرها الخاصة. من أبرز هذه المنظمات في هذا المجال هو مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي بدأ بوضع معايير للتدقيق منذ عام 1939. كما تم تشكيل مجلس المعايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973، كخطوة لتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا ، التي بدأت في عام 1932. أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي، فقد بدأت في بداية القرن الحالي، حيث بدأت مؤتمرات دولية للمحاسبة منذ عام 1939، [1]والتي أسفرت عن تشكيل عدة منظمات دولية. وقد نتجت هذه المؤتمرات نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية مثل المساهمين، المستثمرين، الدائنين، النقابات، الاتحادات التجارية، المنظمات الدولية، الجمعيات الحكومية، والأجهزة الحكومية، بهدف وضع معايير دولية وإعداد بيئة مناسبة لتطبيقها و من أهم هذه المنظمات هي :

- الاتحاد الدولي للمحاسبين .
- لجنة معايير المحاسبة الدولية .
- مجلس معايير المحاسبة الدولية .

[1] حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، مرجع سابق ، ص ص 38 39 .

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين [1]:

تأسس الاتحاد العالمي للمحاسبين في عام 1977، وهو منظمة دولية تختص بمهنة المحاسبة. يضم الاتحاد 155 عضوًا ومنظمة في 118 دولة، ويمثل أكثر من 2.5 مليون محاسب.

يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة عالميًا والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال وضع معايير مهنية عالية وتشجيع اعتمادها. ولتحقيق هذه الأهداف، يقيم الاتحاد علاقات عمل وثيقة مع الهيئات والمنظمات المحاسبية الزميلة في مختلف أنحاء العالم .

وهذه اللجنة قامت بوضع مجموعة من المعايير هي :

- المعايير الدولية للمراجعة و خدمات التأكيد .
- معايير دولية لرقابة الجودة .
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة .
- معايير التأهيل الدولية .
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام .

كما أن هذا الاتحاد يضن مجموعة من الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية منها تونس ، مصر ، المغرب ،السعودية ،العراق ، البحرين .

2- لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC [2]:

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1973/06/29 نتيجة اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية البارزة في دول مثل أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، والولايات المتحدة. وكان الهدف من إنشاء اللجنة إعداد ونشر المعايير المحاسبية، ودعم قبولها والالتزام بها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بينها وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين . وبعد تشكيلها، أصبحت لجنة المعايير المحاسبية الهيئة المسؤولة والمخول لها إصدار بيانات في مبادئ المحاسبة الدولية ، و قد حظيت لجنة معايير المحاسبة الدولية باعتراف واسع بكفاءتها، وانضم إليها عدد كبير من الجمعيات المهنية في مختلف أنحاء العالم، سواء في أوروبا أو آسيا أو غيرها. وهذا أدى في عام 1982 إلى انضمام جميع الهيئات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم، إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت بإصدار 41 معيارًا محاسبيًا دوليًا.

و في عام 2000، تم إعادة هيكلة لجنة المعايير ونظامها الأساسي، وتم تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية ، الذي أصبح اعتبارًا من أبريل 2001 المسؤول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلاً من لجنة المعايير، حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن اللجنة السابقة، أما في عام 2002، قام المجلس بإعادة تسمية لجنة التفسيرات القائمة إلى لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، التي تهدف إلى

[1] حسين القاضي ، مامون حمدان ، مرجع سابق ، ص 110 .

[2] لخضر علاوي مرجع سابق ، ص 26 .

تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية الحالية، بالإضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات مستمرة بشأن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.

3- مجلس المعايير المحاسبية الدولية [1]:

بعد نحو 25 عامًا من بدء تطوير المعايير، برزت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة، حيث تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2001 الذي أصبح مسؤولًا عن تطوير معايير التقارير المالية الدولية.

و يختلف مجلس المعايير المحاسبية الدولية عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في عدة مجالات منها [2]:

- على عكس لجنة معايير المحاسبة الدولية، لا يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية أعضاء من خلفيات جغرافية ووظيفية متنوعة ويكونون مستقلين عن مهنة المحاسبة.
- في حين أن أعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية غالبًا ما يمثلون هيئات محاسبية محلية أو منظمات أخرى، فإن أعضاء مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية يتم تعيينهم بناءً على مهاراتهم الفنية وخبراتهم، بدلاً من تمثيلهم لهيئات معينة.
- يعقد مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية اجتماعات شهريًا، في حين أن مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية يجتمع حوالي أربع مرات فقط في السنة .

المطلب الثالث: عموميات حول المعيار المحاسبي الدولي رقم 02

1- تعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم 02:

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المعيار الوحيد الذي يقوم بوصف المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق نظام التكلفة التاريخية ، و يحدد الارشادات و القواعد التي تحدد هذه التكلفة و أساليب قياسها ، و يهدف الى وصف كيفية الاعتراف بالمخزون كأصل ثم لاحقا كيفية الاعتراف به كمصروف ، و كذلك يبين كيفية تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون [3]

2- مجال تطبيق المعيار :

يجب تطبيق المعيار في البيانات المالية وفقا لنظام التكلفة التاريخية في محاسبة المخزون باستثناء الحالات التي يتم فيها استخدام طرق أخرى و تتمثل في :[4]

- المنشآت قيد الإنجاز (عقود الإنشاء) و عقود الخدمات ذات الصلة المباشرة بها .

---

[1] لخضر علاوي مرجع سابق ، ص 27 .

[2] حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، مرجع سابق ، ص ص 46 47 .

[3] محمد أبو ناصر جمعة حميدات ، معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي ، عمادة البحث العلمي ، عمان الأردن ، 2014 ، ص 66 .

[4] وليد عبد القادر ، حسام الدين حداس ، المعايير المحاسبية الدولية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2013 ، ص 98 .

- الوسائل المالية .
- مخزونات المنتجين من الحيوانات و المحاصيل الفلاحية و منتجات المناجم و الغابات تقاس بصافي قيمتها القابلة للتحصيل .

3- التعريفات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 :

استخدم هذا المعيار مجموعة من المصطلحات بمعاني محددة تمثلت في : [1]

3-1 اعتبار المخزون من الأصول :

يتم الاعتراف بالمخزون كأصل في الحالات التالية :

- عند الاحتفاظ به لغرض بيعه خلال دورة النشاط التجارية العادية .
- أثناء مرحلة التصنيع لغرض البيع (اذا كانت في شكل مواد أولية و لوازم تستهلك في العملية الإنتاجية او في تقديم الخدمات)

ويتم الاعتراف بعنصر من عناصر المخزونات ضمن محاسبة المخزونات إذ :

- ارتبط انتقال المزايا و المخاطر المتعلقة بملكية هذا العنصر للمؤسسة.
- اذا تمكنت المؤسسة من تقدير تكلفة العنصر بشكل موثوق و بكل مصداقية.
- إذا تحصلت المؤسسة على رقابة هذا العنصر .
- إذا استطاعت المؤسسة الاستفادة من المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بملكية هذا العنصر .

3-2 صافي القيمة القابلة للتحصيل:

هو السعر المتوقع للبيع في الظروف المعتادة لدورة الإنتاج مطروحا منه التكاليف المقدرة لإنهاء عملية تصنيع السلعة و التكاليف الضرورية المقدرة للقيام بالبيع .

أي أن :

صافي القيمة القابلة للتحصيل = سعر البيع المقدر- التكلفة المقدرة لإتمام التصنيع - التكلفة الضرورية المقدرة لبيع السلعة

[1] لخضر علاوى ، مرجع سابق ، ص ص 215 216 .

3-3 القيمة العادلة:

هي القيمة التي يمكن من خلالها تبادل الأصل أو تسوية الالتزام بين الأطراف المطلعة والمستعدة للتعامل على أساس التبادل التجاري.

المبحث الثاني : تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد

ظهور النظام المحاسبي المالي الجديد كان خطوة هامة نحو تحديث و تحسين النظام المحاسبي المالي في البلاد ، خاصة بعد أن عجز المخطط المحاسبي الوطني على مواكبة التغيرات و الاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق .

ويهدف النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر الى تعزيز الشفافية و المصداقية ، كما يساهم في تحسين الرقابة المالية و توفير معلومات دقيقة تدعم عملية اتخاذ القرارات ، سواء للمستثمرين أو للمؤسسات الحكومية.

سنتناول في هذا المبحث ما يلي :

- مفهوم النظام المحاسبي الجديد .
- الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي .
- مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي .

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي

نتناول في هذا المطلب مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد و أهدافه و أهميته و كذا الاطار القانوني له :

1-الاطار القانوني للنظام المحاسبي المالي الجديد :

تقوم المحاسبة في أي بلد بشكل رئيسي على القوانين و التشريعات الصادرة ، و التي تحدد كيفية تطبيقها بما يتماشى ، و من أجل تسهيل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد قامت بإصدار مجموعة من التشريعات القانونية تمثلت فيما يلي:[1]

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/25 الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 .

[1] بومزايد إبراهيم ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، الدار الجزائرية ، الجزائر ، 2018 ، ص 19 .

- القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ، و محتوى القوائم المالية و عرضها و يحدد مدونة الحسابات و قواعد سيرها .
- القرار رقم 02 المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد الحد الأقصى لرقم الأعمال و عدد المستخدمين المطبق على المؤسسات الصغيرة ، بغرض مسك المحاسبة المالية المبسطة .
- المرسوم التنفيذي 09-11 المؤرخ في 2009/04/07 الذي يحدد الشروط و كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي .
- التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 للنظام المحاسبي المالي.

2- تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد :

وفقا للقانون الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 م الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي على أن المحاسبة المالية تعتبر :[1]

" نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، و تصنيفها ، و تقييمها ، و تسجيلها ، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان ، و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية "

و هي بذلك تعطي معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قائمة الميزانية ، الأداء من خلال جدول حساب النتائج و كذلك تغيرات الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة و بهذا تسمح للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

3 - أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد:

يهدف النظام المحاسبي المالي الى :[2]

- المعالجة المحاسبية للعمليات المالية و المحاسبية التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني .
- إعطاء أهمية لمهنة المحاسبة و ذلك من خلال جعل العنصر الاساسي لنظام المعلومات على مستوى المؤسسات هو المحاسب .
- تقريب الممارسات المحاسبية من الممارسات الدولية من أجل توحيد لغة التخاطب بين الدول .
- تعزيز الشفافية والمصداقية و توفير معلومات دقيقة تمكن المؤسسات الاقتصادية من اتخاذ القرارات.

---

[1] شعيب شنوف ، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية و الابلاغ المالي IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2016 ، الجزائر ص 19 .

[2] جمال العشي ، محاسبة المؤسسة و الجباية ، متيجة للطباعة ، الجزائر ، 2010 ، ص 12 .

4 - أهمية النظام المحاسبي المالي :

يمكن تلخيصها في النقاط التالية [1] :

- يوفّر معلومات مالية دقيقة ومفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، مع الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعلقة بالتسجيل، التقييم، وإعداد القوائم المالية، مما يقلل من فرص التلاعب.
- يلبّي احتياجات المستثمرين الحاليين والمستقبليين، كما يتيح إجراء المقارنات بين المؤسسات على أساس مالي موضوعي.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال توفير معلومات مالية واضحة تساعد في اتخاذ قرارات فعالة وتعزيز التواصل مع مختلف الأطراف المعنية.
- يسمح بالتحكم في التكاليف، وهو ما يدعم الاستثمار ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يسهّل عملية مراقبة الحسابات من خلال الاعتماد على مبادئ محاسبية حديثة وواضحة.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل توافقه مع متطلبات واهتمامات المستثمرين الأجانب.'
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة عالميًا، مما يحقق شفافية الحسابات ويكرّس الثقة في الوضع المالي للمؤسسة.
- يتميز بانسجامه مع الأنظمة المحاسبية العالمية، مما يعزز مكانة الجزائر في البيئة الاقتصادية الدولية.
- يساعد البنوك في تسيير ومنح القروض، من خلال توفير وضعية مالية واضحة ودقيقة للمؤسسات.
- يتيح إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع سواء داخل الوطن أو في الخارج، وخاصة في الدول التي تطبق نفس المعايير.
- يعزز ثقة المساهمين من خلال تمكينهم من متابعة أموالهم ونتائج استثمارهم داخل المؤسسة.
- يوفّر نظامًا محاسبيًا مبسطًا يتماشى مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة.
- يعتمد على مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول، إلى جانب التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يجعل المعلومات المالية أكثر واقعية ودقة.

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد المفاهيم الاساسية التالية :

[1] أحمد طرطار ، عبد العالي منصر ، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2015 ، ص ص 111 112 .

1- الفرضيات الاساسية للقوائم المالية :

من أجل الوفاء بأهداف القوائم المالية ، يقوم النظام المحاسبي المالي على افتراضين اساسيين و هما :[1]

1-1 أساس الاستحقاق :

تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق ، و بناءا على هذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بالعمليات المالية بمجرد حدوثها وليس عند الاستلام أو الدفع و تقيد في السجلات المحاسبية في الوقت الذي تمت فيه العملية .

1-2 الاستمرارية :

عادةً ما يتم إعداد البيانات المالية على أساس افتراض استمرارية المشروع، مما يعني أنه لا يوجد لدى المشروع نية أو حاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل كبير. في حال حدوث مثل هذه الحالة، يجب إعداد البيانات المالية على أساس مختلف، ويجب أن يفصح على الأساس المستخدم.

2- مجال التطبيق :

يبين الكيانات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في:[2]

- المؤسسات التي تخضع لأحكام القانون التجاري .
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية .
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- التعاونيات .

3- الخصائص النوعية للقوائم المالية :

هي الصفات التي يجب أن تكون في القوائم المالية من أجل جعلها مفيدة لمستخدميها .

و تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية فيما يلي :[3]

3-1 الملائمة :

يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات متخذي القرارات ، و تمتلك هذه الخاصية عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة الماضية و الحاضرة و المستقبلية ، أو التأكيد أو التصحيح تقييماتهم .

---

[1] هوام جمعة ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 ، ص 31 .

[2] بومزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص21 .

[3] هوام جمعة ، مرجع سابق ، ص 32 .

3-2 القابلية للفهم:

يجب أن تكون البيانات المالية قابلة للفهم من قبل المستخدمين .

3-3 القابلية للمقارنة :

تتمثل في القدرة على مقارنة القوائم المالية للمشروع عبر الزمن ومقارنتها مع مشاريع أخرى ، و بهذا يتمكن للمستخدمين من خلالها تحديد الاتجاهات في الوضع المالي والأداء والتغيرات المالية ولهذا، يجب أن يتم قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى بطريقة ثابتة ومستمرة داخل المشروع وعلى مدى الزمن، كما يجب أن تكون هذه المعالجة متماثلة عند مقارنة مشاريع مختلفة.

3-4 الموثوقية(المصداقية) :

يجب أن تتصف البيانات المالية بالموثوقية و المصداقية أي يجب أن تكون خالية من الأخطاء و التحيز.

وحتى تكون المعلومات المالية صادقة يجب أن تحترم الخصائص التالية :

- الحذر .
- الحياد .
- قابلية المقارنة .
- الجوهر فوق الشكل .
- الصورة الصادقة.

4- المبادئ المحاسبية :

بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 الذي حدد المبادئ الأساسية للمحاسبة و المتمثلة في :[1]

4-1 مبدأ الشخصية المعنوية (الوحدة المحاسبية) :

يجب اعتبار المؤسسة على أنها وحدة محاسبية مستقلة و منفصلة على مالكيها ، فالمحاسبة تقيس نتائج العمليات الخاصة بالمؤسسة و ليس مالكيها و كذلك تسجيلات القيم الموجودة بالدفاتر ترتبط أساسا بهذه الشخصية المعنوية حتى ولو كانت من ملكية العديد من الاشخاص ، و تكمن أهمية هذا المبدأ في جعل المحاسب يفرق بين العمليات الخاصة بالمؤسسة و العمليات الشخصية لمالكيها .

[1] بومزايد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ص 24 30 .

4-2 مبدأ الدورة المحاسبية :

يقتضي هذا المبدأ ضرورة تقسيم الحياة المحاسبية الى فترات دورية مدتها سنة ، و ذلك لمساعدة مستخدمي البيانات في اتخاذ القرارات ، و يتطلب هذا المبدأ ضرورة القيام بتسوية اللازمة في نهاية كل دورة من أجل تحديد النتائج بدقة .

4-3 مبدأ استقلالية الدورات :

يقتضي هذا المبدأ على أن تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها و عن السنة التي تليها أي مقابلة إيرادات الدورة بالمصروفات المتعلقة بهذه الدورة بغض النظر إلى العمليات التي حدثت في الدورة السابقة حتى يمكن التعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و إعطاء نتيجة الدورة بدقة .

4-4 مبدأ وحدة القياس النقدية :

تسجل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة وفقا لهذا المبدأ بالدينار الجزائري و يعتبر وحدة القياس الوحيدة في الجزائر .

4-5 مبدأ التكلفة التاريخية :

يقوم هذا المبدأ على ضرورة تقييم الأصول و الخصوم على أساس سعرها عند تاريخ اقتناؤها او تاريخ نشوء الالتزام دون الاخذ بالحسبان تغيرات الأسعار و التضخم و القدرة الشرائية للعملة .

4-6 مبدأ ثبات الطرق المحاسبية :

يعني هذا المبدأ عدم تغيير القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض القوائم المالية من دورة لأخرى ، أي تطبيق نفس المفاهيم و نفس طرق القياس و الإجراءات المحاسبية من دورة لأخرى ،و هذا لجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية ،مما يساعد في اتخاذ القرارات .

4-7 مبدأ الحيطة و الحذر :

يستند هذا المبدأ إلى فرضية الاستمرارية والدورية، ويُستخدم كقيد عند تقييم وإعداد البيانات المحاسبية. ويعني مبدأ الحيطة والحذر الاعتماد على القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات، والقيم الأعلى عند تقدير الخصوم والنفقات في تاريخ إعداد القوائم المالية. يجب عدم المبالغة في تقدير الأصول والإيرادات، كما يجب عدم تقليل تقديرات الخصوم والنفقات. تكمن أهمية هذا المبدأ في تجنب زيادة حقوق الملاك من خلال أرباح غير محققة، وذلك حفاظًا على حقوق الدائنين.

4-8 مبدأ عدم المقاصة :

لا يجوز إجراء أي مقاصة بين أحد عناصر الأصول وأحد عناصر الخصوم، أو بين أحد عناصر الأعباء وأحد عناصر النواتج، إلا في حال تم ذلك استنادًا إلى أسس قانونية أو تعاقدية.

4-9 مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني :

هذا المبدأ يتطلب ضرورة مراعاة الواقع الاقتصادي والمالي عند تسجيل العمليات المالية، مع عدم التركيز فقط على الجانب القانوني. على سبيل المثال، التمويل من خلال الاستئجار.

4-10 مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية :

يتطلب هذا المبدأ أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة الجديدة متوافقة مع الميزانية الختامية للسنة السابقة.

4-11 مبدأ الأهمية النسبية :

يجب أن تُظهر الكشوف المالية كافة المعلومات الهامة التي قد تؤثر على تقييم مستخدميها للكيان .

4-12 مبدأ الصورة الحقيقية :

ينص هذا المبدأ على ضرورة عرض القوائم المالية بطريقة عادلة، ويشمل ذلك تمثيلًا صادقًا لتأثيرات العمليات المالية. كما يتطلب توافر الشروط اللازمة التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية، بالإضافة إلى تطبيق أساليب الاعتراف بالأصول والالتزامات والإيرادات والمصاريف وتعريفاتها.

المطلب الثالث: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي الجديد

تعد كل وحدة مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكلها و لنشاطها و احتياجاتها الى الاعلام الخاص بالتسيير ، و الحساب هو أصغر كيان معتمد لترتيب الحركات المحاسبية و تسجيلها ، و الحسابات تجمع في فئات متجانسة تدعى صنف و هناك سبعة أصناف و مقسمة الى فئتين :

- أصناف حسابات التجهيز .
- أصناف حسابات التسيير.

و كل صنف مقسم الى حسابات تحدد هويتها بأعداد ذات رقمين أو أكثر .

1- حسابات الميزانية :

توزع الحسابات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف تسمى بحسابات الميزانية و هي كالتالي: [1]

الصنف 1: حسابات رؤوس الأموال .

الصنف 2: حسابات التثبيتات .

الصنف 3: حسابات المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ.

[1] هوام جمعة ، مرجع سابق ، ص ص 271 274 .

الصنف 4: حسابات الغير .

الصنف 5: حسابات المالية .

2- حسابات النتائج :

توزع الحسابات المتعلقة بحساب النتائج الى صنفين من الحسابات الموصوفة بحسابات التسيير و هي : [1]

الصنف 6: حسابات الأعباء .

الصنف 7: حسابات المنتوجات .

أما الأصناف 0 ، 8 ، 9 يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسيير .

المبحث الثالث: المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و المعيار الدولي رقم 02

يشكل المخزون عنصرا هاما في الميزانية سوآءا في المؤسسات الصناعية أو التجارية ، و قد تم إدراج معايير التسجيل المحاسبي و قواعد تقييم المخزون بواسطة النظام المحاسبي المالي الجديد على الأصول و هذه القواعد تهدف للتوافق مع المعيار الدولي رقم 02 .

سوف نتزاول في هذا المبحث ما يلي:

- المخزونات حسب النظام المحاسبي المالي.
- المصطلحات الأساسية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.
- المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 02

المطلب الاول: المخزونات حسب النظام المحاسبي المالي

سوف نتطرق الى أهم مفاهيم المخزونات حسب النظام المحاسبي المالي :

[1] شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص 20 .

1- تعريف المخزونات:

يعرف النظام المحاسبي المالي المخزون كالتالي:[1]

- أصول يتم الاحتفاظ بها من أجل بيعها في سياق النشاط العادي للمؤسسة.
- قيد الإنجاز لغرض بيعها .
- يمكن أن يكون على شكل مواد أولية و لوازم تستهلك في العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات.

2-العناصر المكونة للمخزون:

تتمثل المخزونات في : [2]

- المواد الأولية و اللوازم : عناصر موجهة لعملية الإنتاج و قد تكون في المؤسسات الصناعية .
- تموينات أخرى : مواد أولية و لوازم أخرى مستهلكة و أغلفة ...الخ .
- منتجات وسيطة : منتجات تم الإنهاء من انتاجها في المرحلة الاولى و موجهة للدخول في مرحلة جديدة من الدورة الإنتاجية .
- منتجات تامة الصنع : منتجات انتهت من عملية التصنيع و موجهة للبيع .
- سلع : عناصر مشتراة لكي تباع على حالها .
- منتجات قيد الإنجاز : منتجات لم تنتهي مرحلة إنجازها .
- قيد الإنجاز للخدمات: دراسات أو أداء خدمات قيد الإنجاز.

3- أهم المفاهيم للمخزونات حسب النظام المحاسبي المالي :

تتمثل في :[3]

3-1 تكلفة المخزون :

تشمل تكلفة المخزون جميع التكاليف المستعملة من أجل أن يصل المخزون الى الحالة التي يتوجب عليها أو أن يصل الى المكان اللازم ، و تتمثل في تكاليف الشراء و تكاليف التحويل بالإضافة إلى المصاريف العامة و المالية و المصاريف الادارية المنسوبة مباشرة الى المخزونات .

3-2 حساب تكلفة المخزون:

---

[1] بومزايد إبراهيم مرجع سابق ص 111 .

[2] هوام جمعة ، مرجع سابق ص 105 .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، 2009 ، ص 13 .

تحسب تكلفة المخزون إما على أساس التكاليف الحقيقية و إما على أساس التكاليف المحددة مسبقا .

- في حالة عدم إمكانية تحديد تكلفة الشراء أو الانتاج من خلال تطبيق القواعد العامة للتقيم ، فإنه يتم تقييمها و فقا لتكلفة شراء أو انتاج الأصول المساوية لها.
- في حالات ما إذا كان أي تقييم على أساس التكاليف تنجر عنه قيود بالغة الإفراط أو غير قابلة للإنجاز، فإن الأصول في شكل المخزونات (من غير التموينات يتم تقييمها بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي يطبقه الكيان في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ إقفال السنة المالية.

3-3 طرق تقييم المخزون:

- يتم تقييم المخزونات بأقل تكلفة و قيمة انجازها الصافية وفقا لمبدأ الحيطة و الحذر ، و تدرج أي خسارة في حساب النتائج كعبء عندما تكون كلفة المبيعات اكثر من القيمة الصافية .
- يتم تقييم المخزون عند خروجه من المخزن أو عند جرده إما باعتبار السلعة الاولى في الدخول هي السلعة الاولى عند الخروج ، أو بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة .

المطلب الثاني: المصطلحات الأساسية الواردة في المعيار الدولي رقم 02

1- التقييم المحاسبي للمخزونات :

يتم تقييم المخزون مرتين ، عند التخزين و عند القيام بعملية الجرد حيث يعتمد في قياس تكلفة المخزون على أساس تكلفته و صافي القيمة القابلة للتحصيل أيهما أقل.

1-1 التقييم على أساس التكلفة:

تضم تكلفة المخزون كل من تكاليف الشراء ، و تكاليف التحويل بالإضافة إلى تكاليف أخرى التي ترتبت على جلب المخزون الى مكانه و وضعه [1].

1-2 التقييم على أساس القيمة الصافية القابلة للتحصيل:[2]

هي عبارة عن سعر البيع المتوقع للمخزون بعد خصم التكاليف التقديرية المكملة لعملية التصنيع و التكاليف بالإضافة إلى التكاليف اللازمة لإتمام البيع .

- في حالة انخفاض أسعار بيع المخزون أو تعرضه للتلف أو التقادم ، قد يصبح من غير الممكن استرداد تكلفته ، و في هذه الحالة، يجب تخفيض تكلفة المخزون بمقدار الفرق بين تكلفته والقيمة القابلة للتحقيق، ويتم الاعتراف بالفرق كمصروف وتحميله على الفترة التي حدث فيها الانخفاض، وذلك تماشيًا مع مبدأ عدم إظهار الأصول بأعلى من قيمتها المتوقعة عند البيع أو الاستخدام.

---

[1] لخضر علاوي ، مرجع سابق ، ص ص 216 217 .

[2] محمد أبو ناصر ، مرجع سابق ، ص 72 .

- في حال وجود بضاعة تم التعاقد على بيعها لأطراف خارجية، يتم الاعتماد على أسعار التعاقد لتطبيق مبدأ التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق بما يتناسب مع الكمية المتعاقد على بيعها. أما بالنسبة لبقية المخزون، فيتم معاملته كالمخزون العادي.

- في حال كانت الكمية المتعاقد على بيعها أكبر من كمية المخزون المتاح لدى المنشأة، يتم معالجة هذه الحالة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) المخصصات و الالتزامات و الأصول المحتملة.

- لا يتم تخفيض قيمة المواد الخام أو المهمات المستخدمة في تصنيع سلعة معينة إذا كان من المتوقع أن يكون سعر بيع السلعة الجاهزة مساوياً للتكلفة أو أعلى منها. أما في حال تجاوزت تكلفة البضاعة صافي القيمة القابلة للتحقيق، يتم في هذه الحالة تخفيض قيمة مخزون المواد الخام بمقدار الفرق.

- إذا تم الاحتفاظ بالمخزون المقيم بصافي القيمة القابلة للتحقيق حتى نهاية الفترة المالية التالية، يتم إعادة تقييم المخزون. وفي حال كان صافي القيمة القابلة للتحقيق أعلى من قيمته في الفترة السابقة، يتم الاعتراف بالزيادة وتعديل قيمة المخزون لتصبح مساوية للقيمة القابلة للتحقيق الجديدة.

2- طرق و تقنيات قياس التكاليف :

يمكن اعتماد طريقة التكاليف المعيارية أو طريقة التجزئة في احتساب تكلفة المخزون.[1]

طريقة التكاليف المعيارية: تأخذ التكاليف المعيارية في الاعتبار المستوى المعتاد للمواد واللوازم والأجور والكفاءة والطاقة المستهلكة، ويتم مراجعة هذه المستويات بانتظام، وإذا لزم الأمر، يتم تعديلها وفقًا للظروف السائدة.

طريقة سعر التجزئة: عادةً ما تُستخدم طريقة التجزئة في قطاع التجزئة لقياس المخزون الذي يتضمن العديد من الأصناف سريعة التغيير والتي تتمتع بهامش ربح متقارب، وذلك في الحالات التي يصعب فيها تطبيق طرق أخرى.

3- طرق تقويم المخرجات من المخزونات :

حدد المعيار المحاسبي الطرق التالية لتقويم المخرجات من المخزونات:[2]

طريقة الواردة أولا صادرة أولا : تفترض هذه الطريقة أن المخزون الذي تم شراؤه أو إنتاجه أولاً يتم بيعه أو استهلاكه أولاً، مما يعني أن المخزونات المتبقية في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها أو إنتاجها مؤخرا.

طريقة متوسط التكلفة المرجحة : في هذه الطريقة، يتم حساب متوسط التكلفة المرجحة للمخزونات المتشابهة التي كانت موجودة في بداية الفترة وتلك التي تم إنتاجها أو شراؤها خلالها، وذلك من خلال احتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها، ويعتمد ذلك على ظروف المؤسسة.

طريقة الواردة أخيرا صادرة أولا : تفترض هذه الطريقة أن المخزونات التي تم شراؤها أو انتاجها أخيرا تستهلك أو تباع أولا ، الا أن هذه الطريقة تم الغائها من قبل المعيار المحاسبي الدولي .

---

[1] قورين الحاج قويدر ، تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS02) ضمن النظام المحاسبي المالي SCF ، جامعة شلف ، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال ، العدد1 ، الجزائر ، 2015 ، ص 43.

[2] لخضر علاوى ، مرجع سابق ، ص 219 .

4- الاعتراف بالمخزون كمصروف[1] :

عند بيع المخزون، يتم الاعتراف بالقيمة الدفترية المسجلة له كمصروف، وفي الوقت نفسه يتم الاعتراف بإيرادات بيع المخزون. كما يجب الاعتراف بتخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، وكذلك جميع خسائر المخزون كمصروف في الفترة التي يحدث فيها التخفيض أو الخسارة. أما في حال حدوث عكس لتخفيض المخزون نتيجة لزيادة في صافي قيمته القابلة للتحقق، فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كمكاسب في الفترة التي يحدث فيها هذا الارتفاع، ويتم الاعتراف المبلغ المتعلق بذلك كخفض في تكلفة البضاعة المباعة.

بعض أنواع المخزون يمكن أن تُعتبر جزءًا من أصول أخرى، مثل المخزون الذي يُستخدم في بناء أصول ثابتة طويلة الأجل من قبل المنشأة. في هذه الحالة، يتم رسملة تكلفة المخزون إلى الأصل الذي تم استخدامه فيه، ومن ثم يتم الاعتراف بتكلفة ذلك الأصل كمصروف على مدار العمر الإنتاجي له.

5- المعلومات الواجب الإفصاح عنها :

يُطلب من المؤسسة بموجب المعيار تقديم المعلومات التالية في ملحق القوائم المالية حول محاسبة مخزوناتها:[2]

- طرق وأساليب المحاسبة التي تتبعها المؤسسة لتقييم مخزوناتها.
- قيمة المخزونات التي تم تقييمها وفقًا لقيمتها الصافية القابلة للتحصيل.
- المبلغ الذي تم تسجيله لنقص قيمة المخزونات وتدهورها، وطريقة تحديده.
- القيمة المحاسبية للمخزونات حسب تصنيفها النوعي.
- تكلفة المخزونات التي تم تسجيلها كأعباء خلال الفترة.
- مبلغ استرجاع الخسائر في قيمة المخزونات المسجل، والذي يظهر في محاسبة المؤسسة من خلال تخفيض قيمة المخزونات كأعباء خلال الفترة.

المطلب الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعيار الدولي رقم 02

سوف نعرض مقارنة بين المعالجة المحاسبية للمخزونات حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ر، فيما يتعلق بتعريف المخزونات وطرق تقييمها كما يلي:[3]

- اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس التعريف الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 .

---

[1] محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، مرجع سابق ، ص 74 .

[2] محمد بوتان ، مرجع سابق ، ص 170 .

[3] جديدي هاجر ، عزي شيماء ، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2021 ، ص 23 .

- فيما يخص تقييم المخزونات، اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس المرجعية المعتمدة في المعيار المحاسبي الدولي، حيث يتم تحديد مكونات التكلفة واختيار طريقة التكلفة الحقيقية أو التكلفة المعيارية في التقييم. كما يتم تصحيح التقييم بشكل دوري، وهو ما ورد صراحة في المعيار المحاسبي الدولي 02.

- اعتمد النظام المحاسبي المالي الجديد مفهوم التكلفة أو القيمة الصافية القابلة للتحقق أيهما أقل لتقييم المخزونات، وذلك بنفس الطريقة التي حددها المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

- بخصوص مدونة الحسابات، يعتمد النظام المحاسبي المالي على مجموعة من الحسابات التي تشمل مختلف عناصر المخزونات، في حين أن المعايير المحاسبية لا تحدد أرقام الحسابات.

- اعتمد النظام المحاسبي المالي الجزائري طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة أو طريقة الوارد أولاً الصادر اولا في تقييم المخزون، واستغنى عن طريقة الوارد أولاً الصادر أخيراً في التقييم في وقت لاحق، وذلك بما يتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

- استنادًا إلى مبدأ الحيطة والحذر، اعتمد النظام المحاسبي المالي مفهوم تدهور قيمة المخزونات وتسجيله كعبء في جدول النتائج، كما هو معمول به في المعايير الدولية للمحاسبة.

خاتمة الفصل الأول :

من خلال دراستنا لهذا الفصل واطلاعنا على مضمونه، تَعرّفنا على المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة، وأهدافها الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المتعلّق بالمخزونات. وقد عرض هذا المعيار مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالمخزون، من بينها صافي القيمة القابلة للتحصيل، القيمة العادلة، والعناصر المكوّنة لتكلفة المخزون، بالإضافة إلى حالات الاعتراف بالمخزون سواء كأصل أو كمصروف.

كما تناولنا مفهوم النظام المحاسبي المالي، مُبرزين أهميته وأهدافه، إلى جانب استعراض مبادئه وخصائصه، مع التركيز على كيفية تعامله مع المخزونات، من خلال تحديد تكلفة المخزون وطرق تقييمه.

وفي ختام هذا الفصل، قمنا بإجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، من حيث المعالجة المحاسبية للمخزونات.

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للمخزونات

مقدمة الفصل :

تعد المعالجة المحاسبية للمخزونات من الركائز الأساسية للمؤسسات، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز كفاءة إدارة العمليات التجارية .

بفضل هذه المعالجة، تتمكن المؤسسات من التحكم في التكاليف والاستفادة القصوى من الأصول المتاحة، مما يعزز الأداء التشغيلي ويزيد من قدرتها التنافسية ، كما أن المعالجة المحاسبية للمخزونات تساهم في ضمان دقة التقييم المالي، وتحسين الأداء ، وتقليل المخاطر المالية، مما يساهم في استدامة المؤسسات في الأسواق ، بالإضافة إلى ذلك، تعد هذه المعالجة جزءاً أساسياً من إعداد القوائم المالية، حيث تعكس الوضع المالي بدقة ، و يجدر بالذكر أن محاسبة المخزونات من المواضيع المعقدة التي تستدعي الدقة في التقييم واتباع أساليب محاسبية صحيحة و سليمة لضمان صحة الحسابات المالية.

وبناءً على ذلك، سنعرض في هذا الفصل الأساسيات المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمخزونات بما في ذلك جرد المخزونات طرق تقييمها ، و كذلك التعامل مع المخزون في حالة انخفاض قيمته أو تلفه بالإضافة إلى المعالجات الأخرى المرتبطة بالمخزون ، ولذا ، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ جرد المخزونات و تقييمها .
- ✓ التسجيل المحاسبي للمخزونات .
- ✓ المعالجة المحاسبية الأخرى المتعلقة بالمخزونات.

المبحث الاول: جرد المخزونات و تقييمها

يعد تقييم المخزونات و جردها من الوظائف الأساسية التي تقوم بها المؤسسة ، لمتابعة مخزوناتها و الرقابة على أصولها ، لضمان صحة السجلات المحاسبية و إعداد قوائم مالية بدقة و شفافية .

و بناءا على ذلك ، سنتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب كما يلي :

- مفهوم الجرد ، أهدافه ، أنواعه .
- جرد المخزونات.
- طرق تقييم المخزونات.

المطلب الاول: مفهوم الجرد ، أهدافه ، انواعه

عملية الجرد تُعد من الأنشطة الأساسية التي تقوم بها معظم المؤسسات ، حيث يتم من خلالها فحص جميع الموجودات التي تملكها، وذلك بهدف تجنب أي تباين أو اختلاف في الأصول.

سوف نتناول مفهوم الجرد بشكل عام، مع توضيح أهدافه، بالإضافة إلى التعرف على أنواعه .

1- تعريف الجرد :

يُعرَّف الجرد على أنه عملية محاسبية تهدف إلى حصر وتقييم ممتلكات المؤسسة (الأصول) وكافة التزاماتها تجاه الغير (الخصوم)، ويتم عادة في نهاية الفترة المالية، أي بعد إعداد ميزان المراجعة. خلال هذه العملية، تُستخرج الأرصدة وتُقارن بالقيم الدفترية، وفي حال وجود فروقات، تُخصّص مبالغ مالية لتسويتها.

ويُعدّ الجرد كذلك مجموعة من العمليات التي تشمل الحصر الفعلي والدقيق لجميع أصول وخصوم المؤسسة من حيث النوع والقيمة، وذلك بتاريخ الجرد، بالاعتماد على الرقابة المادية وإحصاء المستندات الثبوتية، وتُنجز هذه العملية مرة واحدة على الأقل في السنة[1] .

وفقاً لما ورد في التعريف، يتم ترتيب أعمال الجرد على الشكل التالي :

- تحضير ميزان المراجعة قبل الجرد .
- القيام بالجرد المادي لجميع أصول و خصوم المؤسسة .
- ثم القيام بالجرد المحاسبي و معالجة التباين و الأخطاء .
- إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد .
- إعداد القوائم المالية و أخيرا تحديد نتيجة السنة المالية.

[1] د دوخي ، مقدم يمينة ، دروس في المحاسبة المالية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم تسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2018 ، ص 97 .

2- أهداف الجرد :

تتمثل أهداف الجرد فيما يلي: [1]

- الفصل بين حسابات النتيجة و حسابات الميزانية (المركز المالي) ، من أجل التأكد من أنه خصص الإيرادات و المصروفات للفترة المحاسبية الجارية ، و تعد قائمة الأرباح و الخسائر (أو قائمة الدخل) الأداة المحاسبية التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض ، و كذلك التحقق من أن أصول المنشأة وحقوقها، وكذلك الالتزامات المترتبة عليها تجاه الغير أو الملاك في نهاية الفترة المحاسبية، قد تم قياسها والإفصاح عنها بطريقة عادلة وسليمة، وذلك باستخدام الميزانية أو قائمة المركز المالي كأداة محاسبية لتحقيق هذا الهدف.
- توضيح أي ضعف في نظام الرقابة على المخزونات .
- يعكس عدد وحجم الفروقات (بالنقص أو الزيادة) التي يتم التوصل عليه بواسطة الجرد ، مما يوضح كفاءة طرق التخزين و النظم المطبقة بوجه عام.
- الكشف عن محاولات الغش والسرقة بهدف محاسبة المسؤولين عنها .
- التعرف على جوانب القوة في نظام المخازن أو في إجراءات الرقابة المخزنية .
- التحقق من دقة وسلامة القيود المسجلة في السجلات .
- مقارنة الأرقام المسجلة لرصيد المخزون مع الكميات الفعلية الموجودة في المخازن .

3- أنواع الجرد :

يتم تقسيم الجرد إلى ثلاثة أنواع رئيسية كما يلي: [2]

3-1 الجرد الفعلي (المادي):

تقوم المؤسسة بحصر الكميات الفعلية للمخزون من مواد وبضائع ومنتجات بكافة أنواعها، ثم تحديد قيمتها، و يجب أن تتم هذه العملية بعناية كبيرة لضمان دقتها وسلامتها، لأن أي زيادة في قيمة المخزون في نهاية الفترة ستؤدي إلى تضخيم نتائج الدورة المالية، بينما أي تقليص في المخزون سيجعل النتائج تظهر أقل من قيمتها الحقيقية. ومن المهم أن نلاحظ أن عملية حساب النتائج وإعداد البيانات المالية تتطلب من المؤسسات إجراء الجرد المادي أو الإحصائي للمخزون.

---

[1] بن هرهور عبد الرحمان ، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015- 2016 ، ص ص 14 15 .

[2] جديري هاجر ، عزي شيماء ، مرجع سابق ، ص 28 .

2-3 الجرد المحاسبي (الدفتري) :

هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى مراجعة أرصدة المخزون بناءً على السجلات والمستندات الموجودة في قسم مراقبة المخزون، مقارنةً مع مثيلاتها في سجلات المخازن أو المستودعات التابعة للمؤسسة (المنشأة)، وذلك للتأكد من تطابق الأرصدة أو اكتشاف أي انحرافات ناتجة عن أخطاء في القيود أو التسجيلات في الدورة المستندية أو غيرها من الأسباب .

3–3 الجرد المفاجئ :

يُجرى الجرد المفاجئ بهدف التفتيش والرقابة المباشرة على حركة الأصناف المخزونة، ويشرف عليه مدير المواد أو أحد المسؤولين من الإدارة العليا. يتم اختيار عينة من المواد بشكل عشوائي من بين الأصناف الأهم في المؤسسة أو تلك الأكثر عرضة للتلاعب، وذلك للتحقق من دقة عمليات الصرف والتسليم والتسجيل في سجلات المخازن. ولا يُحدد وقت ثابت لإجراء هذا النوع من الجرد، إذ يمكن تنفيذه قبل أو أثناء أو بعد الجرد الشامل، سواء كان دوريًا أو مستمرًا.

المطلب الثاني: جرد المخزونات

تعني عملية الجرد للمخزونات التحقق من الكميات الفعلية للموجودات في المخازن، ومطابقتها مع الأرصدة المسجلة في الدفاتر، من حيث الكمية والنوع والوزن والحجم، وضبط أي فروقات من خلال مقارنة البيانات الدفترية بالواقع الفعلي للمخزون.[1]

و عليه تتم عملية جرد المخزون بأحد الأنظمة الآتية ، و هي نظام الجرد الدوري (المتناوب) ، أو بنظام الجرد المستمر (الدائم) .

1- الجرد الدوري (المتناوب):

يتم إجراء الجرد في نهاية كل فترة مالية بهدف حصر كمية وقيمة البضاعة المتبقية، خاصةً إذا كانت المنشأة تتعامل بعدد كبير من الأصناف وتتنوع مبيعاتها بشكل واسع وبمبالغ صغيرة. وتُنفذ عملية الجرد من قبل فريق من عمال المنشأة يُشكّل خصيصًا لهذا الغرض، بحيث توزع المهام بينهم مثل إعداد قوائم الجرد، تدقيقها، وتسعير البضائع، وغيرها من المهام ذات الصلة ، ويجب الانتباه إلى أن أي خطأ في تقدير مخزون نهاية الفترة قد يؤدي إلى نتائج مالية مضللة. فمثلاً، إذا تم تقدير المخزون بقيمة أعلى من قيمته الفعلية، فإن ذلك ينعكس على تضخيم صافي الدخل، ويؤدي إلى إظهار المركز المالي بصورة غير واقعية، مما قد يضلل الإدارة والأطراف ذات العلاقة بالمنشأة. وعلى العكس، إذا قُدِّر المخزون بأقل من قيمته الحقيقية، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض غير مبرر في صافي الدخل وتشويه في تصوير الوضع المالي.

إضافة إلى ذلك، قد تتسبب طريقة الجرد في تعطيل سير العمل، خصوصًا إذا تم الاستعانة بعمال غير متمرسين، مما يزيد من احتمالية وقوع الأخطاء بسبب سرعة الإنجاز وضغط العمل. [2]

---

[1] بومزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 239 .

[2] يوحنا أل آدم ، صالح رزق ، المحاسبة المالية أصول و خصوم و قوائم مالية ، الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص ص 190 . 191

بموجب نظام الجرد الدوري، يتم تحديد قيمة المخزون في نهاية الفترة من خلال الجرد الفعلي لمحتويات المخازن وحصر المواد المتوفرة، ثم تقييمها. وبعد ذلك، تُحسب تكلفة البضاعة المباعة بطرح قيمة المخزون في نهاية الفترة من مجموع قيمة المخزون في بداية الفترة مضافًا إليه صافي المشتريات.[1]

وبالتالي، فإن تكلفة البضاعة المباعة وفقًا لطريقة الجرد الدوري يمكن تحديدها على النحو التالي:

تكلفة البضاعة المباعة = (مخزون أول المدة + صافي المشتريات) - مخزون أخر المدة

و يمكن تحديدها على النحو التالي :

الجدول رقم (2) : قائمة تكلفة البضاعة المباعة

البيان	جزئي	اجمالي
قيمة المخزون في اول المدة (1)		**xxx**
يضاف :		
قيمة المشتريات خلال العام	xx	
يطرح : مردودات المشتريات و مسموحاتها و الخصومات	(xx)	
صافي المشتريات	xxx	
يضاف :المصروفات على المشتريات	xxx	
صافي تكلفة المشتريات (2)		xxx
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = (1) + (2)		**xxxx**
يطرح :قيمة مخزون اخر المدة		xxx
تكلفة البضاعة المباعة		xxxx

المصدر : محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، مرجع سابق ، ص 78 .

يُوجَّه إلى هذه الطريقة عدد من الانتقادات، منها ما يلي: [2]

[1] محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، مرجع سابق ، ص 78 .

[2] بومزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 241 .

- لا يمكن تحديد قيمة المخزونات في أي وقت محدد بالاعتماد على الدفاتر المحاسبية، وذلك بسبب عدم تسجيل حركات الدخول والخروج للمخزون بشكل فوري مع كل عملية شراء أو بيع .
- قد يتم الاستعانة بأفراد غير ذوي خبرة، مما يؤدي إلى انخفاض دقة عملية الجرد الفعلي للمخزون.
- يتطلب الجرد الفعلي للمخزونات، وفقًا لهذا الأسلوب، إيقاف نشاط المؤسسة بشكل دوري في نهاية كل سنة مالية.
- لا يتيح هذا الأسلوب اكتشاف الأخطاء أو التجاوزات المرتبطة بالمخزون إلا عند نهاية الفترة المالية، مما يحد من فعالية رقابة الإدارة على المخزون طوال الدورة المالية.
- و منه فإنه يتم وفق هذا الأسلوب تحديد و تسجيل الموجودات الفعلية للمؤسسة مرة واحدة فقط خلال الدورة المالية أي خلال نهاية السنة المالية .

2- الجرد المستمر (الدائم)[1] :

يُستخدم هذا الأسلوب عندما يكون عدد أنواع البضاعة التي تتاجر بها المنشأة محدوداً ولكن بقيم مرتفعة، مثل السيارات، الثلاجات، أجهزة التلفاز، الحواسيب وما شابهها. حيث يمكن تحديد كمية وقيمة البضاعة المتبقية في نهاية الفترة أو في أي وقت خلال السنة دون الحاجة إلى إجراء جرد فعلي، وذلك من خلال ترصيد حساب البضاعة في دفتر الأستاذ.

وعند تطبيق هذا الأسلوب، تُنظم الحسابات المخزنية بدقة، وتُحفظ سجلات وبطاقات مخزنية خاصة تُسجل فيها كميات وأسعار وقيم كل صنف من الأصناف المتداولة. كما يُخصص لكل من الوارد والصادر من المخزون حساب مستقل، وتُسجل فيه كافة العمليات المرتبطة بحركة البضاعة من وإلى المخزن.

يساعد هذا الأسلوب أيضاً في تجاوز المشكلات التي قد تواجه نظام الجرد الدوري، ويُسهم في تقليل احتمالية الوقوع في الأخطاء عند إعداد القوائم المالية.

ومن المهم الإشارة إلى أن قيود اليومية المستخدمة في هذا الأسلوب تختلف نوعاً ما عن تلك المتبعة في طريقة الجرد الدوري. فوفقاً للجرد الدوري، يُسجل حساب المشتريات مديناً عند شراء البضاعة، بينما يُسجل حساب المبيعات دائناً عند بيعها. كما يُسجل حساب مردودات المشتريات دائناً عند إرجاع البضاعة، ويُسجل حساب مردودات المبيعات مديناً عند استرجاع العميل للبضاعة.

أما بموجب طريقة الجرد المستمر، يُسجّل شراء أو رد البضاعة في حساب البضاعة مباشرة، بحيث يكون الحساب مدينًا عند الشراء أو عند رد البضاعة، ودائنًا عند البيع. وعند إتمام عملية البيع، تُجرى قيدان محاسبيتان: القيد الأول يُظهر الجانب المالي للصفقة، حيث يُجعل حساب الصندوق مدينًا في حال البيع النقدي، أو حساب العميل مدينًا في حال البيع الآجل، بينما يُجعل حساب المبيعات دائناً. أما القيد الثاني فيُعنى بإثبات تكلفة البضاعة المباعة، حيث تُحسب بضرب عدد الوحدات المباعة في تكلفة الوحدة، ويُسجّل هذا القيد بجعل حساب "تكلفة البضاعة المباعة" مدينًا، وحساب البضاعة دائناً.

---

[1] يوحنا أل آدم ، صالح الرزق ، مرجع سابق ، ص ص 191 192 .

كذلك، عند رد البضاعة المباعة سابقًا، تُجرى قيدان أيضًا القيد الأول يُعيد تسجيل عملية الاسترجاع من جانب المبيعات، بجعل حساب المبيعات مدينًا وحساب الصندوق أو العميل دائناً حسب طريقة الدفع، أما القيد الثاني فيُعيد البضاعة إلى المخزون، بجعل حساب البضاعة مدينًا، وحساب "تكلفة البضاعة المباعة" دائناً.

ومن خلال ترصيد حساب البضاعة، يمكننا بسهولة تحديد تكلفة بضاعة آخر المدة.

وفيما يلي المقارنة بين المعالجة المحاسبية لكل من نظام الجرد المستمر و الدوري :

الجدول رقم (3) : جدول المقارنة بين نظام الجرد المستمر و المتناوب

اسم الحساب	نظام الجرد المستمر	نظام الجرد المتناوب
1- الحسابات المستخدمة	يوجد حسابان: 1 – حساب المخزون 2 - حساب تكلفة البضاعة المباعة	توجد عدة حسابات منها : 1 – مخزون اول المدة 2 – المشتريات 3 – مصاريف الشراء 4 – مردودات المشتريات و مسموحاتها .
2 – كمية المخزون	تظهرها بطاقة تسمى بطاقة الصنف بعد كل عملية شراء او بيع	تبين عن طريق الجرد الفعلي او العد الفعلي
3- تكلفة البضاعة المباعة	يظهر لها رصيد	تحسب بطريقة حسابية
4- تكلفة المخزون	يظهر لها رصيد	تحدد التكلفة بعد تحديد كمية المخزون
5- المبيعات	تسجل بقيدين	تسجل بقيد واحد

المصدر : وليد عبد القادر ، حسام الدين حداس ، مرجع سابق ، ص 101 .

3-معالجة الفروقات الناتجة عن عملية الجرد[1] :

يُعدّ المخزون من أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم الشركات، ونظرًا لأهمية هذا الأصل وقيمته النسبية، فإن أي خطأ في تقييمه قد يؤدي إلى عدم سلامة المركز المالي وعدم دقة قياس صافي الدخل ، لذلك يجب التركيز على التفاوتات الجوهرية أو المؤثرة على المؤسسة، أما الفروقات البسيطة فيمكن التغاضي عنها ما لم يكن هناك تقصير واضح من أمين المخزن. ويفضل، قبل رفع نتائج الجرد إلى الإدارة العليا، منح أمين المخزن فرصة لدراسة الفروقات ومحاولة معالجتها، وذلك لعدة أسباب، من أبرزها :

- قد تكون بعض المواد الناقصة موجودة في المخزن، لكنها موضوعة في أماكن يصعب على المسؤولين الوصول إليها أثناء عملية الجرد .
- إن أمن المخزن هو الاقدر على ايراد بعض المعلومات التي تبرر التفاوت و الاختلاف من حيث الزيادة أو النقصان .
- ولا يُحمَّل المسؤول مسؤولية هذا التفاوت أو الاختلاف بشكل مباشر، ولكن ينبغي أن تُتاح له الفرصة للتعبير عن رأيه. وإن لم يتمكن من ذلك، فيُتخذ عندها ما يلزم من الإجراءات المناسبة لمعالجة هذا الأمر .
- وهو المسؤول بشكل مباشر عن هذا التفاوت والاختلاف، ومن باب أولى أن تُمنح له الفرصة لتقديم التبرير، وإن تعذّر عليه ذلك، تُتخذ بحقه الإجراءات المناسبة لمعالجة هذا النقص .
- لتحقيق فاعلية عملية الجرد، يجب الالتزام بالشروط التالية:
- إيقاف عملية الاستلام والصرف بشكل كامل حتى الانتهاء من عملية الجرد.
- اتباع أسس علمية دقيقة في عملية تقييم الجرد، وذلك من خلال تقييم الموجودات الفعلية الموجودة في عهدة المخازن .
- يجب تحديد اختصاصات القائمين على عملية الجرد، بحيث يتم تقسيم العمل بينهم وتوضيح مسؤولية كل منهم.
- يجب أن يشمل الجرد جميع موجودات المخازن وفقًا للتقسيمات المعتمدة، سواء كانت مواد و سلع جديدة، مستعملة، قديمة أو تالفة، مع مراعاة إجراء الجرد لكل نوع على حدة.
- يجب أن تؤخذ في الاعتبار في عملية الجرد التموينات الجردية الضرورية، التي تشمل حصر المستلزمات الواردة والموجودات تحت الاستلام والفحص التي دخلت المخازن، بالإضافة إلى تلك التي تم إضافتها أو تقييدها في سجلات المخازن، أو التي أُرسلت للإصلاح ولم تُعاد بعد، أو المعارة، أو الموجودة في المخازن ولكن لم تُقيد في السجلات.

المطلب الثالث: تقييم المخزونات

يتم تقييم البضاعة والمواد الأولية على أساس تكلفة الشراء، والتي تتضمن سعر الشراء مضافًا إليه كافة التكاليف اللازمة لإيصالها إلى المؤسسة ، أما المنتجات الوسيطة، والمنتجات المصنعة، والسلع قيد الإنتاج، فتُقيّم بتكلفة

[1] بن هرهور عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 19 .

الإنتاج، التي تشمل تكلفة شراء المواد واللوازم، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها المؤسسة في عملية تصنيع هذه المنتجات ، و تُقيَّم السلع المتداولة عند خروجها من المخزن أو أثناء الجرد، إما وفقاً لقاعدة الاولى في الدخول هي الاولى في الخروج ، أو بناءً على متوسط التكلفة المرجح لشرائها أو إنتاجها[1]

1- تقييم المدخلات من المخزونات :

يتم تقييم المخزونات عند الدخول بالتكلفة، والتي تشمل جميع التكاليف التي تم تحميلها لإعداد المخزون ليكون جاهزًا للاستخدام ، كالتالي [2] :

1-1 تكلفة الشراء :

تشمل تكلفة شراء المخزونات كلًا من سعر الشراء، ورسوم الاستيراد، وأي رسوم أخرى لا يمكن استردادها تُدفع للجهات الضريبية. كما تشتمل على تكاليف النقل، والمناولة، وغيرها من المصاريف المباشرة المرتبطة بالحصول على البضائع الجاهزة أو المواد أو الخدمات. ويتم خصم الخصومات التجارية، والمردودات، والبنود المشابهة عند تحديد تكلفة الشراء.

أي أن المشتريات تدخل الى المؤسسة بتكلفة الشراء التي تحسب بالعلاقة التالية :

تكلفة الشراء = ثمن الشراء + المصاريف الملحقة بالشراء - التخفيضات

1-2 تكاليف التحويل:

تشمل تكاليف التحويل تلك التكاليف المرتبطة مباشرة بوحدات الإنتاج، مثل الأجور المباشرة، بالإضافة إلى نصيب من التكاليف غير المباشرة للإنتاج، سواء كانت ثابتة أو متغيرة، والتي تُنفق أثناء عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية.وتُعرّف التكاليف غير المباشرة الثابتة بأنها النفقات التي لا تتغير بشكل كبير مع تغيّر حجم الإنتاج، مثل الاستهلاك، وصيانة مباني ومعدات المصنع، وتكاليف الإدارة. في المقابل، تتغير التكاليف غير المباشرة المتغيرة بشكل مباشر أو شبه مباشر مع مستوى النشاط الإنتاجي، وتشمل مثلًا المواد غير المباشرة والأجور غير المباشرة

أي أنها تحسب بالعلاقة التالية:

تكلفة الإنتاج = تكلفة الشراء+ مصاريف الإنتاج المباشرة + مصاريف الإنتاج الغير مباشرة

1-3 التكاليف التي لا تدخل ضمن تكلفة المخزون:

يتم معالجة هذه التكاليف ضمن المصروفات و تتمثل في [3]:

---

[1] بن بوثلجة أمينة ، التسيير المالي و المحاسبي أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي SCF، page Bleues ، الجزائر ، 2016 ، ص ص 70 71 .

[2] هوام جمعة ، مرجع سابق ، ص 106 .

[3] محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، مرجع سابق ، ص ص 69 70 .

- المصاريف الإدارية التي لا ترتبط بعملية الإنتاج .
- التلف الغير طبيعي ، أما التلف الطبيعي فيعتبر جزءا من تكلفة المخزون.
- تكاليف البيع و التسويق .
- الفروقات في العملة الأجنبية الناتجة عن تقلبات سعر الصرف عند شراء البضائع أو المواد الخام بعملة أجنبية وتسديد قيمتها في وقت لاحق .
- تُعد تكاليف الاقتراض أو التمويل جزءًا من الاعتبارات عند شراء المخزون بشروط سداد آجلة، خصوصًا عندما تكون فترة السداد أطول من المعتاد ويشمل السعر زيادة عن السعر العادي. في هذه الحالة، يُعتبر الفرق بين سعر الشراء وفقًا لشروط البيع العادية والمبلغ المدفوع تكلفة تمويل (مصروف فائدة) تُحمّل على فترة التأجيل.
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك حالات محددة يُسمح فيها برسملة تكاليف الاقتراض ضمن تكلفة المخزون، وذلك وفقًا لما ورد في المعيار الدولي للمحاسبة رقم (23) 'تكاليف الاقتراض'.

2- تقييم المخرجات من المخزونات :

يتم تقييم المخرجات من المخزونات حسب أسلوب الجرد المتبع من قبل المؤسسة ، حيث أن طريقة الجرد الدائم تتطلب ضرورة التسجيل المستمر للعمليات حيث تخصص بطاقة لكل عنصر من عناصر البضاعة و تسجل فيها البضاعة الواردة و كذلك الصادرة و الرصيد ، أما بإتباع أسلوب الجرد المتناوب لا تتطلب التسجيل المستمر للتغيرات في المخزون .

2-1 تقييم المخرجات المخزونات وفق أسلوب الجرد الدوري (المتناوب) [1]:

يتم تقييم مخرجات المخزونات وفق هذا النظام إما باعتبار السلعة الاولى في الدخول هي الاولى في الخروج و إما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة ، او طريقة التمييز المحدد .

2-1-1 إتباع طريقة الواردة أولا صادرة أولا :

تعتمد هذه الطريقة على فرضية انسياب البضاعة من المخازن بشكل منتظم، وفقًا لترتيب وصولها. بمعنى أن البضاعة التي يتم شراؤها أولًا تُصرف أولًا للإنتاج أو للبيع. ونتيجة لذلك، فإن المخزون في نهاية الفترة يتكون من أحدث المشتريات خلال الفترة المالية، ويُقيَّم بناءً على أحدث الأسعار، في حين تُقيَّم البضاعة المباعة بأسعار المشتريات الأقدم.

[1] محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، مرجع سابق ص ص 80 83 .

2-1-2 طريقة المتوسط المرجح :

توجد طريقتان لتطبيق أسلوب المتوسط المرجح. تعتمد الطريقة الأولى على حساب المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة خلال فترة زمنية محددة، حيث يُستخدم سعر موحد لتسعير كل من المخزون في نهاية الفترة والمبيعات، ويُعرف هذا السعر باسم معدل تكلفة الوحدة المرجحة، ويتم احتسابه على النحو التالي :

معدل تكلفة الوحدة المرجح = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ÷ تكلفة الوحدات المتاحة للبيع

أما الطريقة الثانية، المعروفة بطريقة المتوسط المرجح المتحرك ، فتعتمد على احتساب متوسط تكلفة الوحدة من البضاعة بعد كل عملية شراء جديدة، ويتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة بناءً على هذا المتوسط الجديد .

3-1-2 طريقة التمييز المحدد :

تعتمد طريقة التمييز العيني أو المحدد على إمكانية التعرف على بضاعة آخر المدة وتحديد مصدرها بدقة، إلى جانب تحديد تكلفة شراء هذه الوحدات استناداً إلى الفواتير الفعلية. وتناسب هذه الطريقة المنشآت التي تتعامل بمخزون محدود من الوحدات ذات القيمة المرتفعة، مثل معارض بيع السيارات، الآليات الثقيلة، أو السلع الثمينة. وتمتاز هذه الطريقة بالدقة والموضوعية في تحديد تكلفة المخزون، غير أنها تعتبر غير عملية ومكلفة في المنشآت الكبيرة التي تتعامل بتشكيلة واسعة وكميات كبيرة من البضائع، حيث يصعب تتبع تدفق المخزون. كما أن استخدامها غير ممكن عندما تكون البضاعة متجانسة وغير قابلة للتمييز، مما يدفع المحاسبين إلى الاعتماد على طرق بديلة أكثر واقعية لتحديد تكلفة المخزون.

2-2 تقييم مخرجات المخزونات وفق أسلوب الجرد المستمر [1]:

لا تختلف طرق تقييم المخزونات وفقا لأسلوب الجرد المستمر عن طرق الجرد الدوري .

1-2-2 طريقة الواردة أولا الصادرة أولا:

لا تختلف طريقة احتساب تكلفة مخزون آخر المدة وفقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً، سواء في نظام الجرد المستمر أو الدوري، وذلك لأن ما يتم بيعه يُفترض أنه من الكميات التي تم شراؤها أولاً .

2-2-2 طريقة متوسط التكلفة المرجح أو المرجح المتحرك:

لا يمكن تطبيق طريقة متوسط التكلفة المرجح في ظل نظام الجرد المستمر، وذلك لأن هذا النظام يتطلب حساب متوسط تكلفة الوحدة بعد كل عملية بيع ، أما طريقة المتوسط المرجح المتحرك فهي تشترك في جوهرها مع طريقة المتوسط المرجح المستخدمة في نظام الجرد الدوري، إلا أنها تختلف في أن المتوسط المرجح المتحرك يتم احتسابه بعد كل عملية شراء، بالإضافة إلى تأثير مردودات المشتريات والمبيعات. ونتيجة لذلك، يتغير متوسط تكلفة الوحدة باستمرار، مما يؤدي إلى وجود عدة متوسطات مرجحة خلال الفترة، ولذلك تُعرف باسم طريقة المتوسط المرجح المتحرك .

[1] محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، مرجع سابق ، ص 88 .

2-2-3 طريقة التمييز المحدد:

تختلف طريقة احتساب تكلفة مخزون آخر المدة باستخدام أسلوب التمييز العيني أو المحدد، سواء في ظل نظام الجرد المستمر أو الدوري، لأن كلا النظامين يعتمدان على تحديد البضاعة المتبقية ومصدرها بدقة.

المبحث الثاني : التسجيل المحاسبي للمخزونات

يتحدد التسجيل المحاسبي للمخزونات بناءً على نوع نظام الجرد المعتمد، سواء كان دوريًا أو مستمرًا، وذلك وفقًا لما تختاره المؤسسة. وفي هذا المبحث، سنتناول تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات وفق نظام الجرد الدوري (المتناوب) و نظام الجرد المستمر (الدائم) و كذلك الخسائر القيمة عن المخزونات و فوارق الجرد .

المطلب الاول: التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق نظام الجرد الدوري (المتناوب)

تُسجَّل العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات وفقًا لنظام الجرد الدوري على النحو التالي:

1- عمليات شراء البضائع أو المواد الأولية :[1]

تقتصر عملية التسجيل على فواتير الشراء فقط للبضائع أو المواد و اللوازم و التموينات الأخرى ، حيث يجعل الحساب 38X مشتريات مخزنة مدينا بتكلفة الشراء ، بجعل حساب المورد أو الحسابات المالية المعنية دائنا حسب طريقة التسديد.

أي أنها تسجل على النحو التالي :

[1] بو مزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 123.

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ		
38X		ح / المشتريات المخزنة	XX	
	401	ح / موردو المخزونات و الخدمات		XX
		استلام فاتورة المشتريات		
		تاريخ		
401		ح / موردو المخزونات و الخدمات	XX	
	512	ح / بنوك الحسابات الجارية		X
	53	ح / الصندوق		X
		تسديد ديون المورد		

2- عمليات البيع[1] :

تُسجل فقط فواتير بيع البضائع أو المنتجات (تحويل الملكية)، بحيث يسجل حساب الزبائن أو الحسابات الاخرى حسب طبيعة سداد العملية في الجانب المدين ، بينما حساب مبيعات البضائع أو الانتاج المباع يسجل في الجانب الدائن. أي تكون القيود كالتالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ		
411		ح/ الزبائن	XX	
	70X	ح/ المبيعات		XX
		تسليم فاتورة البيع		
		تاريخ		
512		ح/ بنوك الحسابات الجارية	X	
53		ح/ الصندوق	'X	
	411	ح/ الزبائن		'XX
		تحصيل قيمة المبيعات من الزبون		

[1] بومزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 124.

التسجيل المحاسبي يقتصر على فاتورة البيع فقط، دون مذكرة خروج البضاعة من المخزن لتسليمها للزبون.

3- القيود اللازمة لنظام الجرد الدوري (المتناوب) في نهاية الدورة[1] :

يستوجب نظام الجرد الدوري في نهاية الدورة إجراء قيود التسوية على النحو التالي:

ترصيد حسابات المخزونات لبداية الدورة ح/ 30 بضائع ، ح/ 31 مواد أولية و لوازم ، ح/ 32 تموينات أخرى ، و ح/ 38X مشتريات مخزنة ، و ذلك بجعل الحساب 60X مشتريات مستهلكة مدينا .

كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		12/31/ن		
60X		ح/ مشتريات مستهلكة	XXXX	
	30	ح/ بضائع مخزنة		X
	31	ح/ مواد أولية و لوازم		X
	32	ح/ تموينات اخرى		X
	38X	ح/مشتريات مخزنة		X
		ترصيد مخزون بداية الدورة		

ثم تحديد قيمة مخزون آخر المدة للحسابات 30 ، 31 ، 32 ، و إثباته محاسبيا من خلال جعل الحساب 60X دائنا .

كما يلي :

[1] بو مزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 126 .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		12/31/ن		
30		ح/ بضائع مخزنة	X	
31		ح/ مواد أولية و لوازم	X	
32		ح/ تموينات اخرى	X	
	60X	ح/مشتريات مخزنة		XXX
		اثبات مخزون نهاية المدة		

و منه نستنج من خلال المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق نظام الجرد الدوري (المتناوب) أن :

60X المشتريات المستهلكة = (مخزون اول المدة (30 ، 31 ، 32) + مشتريات مخزنة 38X) – مخزون اخر المدة

4- المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة و المنتجات قيد الصنع[1] :

خلال الدورة، لا يتم تسجيل أي قيود محاسبية تتعلق بالمنتجات، إذ تُدرج العناصر اللازمة للإنتاج ضمن حسابات المصاريف المناسبة بحسب طبيعتها. وعند نهاية الدورة، وبعد إجراء الجرد، تُعتمد نفس المعالجة المحاسبية المتبعة في حالة التموينات والبضائع المستهلكة .

ترصد حسابات مخزون بداية المدة ح 33 ، ح/ 34 ، ح/ 35 بجعل الحساب 72X مدينا ، و يحدد رصيد آخر الفترة ح/ 33 ، ح/ 34 ، ح/ 35 و يتم إثباتها بجعل الحساب 72X دائنا .

و تكون بذلك :

تكلفة المنتجات المباعة = تكلفة عناصر الإنتاج + (رصيد 72X المدين أو رصيد 72X الدائن)

[1] بومزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 127.

المطلب الثاني : التسجيل المحاسبي للمخزونات وفق نظام الجرد المستمر (الدائم)

تسجل العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات وفق نظام الجرد المستمر (الدائم) على النحو التالي :

1- المعالجة المحاسبية لعملية شراء البضائع أو المواد الأولية و اللوازم[1] :

تسجل عملية الشراء عبر خطوتين فرعيتين، أي على مرحلتين متتاليتين تتمثل في :

1-1 فاتورة الشراء: يكون الحساب 38X مشتريات مخزنة مدينا بتكلفة الشراء و حساب المورد أو الخزينة دائنا حسب طريقة التسديد .

كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ		
38X		ح/ مشتريات مخزنة	XX	
	401	ح/ موردو المخزونات و الخدمات		XX
		فاتورة الشراء		

2-1 وصل الدخول للمخزن :

يرصد الحساب 38X (و حسابات التجزئة) و يكون أحد الحسابات 30 ، 31 ، 32 مدينا

كما يلي :

[1] بن بو ثلجة أمينة ، مرجع سابق ،ص ص 71 72 .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
30		ح/ بضائع	XX	
31		ح/ المواد الأولية و اللوازم	X	
32		ح/ تموينات أخرى	X	
	38X	ح/ مشتريات مخزنة		XXXX
		مذكرة الدخول للمخزن		

2- المعالجة المحاسبية لعملية بيع البضائع أو المواد الأولية و التموينات :

تسجل عملية بيع السلع على مرحلتين: [1]

2-1 خروج المخزونات لغرض البيع :

خلال هذه المرحلة نسجل الحساب 60X مشتريات مستهلكة للبيع في الجانب المدين ، و ذلك بجعل أحد الحسابات ح 30 ، ح 31 ، ح 32 دائنا .

كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
60X		ح/ مشتريات مخزونات مستهلكة للبيع	XXXX	
	30	ح/ بضائع مخزنة		X
	31	ح/ مواد و لوازم مخزنة		X
	32	ح/ تموينات أخرى مخزنة		X
		مذكرة الخروج من المخزن		

[1] بو مزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص117.

2-2 فاتورة البيع : أي تحويل الملكية الى الزبون ، و تسجل بجعل حساب الزبائن أو الحسابات المعنية حسب طبيعة السداد مدينة ، أما في جانب الدائن نسجل حساب 700 مبيعات بضائع

كالاتي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
411		ح/ الزبائن	X	
413		ح/ الزبائن أوراق القبض	X	
512		ح/ البنك	X	
53		ح/ الصندوق	X	
	700	ح/مبيعات البضائع		XXXX
		فاتورة بيع بضائع		

3 - عملية التصنيع :

تسجل عملية التصنيع على مرحلتين :[1]

3-1 خروج المواد و اللوازم لغرض الصنع (وصل الخروج) : نسجل الحساب ح / 601 مواد أولية مستهلكة ، ح/ 602 تموينات أخرى مستهلكة في الجانب المدين ، تقابلها في الجانب الدائن ح/ 31 مواد أولية و لوازم أو ح/ 32 تموينات أخرى .

كما يلي :

خروج المواد الأولية و اللوازم :

[1] بو مزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 118 .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
601	31	تاريخ العملية ح/ مواد أولية مستهلكة ح/ مواد أولية و لوازم **وصل الخروج مواد أولية و لوازم**	X	X

تموينات أخرى مستهلكة تختلف عن المواد الأولية و اللوازم كونها لا تدخل في تكوين المنتجات ، بل تساعد في عملية التصنيع .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
602	32	تاريخ العملية ح/ تموينات اخرى مستهلكة ح/ تموينات اخرى **وصل الخروج مواد أولية و لوازم**	X	X

2-3 دخول المنتجات التامة الصنع الى المخزن :

نسجل في الجانب المدين الحساب ح/35X المنتجات المدخلة الى المصنعة ، و في الجانب الدائن الحساب ح/72X منتجات تامة الصنع .

كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
35x	72x	تاريخ العملية ح/ المنتجات المدخلة الى المخزن ح/ منتجات تامة الصنع **وصل ادخال المنتجات**	X	X

4- عملية بيع المنتجات المصنعة :

تسجل عملية بيع المنتجات المصنعة على مرحلتين[1] :

4-1 خروج المنتجات من المخزن لغرض البيع (مذكرة الخروج) :

نسجل في الجانب المدين الحساب ح/ 72X أما في الجانب الدائن الحساب ح/ 35X .

كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
72x	35x	تاريخ العملية ح/ منتجات تامة الصنع ح/ المنتجات المدخلة الى المخزن **وصل خروج المنتجات**	X	X

[1] بو مزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 119 .

4-2تحويل الملكية للزون :

تسجل وفق القيد التالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
411		ح/ الزبائن	X	
413		ح/ الزبائن أوراق القبض	X	
512		ح/ البنك	X	
53		ح/ الصندوق	X	
	70x	ح/مبيعات المنتجات		XXXX
		مذكرة خروج منتجات للبيع		

- في بعض الأحيان قد يتبين في نهاية السنة أن المؤسسة قامت بتسليم البضاعة دون فاتورة البيع و في هذه الحالة يسجل قيد التسوية كالتالي [1]:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		12/31/ ن		
418		ح/ الزبائن ، فواتير لم تحرر بعد	XX	
	70x	ح/ مبيعات منتجات		XX
		فواتير بيع لم تحرر بعد		

[1] بومزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 119 .

و يرصد الحساب 418 عند تحرير الفاتورة و تسليمها الى الزبون، من خلال جعل الحساب ح /411 الزبائن في الجانب المدين .

5 - تسويات حسابات المشتريات[1] :

في بعض الأحيان، قد تستلم المؤسسة المخزونات دون أن تتسلم الفاتورة المتعلقة بها، أو قد تتسلم الفاتورة الخاصة بشراء المخزونات بينما لم تصل هذه المخزونات بعد إلى مخازن المؤسسة.

و عندما تقوم المؤسسة بإتباع طريقة الجرد الدائم ، يبقى هذا الحساب غير مرصد و عليه يجب القيام بعمليات التسوية لهذا الحساب

5–1 عدم وصول الفاتورة :

في هذه الحالة تسجل في الجانب المدين الحساب ح/38 المشتريات المخزنة ، و حتى يترصد هذا الحساب ، يجعل حساب المشتريات المخزنة بقيمة المشتريات ، و ذلك بجعل الحساب ح/ 408 موردو الفواتير التي لم تصل الى صاحبها دائنا .

كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
38		ح/ المشتريات المخزنة	X	
	408	ح/ موردو الفواتير التي لم تصل الى صاحبها .		X
		عدم وصول الفاتورة		

[1] بن بو ثلجة أمينة ، مرجع سابق ، ص ص 89 90 .

2-5 عدم وصول البضاعة :

في هذه الحالة يكون الحساب ح/38 مدين بقيمة المشتريات التي تم شرائها ولم يتم إدخالها الى المخازن ، و هذا بدل على أن المخزونات مخزنة لدى الغير و لم تصل بعد ، و تتم تسويه بجعل الحساب ح/ 37 المخزونات في الخارج مدينا وذلك بجعل الحساب ح/38 دائنا من أجل الترصد .

كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
37		ح/ المخزونات في الخارج	X	
	38	ح/ المشتريات المخزنة		X
		عدم وصول البضاعة		

المطلب الثالث : التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن المخزونات و فروقات الجرد .

1- التسجيل المحاسبي لخسائر القيمة عن المخزونات :

بالاستناد إلى الفقرة 123-5 من القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، وبما يتماشى مع مبدأ الحيطة والحذر، يتوجب تقييم المخزون في نهاية السنة على أساس القيمة الأدنى بين تكلفة الاقتناء والقيمة الصافية الممكن تحقيقها، والتي تمثل سعر البيع المتوقع في ظل الظروف العادية للنشاط مخصوماً منه تكاليف الإتمام والتسويق. وبمعنى آخر، يجب إثبات انخفاض في قيمة المخزون إذا كانت تكلفة حيازته تفوق سعر البيع الصافي.[1]

1-1 تعريف خسارة قيمة المخزونات : [2]

تمثل فائض القيمة المحاسبية للمخزونات على قيمتها القابلة للتحصيل ، حيث تعد هذه الأخيرة بمثابة سعر البيع الصافي للمخزونات .

أي حسب العلاقة المحاسبية التالية :

سعر البيع الصافي = مبلغ بيع الأصول – تكاليف الخروج

[1] مراد كواشي ، المحاسبة المالية حسب قواعد النظام المحاسبي المالي ، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2017 ، ص 238 .

[2] بن بوثلجة أمينة ، مرجع سابق ، ص 83 .

2-1 المعالجة المحاسبية لخسائر القيمة عن المخزونات :

في حال كانت القيمة الفعلية للمخزون في تاريخ الجرد أقل من تكلفة شرائه أو إنتاجه، يتعين على المؤسسة تكوين مخصص لانخفاض قيمة المخزون، يُسجل في الجانب الدائن من الحساب، ويُصنف حسب نوع المخزون :[1]

- ح/ 390 خسائر القيمة عن مخزون البضائع .
- ح/ 391خسائر القيمة عن المواد الأولية و اللوازم .
- ح/392 خسائر القيمة عن التموينات الأخرى .
- ح/ 393 خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري إنجازه .
- ح/ 394 خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازه.
- ح/ 395 خسائر القيمة عن المنتجات التامة .
- ح/ 397 خسائر القيمة عن المخزون لدى الغير .

و تتم المعالجة المحاسبية لخسائر القيمة عن المخزون وفقا للخطوات التالية [2]:

1-2-1تكوين المؤونة :

في حال توافرت شروط تسجيل مؤونة خسائر قيمة المخزونات في نهاية الدورة، يتم إثبات هذه الخسائر في الجانب الدائن لأحد الحسابات الفرعية ضمن الحساب 39X، مع تسجيل المقابل في الجانب المدين للحساب ح/685 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة الأصول الجارية.

و يكون التسجيل على النحو التالي :

[1] بقور أحمد ، صفيح صادق ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2017 ، ص 65 .
[2] مراد كواشي ، مرجع سابق ، ص 238 .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— 31 / 12 / ن ———		
685		ح/ المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة الأصول الجارية	X	
	390	ح/ خسائر القيمة عن مخزونات البضائع		X
	391	ح/ خسائر القيمة عن المواد و اللوازم		X
	392	ح/ خسائر القيمة عن التموينات		X
	395	ح/ خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات		X
		اثبات خسارة القيمة		

1-2-2 تعديل المؤونة:

في نهاية كل سنة، إذا لم يتم استخدام المؤونة، يجب مراجعتها لتحديد ما إذا كان من اللازم زيادتها أو تخفيضها أو إلغاؤها، وذلك كما يلي:

- في حال تقرر رفع قيمة المؤونة، يتم تسجيل قيد محاسبي مماثل للقيد المستخدم عند تكوين المؤونة .
- عند تخفيض أو إلغاء قيمة المؤونة، يتم التسجيل المحاسبي بجعل الحساب الفرعي المعني من الحساب ح/39 مدينًا، ويُقابل ذلك بجعل الحساب ح/785 (استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات - الأصول الجارية) دائنًا .

و يسجل على النحو التالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— 31 /12 / ن ———		
390		ح/ خسائر القيمة عن مخزونات البضائع	X	
391		ح/ خسائر القيمة عن المواد و اللوازم	X	
392		ح/ خسائر القيمة عن التموينات	X	
395		ح/ خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات	X	
	785	ح/ استرجاعات الاستغلال عن المؤونات و خسائر القيمة – الأصول الجارية		X
		انخفاض او الغاء خسائر القيمة		

3-2-1 تعديل المؤونة :

عند بيع أو استهلاك أحد عناصر المخزون التي تم تكوين مخصص خسارة لها، يتم ترصيد هذا المخصص من خلال تسجيل القيد بجعل الحساب المعني من فروع الحساب ح/ 39X مدينًا، وقيد المخزون المقابل دائنًا.

حسب القيد التالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— تاريخ العملية ———		
39X		ح/ خسائر القيمة عن مخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ	X	
	3X	ح/ المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ		X
		تعديل المؤونة		

2- التسجيل المحاسبي لفوارق الجرد :

نقوم بمقارنة الحالة الفعلية للمخزون مع البيانات المسجلة محاسبيًا، والتي يتم استخلاصها من سجلات المحاسبة. فإذا تبيّن وجود فرق بين الجرد المادي والجرد المحاسبي في نهاية السنة، يتم تسوية هذا الفارق وفقًا لنظام الجرد الدائم. وفي حال ثبت وجود اختلاف بين الجردين، سواء كان هذا الفارق مبررًا أو غير مبرر، فإن معالجته المحاسبية تتم على النحو التالي[1]:

2-1 حالة فرق الجرد المبرر :

2-1-1 الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي للمخزون :

في هذه الحالة يتم تسويتها بالقيد التالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— 31 / 12 / ن ———		
30		ح/ مخزونات البضائع	X	
31		ح/ المواد الاولية و اللوازم	X	
32		ح/ تموينات اخرى	X	
35		ح/ المخزونات المنتجات	X	
	600	ح/ مشتريات البضائع المبيعة		X
	601	ح/ المواد الأولية واللوازم		X
	602	ح/ التموينات الأخرى		X
	724	ح/ تغيير المخزونات من المنتجات		X
		تسوية فوارق الجرد		

2-1-2 الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي للمخزون :

في هذه الحالة يتم تسويتها بالقيد التالي :

[1] بن بوثلجة أمينة ، مرجع سابق ، ص ص 86 88 .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— 31 / 12 / ن ———		
600		ح/ مشتريات البضائع المبيعة	X	
601		ح/ المواد الأولية واللوازم	X	
602		ح/ التموينات الأخرى	X	
724		ح/ تغيير المخزونات من المنتجات	X	
	30	ح/ مخزونات البضائع		X
	31	ح/ المواد الاولية و اللوازم		X
	32	ح/ تموينات اخرى		X
	35	ح/ المخزونات المنتجات		X
		تسوية فوارق الجرد		

2-2 حالة فرق الجرد غير مبرر :

2-2-1 الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي للمخزون :

يتم تسجيل هذا الفرق بجعل الحساب ح/ 657 الأعباء الاستثنائية التسيير الجاري مدينا ، و حساب المخزون المعني دائنا حسب القيد التالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— 31 / 12 / ن ———		
657		ح/ الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري	X	
	30	ح/ مخزونات البضائع		X
	31	ح/ المواد الاولية و اللوازم		X
	32	ح/ تموينات اخرى		X
	35	ح/ المخزونات المنتجات		X
		تسوية فوارق الجرد		

2-2-2 الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي للمخزون:

يتم تسوية هذا الفرق ، من خلال تسجيل حساب المخزون المعني في الجانب المدين ، و حساب ح/ 757 المنتوجات الاستثنائية عن عمليات التسيير دائنا حسب القيد التالي:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— 31 / 12 / ن ———		
30		ح/ مخزونات البضائع	X	
31		ح/ المواد الاولية و اللوازم	X	
32		ح/ تموينات اخرى	X	
35		ح/ المخزونات المنتجات	X	
	757	ح/ المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير		X
		تسوية فوارق الجرد		

المبحث الثالث :المعالجة المحاسبية الأخرى المتعلقة بالمخزونات

بعد التطرق إلى طرق تقييم المخزونات وجردها وفق أسلوبي الجرد الدائم والمتناوب، والتسجيل المحاسبي المتعلق بها، سنتناول في هذا المبحث المعالجات المحاسبية الأخرى المرتبطة بالمخزونات، والتي تشمل الرسم على القيمة المضافة، والمردودات، والتخفيضات التجارية والمالية، ومصاريف النقل، بالإضافة إلى المعالجات المتعلقة بالغلافات، والفضلات، والمهملات، و عليه سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب التالية :

- الرسم على القيمة المضافة و مصاريف النقل .
- المردودات و التخفيضات التجارية و المالية .
- الفضلات و المهملات ، الغلافات.

المطلب الأول : الرسم على القيمة المضافة و مصاريف النقل

1 - الرسوم على القيمة المضافة :

هي ضريبة غير مباشرة تم الإعلان عنها في قانون المالية لسنة 1992، لتحل محل الرسم الإجمالي الوحيد على الإنتاج (TUGP). يتحمّل عبئها المستهلك، بينما تلعب المؤسسة دور الوسيط بينه وبين إدارة الضرائب؛ إذ تقوم بدفع الضريبة عند شراء المواد وتسترجعها عند البيع، ويتم احتساب الفارق الذي يُدفع للإدارة الضريبية، و تحسب بتطبيق النسبة أو المعدل القانوني 9% المعدل المنخفض و 19 % المعدل العادي على المبلغ الصافي خارج الرسم[1] .

ستركز دراستنا على العمليات المتعلقة بشراء وبيع المخزونات فقط كما يلي[2] :

يستعمل الحساب 445 و يفرع الى الحسابات التالية :

- ح/ 445 الرسوم على رقم الأعمال .
- ح/ 4452 ر ق م مسترجع عن التثبيتات .
- ح/ 4456 ر ق م مسترجع عن السلع و الخدمات .
- ح/ 4454 ر ق م مسترجع تسبيق .
- ح/ 4455 ر ق م مستحق للدفع.

[1] بقور أحمد ، صفيح صادق ، مرجع سابق ، ص ص 68 69 .
[2] بو مزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص 141 143 .

- ح/ 4457 ر ق م مستحق عن المبيعات .

1-1 الرسم على القيمة المضافة عند الشراء :

يكون التسجيل المحاسبي لشراء المخزون مع وجود الرسم على القيمة المضافة قابل للإسترجاع بجعل الحساب 4456 مدينا .

يكون التسجيل المحاسبي كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— تاريخ العملية ———		
38X		ح/ مشتريات البضائع المخزنة	X	
44563		ح/ ر. ق . م مسترجع عن مشتريات السلع	'X	
	4010	ح/ موردو المخزونات		'XX
		فاتورة الشراء		
		——— تاريخ العملية ———		
3X		ح/ بضائع مخزنة	X	
	38X	ح/ مشتريات بضائع مخزنة		X
		وصل ادخال		

2-1 الرسم على القيمة المضافة عند البيع:

يكون التسجيل المحاسبي في حالة بيع المخزون مع وجود الرسم على القيمة المضافة ، من خلال جعل الحساب ح/4457 دائنا .

يكون التسجيل المحاسبي كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
411		ح/ الزبائن	XX'	
	70X	ح/ مبيعات بضائع		X
	4456	ح/ ر . ق . م مستحق عن المبيعات		X'
		فاتورة بيع البضاعة		
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
53		ح/ الصندوق	XX'	
	411	ح/ الزبائن		XX'
		قبض من الزبون نقدا		

2- مصاريف النقل :

من الجوانب الأساسية في عمليات البيع والشراء هو التفاهم بين المورد والزبون بشأن شروط نقل البضاعة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تكاليف الشحن. وبناءً على هذه الشروط، تختلف المعالجة المحاسبية لتلك التكاليف وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين. ومن بين الشروط المتعارف عليها في هذا السياق ما يلي[1]:

2-1 شرط التسليم محل المشتري :

يفيد هذا الشرط بأن المورد هو من يتحمل تكاليف النقل. وفي هذه الحالة، لا تُدرج مصاريف النقل في سجلات الزبون، بينما يقوم المورد بإثباتها في دفاتره المحاسبية على النحو التالي:

- إذا تولّى المورد عملية النقل باستخدام وسائله الخاصة، تُسجّل مصاريف النقل بحسب طبيعتها، مثل أجرة السائق وتكلفة الوقود المستهلك وغيرهما من التكاليف ذات الصلة .

- أما في حال استعان المورد بجهة نقل خارجية، فإن مصاريف النقل تُحتسب وفقًا لقيمة الفاتورة المقدّمة من الناقل، وتُقيّد هذه المصاريف في دفاتر المورد في الجانب المدين من الحساب ح/624 المخصّص لنقل السلع والنقل الجماعي للعاملين.

[1] مراد كواشي ، مرجع سابق ، ص ص 115 117 .

2-2 شرط التسليم محل البائع :

في هذه الحالة، يتحمل المشتري مسؤولية مصاريف النقل، وبناءً على ذلك تتم المعالجة المحاسبية لهذه التكاليف وفقًا للحالات التالية:

- إذا تولّى الزبون عملية النقل باستخدام وسائله الخاصة، فلن تكون هناك فاتورة نقل. وعليه، تُسجَّل تكاليف النقل في دفاتر الزبون حسب طبيعتها، مثل: أجور السائق وتكلفة الوقود المستهلك.
- يتحمل المورد في البداية مصاريف النقل عبر ناقل خاص، على أن يُحمِّل هذه التكاليف لاحقًا إلى الزبون. في هذه الحالة، يُسجِّل المورد مصاريف النقل في دفاتره المحاسبية في الجانب المدين من حساب 624 "نقل السلع والنقل الجماعي للعاملين". وعند إصدار فاتورة البيع، تُضاف هذه المصاريف إلى الفاتورة وتُحمَّل على الزبون. أما بالنسبة للزبون، فتُعتبر هذه المصاريف جزءًا من تكاليف الشراء، وتُسجَّل في حساب 38 كمصاريف ملحقة بعملية الشراء.
- يتولى المورد عملية النقل باستخدام وسائله الخاصة، وفي هذه الحالة تُدرج مصاريف النقل ضمن الفاتورة وتُسجل في دفاتره في الجانب الدائن من الحساب 708 (إيرادات الأنشطة الملحقة). أما بالنسبة للتسجيل المحاسبي لهذه المصاريف في دفاتر الزبون، فتُعتبر جزءًا من التكاليف المرتبطة بعملية الشراء، وبالتالي تُسجل في الحساب 38.

المطلب الثاني: المردودات و التخفيضات التجارية و المالية

1- مردودات المخزونات [1]:

1-1 مردودات المشتريات : (كامل البضاعة أو جزء منها)

يجوز للتاجر أو المؤسسة إعادة جزء من المشتريات أو جميعها لأسباب متعددة، وذلك بعد أن يتم تسجيل العملية في الدفاتر المحاسبية. وفي هذه الحالة، يُسجل قيد المردودات بعكس القيد الأصلي لعملية الشراء، وبقيمة المبالغ الفعلية المُرتجعة.

و يكون التسجيل المحاسبي كالتالي :

[1] جديري هاجر ، عزي شيماء ، مرجع سابق ، ص ص 45 46 .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
38X		ح/ مشتريات مخزنة	X	
	401	ح/ موردو المخزونات		X
		ارجاع المشتريات		
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
38X		ح/ مشتريات مخزنة	X	
	3X	ح/ المخزون المعني		X
		إخراج من المخازن		

2-1 مردودات المبيعات :

و تسجل قيود المبيعات كذلك عكس القيود الأصلية كمايلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
70X		ح/ المبيعات المعنية	X	
	411	ح/ الزبائن		X
		ارجاع المبيعات و استعادة قيمتها		
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
3X		ح/ المخزون المعني	X	
	60X	ح/ مشتريات البضاعة المباعة		X
		الدخول الى المخازن		

2- التخفيضات التجارية و المالية:

تنقسم التخفيضات الى نوعين تتمثل في[1] :

2-1 التخفيضات التجارية :

تمنح المؤسسة هذا النوع من التخفيضات لاعتبارات مرتبطة بسياستها التجارية و هي على ثلاثة أنواع (الحسومات ، التنزيلات و المرتجعات) و يرمز لها بالأحرف (RRR) .

حيث أن النظام المحاسبي المالي نص على عدم تسجيل التخفيضات التجارية اذا جاءت واردة ضمن الفاتورة ، و تسجل فقط قيمة المشتريات و المبيعات بالصافي التجاري دون احتساب الرسم على القيمة المضافة .

أما اذا كانت التخفيضات التجارية في فاتورة مستقلة (فاتورة استدراكية) ، بالنسبة للمورد تسجل في الجانب المدين الحساب ح/ 709 تخفيضات ممنوحة ، في حين تسجل لدى الزبون في الجانب الدائن الحساب ح/ 609 تخفيضات مستلمة .

2-2 التخفيضات المالية :

ينص النظام المحاسبي المالي على وجوب تسجيل التخفيضات المالية محاسبيًا، سواء تم إدراجها ضمن الفاتورة الأصلية للمشتريات أو وردت في فاتورة منفصلة. وتُعدّ هذه التخفيضات إيرادًا للعميل، لذلك تُسجّل في الجانب الدائن من الحساب 768 "إيرادات مالية أخرى"، بينما تُعدّ تكلفة للمورد، فتُسجّل في الجانب المدين من الحساب 668 "تكاليف مالية أخرى"

المطلب الثالث : الفضلات و المهملات ، الغلافات

1- الفضلات و المهملات[2]:

1-1 تعريف الفضلات و المهملات:

الفضلات : أثناء تنفيذ بعض العمليات الإنتاجية، قد تنشأ بقايا ناتجة عن هذه العمليات إلى جانب المنتجات نصف المصنعة أو التامة الصنع، خصوصًا في العمليات التي تتطلب التقطيع، الطحن، أو التفاعلات الكيميائية.

كما يمكن أن تنتج هذه البقايا من المواد الأولية نفسها، مثل استبعاد أجزاء معينة كالأخشاب التي تحتوي على عيوب طبيعية، أو التقطيع الذي يؤدي إلى قطع بأحجام غير مناسبة لنفس خط الإنتاج. وبالتالي، فإن هذه البقايا قد تؤثر على تكلفة الإنتاج سواء بشكل إيجابي أو سلبي، سواء للمنتجات التامة أو نصف المصنعة .

---

[1] مراد كواشي ، مرجع سابق ، ص ص 125 128 .

[2] أمينة بو ثلجة ، مكي محرز ، المحاسبة التحليلية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، page Bleues، 2018 ، ص ص 153 156 .

المهملات : هي المنتجات التي تظهر بها عيوب أو لا تتطابق مواصفاتها مع المعايير المطلوبة، يُلاحظ أن هذه المنتجات لا يتم التخلص منها دائمًا، بل قد تُستخدم داخل المؤسسة لأغراض إنتاجية أو غيرها، وقد تُباع للغير بأسعار منخفضة وغير اعتيادية .

2-1 حساب تكلفة الفضلات و المهملات:

بالاعتماد على طبيعة الفضلات والمهملات، فإن سلوكها يختلف؛ فقد تكون قابلة لإعادة الاستخدام داخل المؤسسة وتُدمج في عملية الإنتاج كمادة أولية، مما يجعلها تُحتسب كإيراد. كما يمكن بيعها خارج المؤسسة، فتُحقق دخلاً أو ربحاً معيناً. وفي حال التخلص منها خارج المؤسسة، فإن ذلك يُرتب على المؤسسة أعباء إضافية تتعلق بعمليات الشحن والنقل. وفي جميع الحالات، تبقى هذه الفضلات مرتبطة بتكلفة الإنتاج النهائي، فإذا كانت تسبب أعباء إضافية، تُضاف إلى التكاليف، وإن كانت تقلل منها، تُطرح منها .

1-2-1 الفضلات و المهملات المتخلص منها :

ليس لها فائدة في الأعمال و البيع ، و تحسب لها مصاريف الشحن و النقل و التنظيف .

تكلفة الإنتاج (التام و النصف مصنع) = أعباء الانتاج العادية + مصاريف التي تكلفتها الفضلات و المهملات الفائضة

2-2-1 الفضلات و المهملات المسترجعة :

يمكن أن تنتج عن عملية الإنتاج فضلات ومهملات قابلة للاستخدام داخل نفس المؤسسة، وتُقدّر قيمتها بشكل تقريبي اعتمادًا على أسعار السوق أو بشكل نظري:

تكلفة الفضلات أو المهملات= تكلفة المواد المعوضة + مصاريف المعالجة

أما إذا كانت مصاريف المعالجة معدومة فإن تكلفة الفضلات المسترجعة تساوي تكلفة المواد المعوضة و بأخذ هذه التكلفة في تكلفة الإنتاج التام أو النصف مصنع تكون تكلفتها :

تكلفة الإنتاج التام أو النصف مصنع = أعباء الانتاج العادية - تكلفة إنتاج المهملات المسترجعة - المصاريف المعالجة لها

وقد تباع بعد معالجتها و تطرح تكلفة إنتاجها من تكلفة الإنتاج .

3-2-1 الفضلات و المهملات المباعة :

تحدد من سعر البيع المحتمل لها و تطرح منها المصاريف الافتراضية .

سعر البيع = تكلفة الإنتاج + مصاريف التوزيع + هامش الربح التقديري

و بإدخال هذه التكلفة في حساب تكلفة الإنتاج العادي نحصل على :

تكلفة الإنتاج = مجموع أعباء الانتاج - تكلفة إنتاج الفضلات و المهملات المباعة

2- الأغلفة :

تُسلَّم معظم السلع أو المنتجات إلى الزبائن ضمن أغلفة تهدف إلى حمايتها وتسهيل شحنها ومناولتها. وتتنوع هذه الأغلفة في أشكالها، فقد تكون علبًا ورقية، زجاجات، قوارير، أكياسًا بلاستيكية، صناديق، وغيرها .

و هناك نوعين من الأغلفة و هي الأغلفة التالفة غير مسترجعة و الأغلفة المتداولة أي المسترجعة ، و سنتطرق الى المعالجة المحاسبية للأغلفة حسب كل نوع[1] :

2-1 الأغلفة التالفة :

2-1-1 شراء الأغلفة التالفة : إن الهدف من شراء هذه المواد لا يتمثل في إدخالها ضمن مكونات المنتجات، بل في استهلاكها خلال المراحل النهائية من العملية الإنتاجية. ونظرًا لأن مخزون الأغلفة التالفة يُجرد بشكل منفصل عن باقي أنواع السلع، فقد خصص النظام المحاسبي المالي حسابًا خاصًا لهذا النوع من التموينات (ح/32 تموينات أخرى). ويُجرى التسجيل المحاسبي كما يلي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
382X		ح/ مشتريات اغلفة تالفة	X	
	401	ح/ موردو المخزونات		X
		فاتورة الشراء		
		ـــــــــــ تاريخ العملية ـــــــــــ		
32X		ح/ اغلفة تالفة مخزنة	X	
	382X	ح/ مشتريات اغلفة تالفة		X
		وصل الدخول الى المخزن		

[1] بو مزايد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص 153 156 .

2-1-2 استعمال الأغلفة التالفة :

عند استخدام الأغلفة التالفة في تغليف المنتجات، تُعامَل محاسبيًا معاملة المواد الأولية واللوازم المستهلكة في عملية الإنتاج، ويتم تسجيلها محاسبيًا على النحو التالي:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— تاريخ العملية ———		
602X		ح/ اغلفة تالفة مستهلكة	X	
	32X	ح/ اغلفة تالفة مخزنة		X
		وصل الخروج من المخزن		

2-2 الأغلفة المتداولة:

يتم تسجيل الأغلفة المتداولة عند الحصول عليها في الحساب (218) باعتبارها من التثبيتات. وتقوم المؤسسة بتسليم هذه الأغلفة، مع محتوياتها من السلع، إلى الزبون مقابل مبلغ يُعرف بـ "سعر الأمان"، والذي يُعاد إليه عند استرجاع الأغلفة، وذلك لتحفيزه على إرجاعها في الموعد المتفق عليه. وإذا لم يتم ذلك، تُعتبر الأغلفة متنازلًا عنها. وبالتالي، تشمل المعالجة المحاسبية للأغلفة المتداولة العمليات التالية:

2-2-1 شراء الأغلفة المتداولة:

في هذه الحالة تعتبر الأغلفة عنصر من التثبيتات المادية ، و تسجل بجعل الحساب ح/ 218X مدينا و الحساب ح/ 404 موردو التثبيتات دائنا .

2-2-2 استعمال الأغلفة المتداولة:

تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها ضمن أغلفة خاصة، وتُسلَّم هذه الأغلفة إلى الزبون مقابل مبلغ يُعرف بـ 'سعر الأمان'، والذي غالبًا ما يكون أعلى من تكلفة الغلاف بهدف تحفيز الزبون على إرجاعه خلال الفترة المتفق عليها. وإذا لم يتم الإرجاع في الوقت المحدد، تُعدّ الأغلفة مباعة بسعر الأمان.

ويُسجل ذلك محاسبيًا كما يلي :

بالنسبة للمؤسسة المورد : تسجل في هذه الحالة الحساب ح/ 419X الزبائن الدائنون عن أمانات تحت التسديد في الجانب الدائن و تقابلها في الجانب المدين ح/ 411 الزبائن أو ح/512 البنك أو ح/ 53 الصندوق حسب طريقة التسديد .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
53		ح/ الصندوق	X	
512		ح/ البنك	XX	
	419X	ح/ امانات تحت التسديد عن الاغلفة		XXX
		قبض امانات عن الاغلفة		

بالنسبة للمؤسسة الزبون : يتم تسجيل المبالغ المفوترة من قبل المورد إلى الزبون كضمان على الغلافات، والتي يُفترض إرجاعها خلال فترة زمنية محددة (رسم الإعادة)، في الحساب 409 "مورد مدين عن أمانات مدفوعة"، وذلك مقابل قيد دائن في الحساب 53 "الصندوق" أو 512 "البنك"

3-2-2 استرجاع الأغلفة:

يتفق المورد مع الزبون على إرجاع الأغلفة خلال مدة زمنية و عند إرجاعها نفرق بين حالتين :

حالة إرجاع الأغلفة سليمة : في هذه الحالة ترجع الأغلفة الى المورد و يقوم و تسجل بقيود عكسية للقيود الأصلية بقيمة تلك الأغلفة التي أرجعت .

حالة إرجاع الأغلفة غير صالحة لإعادة استعمالها مرة أخرى: بحيث تصبح قيمتها أقل من سعر الأمان المتفق عليه ، فيترتب على الزبون تعويض المورد بالفارق ، و هذا الفارق يعتبر ايراد بالنسبة للمورد و يسجل بالحساب ح/ 758X نواتج عن الأغلفة ، أما بالنسبة للزبون فيعتبر عبئ يتحمله اتجاه المورد و يسجل بالحساب ح/ 658X أعباء عن الأغلف. و يكون التسجيل المحاسبي كالتالي :

بالنسبة للمورد

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
419X		ح/ امانات تحت التسديد	XXX	
	53	ح/ الصندوق		XX
	758X	ح/ نواتج عن الاغلفة		X
		استرجاع الاغلفة المعطوبة		

بالنسبة للزبون

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
53		ح/ الصندوق	X	
658X		ح/ أعباء عن الاغلفة	XX	
	409X	ح/ امانات مدفوعة عن الاغلفة		XXX
		ارجاع الاغلفة المعطوبة		

2-2-4 الزبون لا يعيد الأغلفة :

قرر الزبون الاحتفاظ بالأغلفة المسلمة له على سبيل الأمانة، وتُعتبر هذه الأغلفة، من جانب المورد، بمثابة تثبيتات مادية تم التنازل عنها مقابل مبلغ الأمان المتفق عليه. ويترتب عن ذلك إجراء التسجيل المحاسبي التالي:

في دفتر يومية المؤسسة الموردة: يتم تصفية حساب الأمانات وإخراج الأغلفة من الحسابات عبر ترصيد الحسابات المعنية، وذلك بعد إثبات قسط الإهتلاك الخاص بالسنة المالية الجارية، وتُسجل العملية وفق إحدى الحالتين:

- الحالة الاولى : كون نتيجة التنازل ربح :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
419		ح/ امانات تحت التسديد	XX	
2818X		ح/ اهتلاك الاغلفة	X	
	218X	ح/ اغلفة متداولة		XX
	752	ح/ فائض قيمة التنازل		X
		التنازل عن الاغلفة برسم الامان		

- الحالة الثانية : كون نتيجة التنازل خسارة

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		تاريخ العملية		
419		ح/ امانات تحت التسديد	XX	
2818X		ح/ اهتلاك الاغلفة	X	
652		ح/ نقص التنازل عن أصول غير جارية	X	
	218X	ح/ اغلفة متداولة		XXXX
		التنازل عن الاغلفة برسم الامان		

أما بدفتر يومية الزبون : ترصد الأمانات المدفوعة عن الأغلفة من خلال جعل حساب الأغلفة مدينا ، كونها أصبحت ملكا لها .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		——— تاريخ العملية ———		
218X		ح/ الاغلفة المتداولة	X	
	409X	ح/ امانات مدفوعة عن الاغلفة		X
		شراء الاغلفة برسم الامان		

خاتمة الفصل الثاني :

خلال الفصل الثاني، تناولنا المعالجة المحاسبية للمخزونات، حيث بدأنا في المبحث الأول بتقديم مفاهيم عامة حول الجرد وأنواعه، مع التركيز على أسلوبي الجرد الدائم والجرد المتناوب، إضافة إلى كيفية تقييم المخزونات عند دخولها وطرق تقييم المخرجات منها. أما في المبحث الثاني، فقد تطرقنا إلى التسجيل المحاسبي للمخزونات، بما في ذلك خسائر القيمة وفروقات الجرد. وفي الختام، استعرضنا المعالجات المحاسبية الأخرى المرتبطة بالمخزونات، مثل الضريبة على القيمة المضافة، ومصاريف النقل، والتخفيضات التجارية، بالإضافة إلى معالجة الأغلفة والفضلات والمهملات.

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية للمخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02

مقدمة الفصل :

بعد تناولنا في الفصلين الأول والثاني لأهم المفاهيم المتعلقة بالمخزونات وفقًا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، يأتي هذا الفصل كمحاولة لتطبيق ما تم دراسته نظريًا على مؤسسة صيدال، وحدة شرشال بتيبازة. حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية :

- ✓ المبحث الاول: تقديم عام حول مؤسسة صيدال _ وحدة شرشال .
- ✓ المبحث الثاني: تسيير المخزونات و جردها و مدى توافق ذلك مع المعيار الدولي رقم 02 .
- ✓ المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار الدولي رقم 02 .

المبحث الاول: تقديم عام حول مؤسسة صيدال _ وحدة شرشال

يُعد مجمع صيدال من أكبر وأول الشركات الرائدة في مجال الصناعة الصيدلانية بالجزائر، حيث يمتلك شبكة واسعة من المصانع المنتجة للأدوية المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن.

وفي إطار دراستنا، سنُركّز على وحدة شرشال بولاية تيبازة، وبناءً على ذلك، سنُقسّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية :

- التعريف بمجمع صيدال.
- عرض عام عن مصنع صيدال وحدة شرشال.
- تقديم مصلحة المالية و المحاسبة ومصلحة تسيير المخزون لوحدة شرشال .

المطلب الاول: التعريف بمجمع صيدال

نتناول في المطلب التعريف بمجمع صيدال بصفة عامة و تطورها التاريخي له

1- مراحل تطور مجمع صيدال :

مرّ مجمع صيدال بعدة مراحل من التطور، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[1] :

جدول رقم (4) : مراحل تطور مجمع صيدال

التاريخ	مراحل التطور
1982	طوّر مجمع صيدال هدفه الاجتماعي من خلال التركيز على البحث الأساسي في مجالي الطب البشري والبيطري .
1988	تم نقل مجمع المدية للمضادات الحيوية، الذي اكتمل بناؤه من قبل الجمعية الوطنية للصناعات الكيميائية .
1989	اصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية ذات تسيير مستقل، وفقًا لقانون استقلالية المؤسسات، وقد أُسندت إليها مهمة احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية. وتحولت إلى شركة ذات أسهم بموجب قانون أساسي جديد، مع بقائها تحت رقابة صندوق مساهمة البتروكيمياء والصيدلة.

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة .

1993	أتاحت التعديلات التي طالت قانون المؤسسة الفرصة لشركة صيدال للمشاركة في الأنشطة الصناعية والتجارية، بما ينسجم مع هدفها الاجتماعي ، وشهد هذا العام أيضًا تنفيذ إصلاح مالي لشركة صيدال، حيث تكفلت الدولة بتسوية ديونها وخسائرها في إطار برنامج إصلاح المؤسسات العمومية.
1997	تمت إعادة هيكلة المؤسسة، ما أدى إلى تحويلها إلى مجمع صناعي .
1998	تم دمج ثلاث وحدات ضمن هذا المجمع: فارمال، أونتيبيوتيكال، وبيوتيك .
1999	تم عرض أسهم مجمع صيدال للبيع في بورصة الجزائر، حيث قُدّرت قيمة السهم الواحد بـ800 دينار جزائري، وكانت هذه أول عملية تمهيدية للمجمع.
2002	تم فتح وحدة إنتاج في باتنة التي تقوم بتصنيع التحاليل.
2003	تحصل مجمع صيدال على شهادة الايزو للجودة على المستوى الوطني .
2005	انشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة .
2009	رفع مجمع صيدال من حصته في رأس المال لشركة صوميدال بنسبة 59% .
2014	قامت مؤسسة صيدال بدمج وحداتها الثلاثة (بيوتيك ، فارمال ، انتيبيوتيكال) .

المصدر : وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

2- تعريف مجمع صيدال: [1]

يعتبر مجمع صيدال أول مخبر صيدلاني في الجزائر ، يختص في إنتاج و تسويق الأدوية و المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري ، و هي شركة مساهمة برأسمال يقدر ب 2500000000 دينار جزائري ، 80% من رأسمالها ملك للدولة ، و الباقي منه تم بيعه الى المستثمرين من المؤسسات و الأشخاص عن طريق البورصة ، و يقع مقرها الرئيسي بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة ، و هي تضم ثلاث فروع اساسية متمثلة في :

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .

- فرع انتيبيوتيكال: الذي يضم وحدة مدية مركب المضادات الحيوية .
- فرع فارمال : الذي يضم وحدة دار البيضاء ، وحدة قسنطينة ، وحدة عنابة بالإضافة إلى مخبر قسنطينة.
- فرع بيوتيك : و هو أيضا ينقسم إلى ثلاث وحدات ، من بينها وحدة شرشال محل دراستنا .

و كل هذا يمكن تلخيصه في الجدول أدناه :

جدول رقم (5) :بطاقة تقنية خاصة بمجمع صيدال الجزائر

الاسم	مجمع صيدال groupe saidal
العلامة التجارية	صيدال SAIDAL
المقر التجاري	الطريق الولائي رقم (11) ص ب 141 الدار البيضاء بالجزائر العاصمة
القطاع	الصناعية الصيدلانية
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال قدره 2500000000 دج
فروعها	فرع بيوتيك ، فرع فارمال ، فرع انتيبيوتيكال
تاريخ تأسيسها	1982
تاريخ الإنضمام الى البورصة	1999
الموقع الالكتروني	www.saidalgroup.dz

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

3- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال :

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

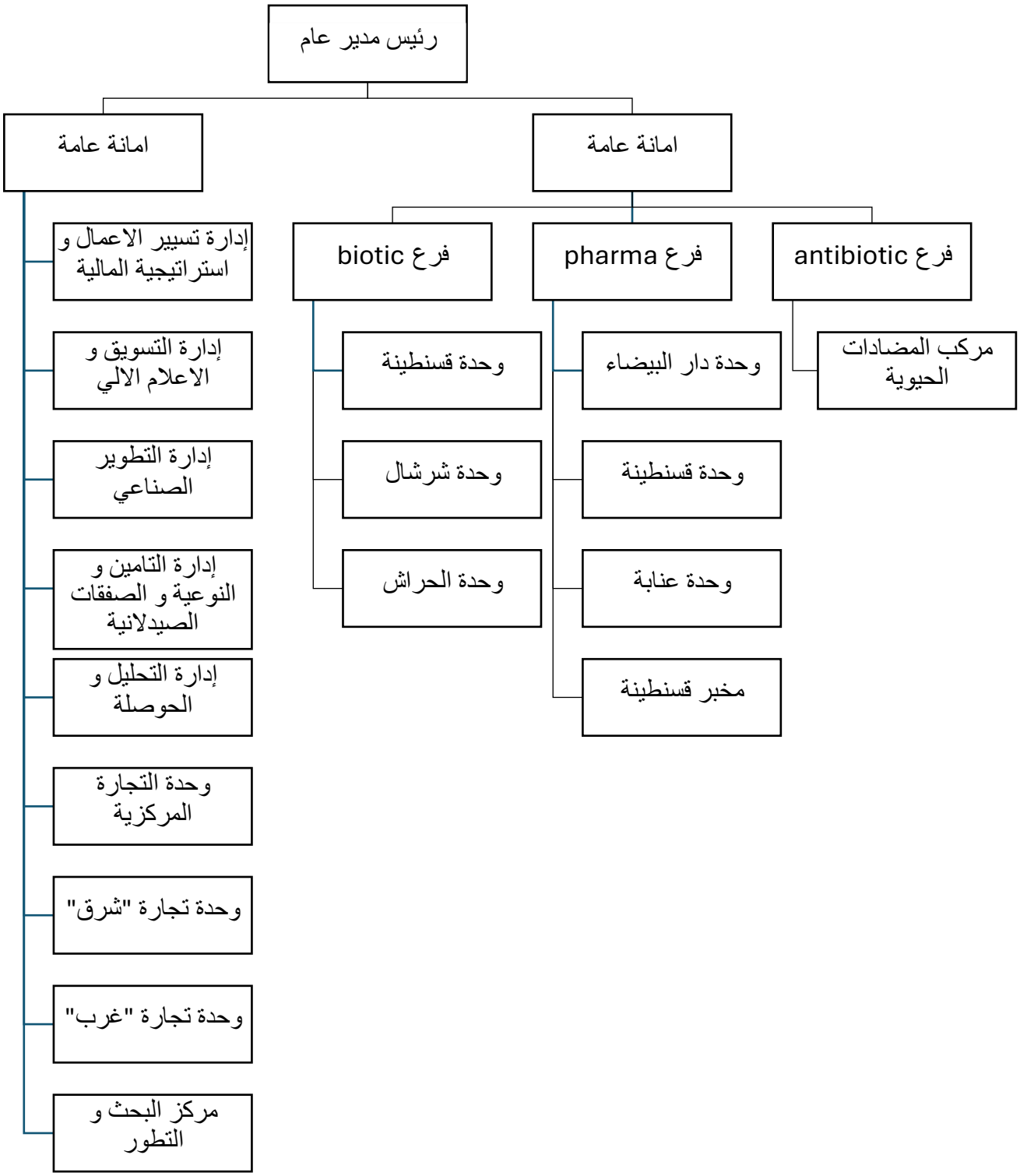

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: عرض عام عن مصنع صيدال وحدة شرشال

في هذا المطلب ، نقدم نظرة شاملة عن مصنع صيدال وحدة شرشال .

1- نشأة مصنع صيدال وحدة شرشال :

- قبل عام 1998 ، كان مصنع شرشال مجرد مخزن تجمع فيه المواد الصيدلانية التابعة للانفارم ، لكنه شهد بعد ذلك سلسلة من التعديلات و الترقيات ، التي مهدت لتحويله لاحقا الى وحدة إنتاجية برأس مال مستقل.
- في جانفي 1998 ، انتقلت ملكية هذه الوحدة الى مجمع صيدال ، و تم تجهيزها لإنتاج مكثفات تصفية الدم .
- في عام 2003 ، قررت المديرية العامة لمجمع صيدال التخلي عن إستراتيجية المنتج الواحد ، و سعت الى تنويع تشكيلة أدويتها ، و قد أدى هذا التوجه الى إنشاء ورشات إنتاج جديدة ، من بينها ورشة مخصصة لإنتاج الأكياس و التحاليل المعقمة ، و أخرى لإنتاج المساحيق الجافة ، كما تم نقل خطوط الإنتاج من مصنعي الحراش و قسنطينة الى مصنع شرشال .
- وفي عام 2015 ، بدأ مشروع إعادة هيكلة المصنع بعد أن كان المصنع متوقف عن العمل ، و استغلت صيدال هذه الفرصة للقيام بعملية إعادة بناء و تجهيز لمصنعها ، مستفيدة من برنامج الاستثمار الداعم لتشجيع الصناعة الصيدلانية المحلية ، حيث تم تخصيص ميزانية لإعادة تأهيل مقر الإنتاج وفقا للمعايير الدولية .
- و في عام 2018 ، أعيد إفتتاح المصنع ، بعد إستكمال أعمال التهيئة و التجهيز التي إستمرت ثلاث سنوات .

2- التعريف بمصنع صيدال وحدة شرشال [1]:

تُعد وحدة شرشال من أعرق الوحدات التابعة لفرع "بيوتيك" (Biotic) ضمن شبكة مصانع صيدال المنتشرة عبر مختلف مناطق الجزائر. تقع هذه الوحدة في المنطقة الصناعية بوادي البلاع، بلدية شرشال، ولاية تيبازة، غرب العاصمة الجزائر. وتبلغ قدرتها الإنتاجية 21 مليون وحدة مباعة، موزعة على 8 ملايين كيس و13 مليون قرص، وتمتد على مساحة تُقدَّر بـ 11،565 مترًا مربعًا، موزعة على النحو التالي:

- مبنى رئيسي يحتل 2400 متر مربع؛
- مستودع للتخزين بمساحة 2400 متر مربع؛

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

- مبنى به ثلاث طوابق مساحته 1200 متر مربع توجد به الإدارة ومخبر الجودة.
- مخزن مساحته 1018 متر مربع .
- فضاء للخدمات يحتل 400 متر مربع .

و تُعد واحدة من الوحدات المتطورة في مجال الصناعات الصيدلانية، حيث تم تجهيزها وفقًا لأعلى المعايير العالمية المعتمدة لضمان سلامة الإنسان. وقد تم تزويدها بإمكانيات حديثة ومتقدمة من جميع الجوانب، من خلال التعاون مع مؤسسات أجنبية ذات خبرة واسعة في هذا المجال، بهدف تحقيق نتائج فعالة في إنتاج الأدوية الجنيسة المطابقة للأدوية الأصلية، مع الالتزام بجميع المراحل التصنيعية التي يشرف عليها مختصون مؤهلون. وتضم هذه الوحدة حوالي 33 إطارًا موزعين على مختلف التخصصات، من إداريين وكيميائيين وتقنيين....الخ

وعليه، فإن المهمة الرئيسية لفرع بيوتيك تتمثل في إنتاج الأدوية الجنيسة وتسويقها، كما تسعى الشركة إلى تلبية احتياجات سوق الأدوية الجزائري من خلال توفير منتجات متنوعة بأشكال صيدلانية متعددة، تغطي مجموعة واسعة من المجالات العلاجية بما فيها :

- أمراض الحساسية(Allergologie) .
- أمراض الجهاز التنفسي(pneumologie) .
- أمراض القلب (cardiologie) .
- الروماتيزم (Rhumatologie) .
- طب الأعصاب (Neurologie) .
- طب النفسي (Psychiatre).
- أمراض الغدد الصماء (Endocrinologie) .
- التمثيل الغذائي (Métabolisme) .

3- الهيكل التنظيمي لمصنع صيدال وحدة شرشال:

الشكل رقم(2): الهيكل التنظيمي لمصنع صيدال شرشال

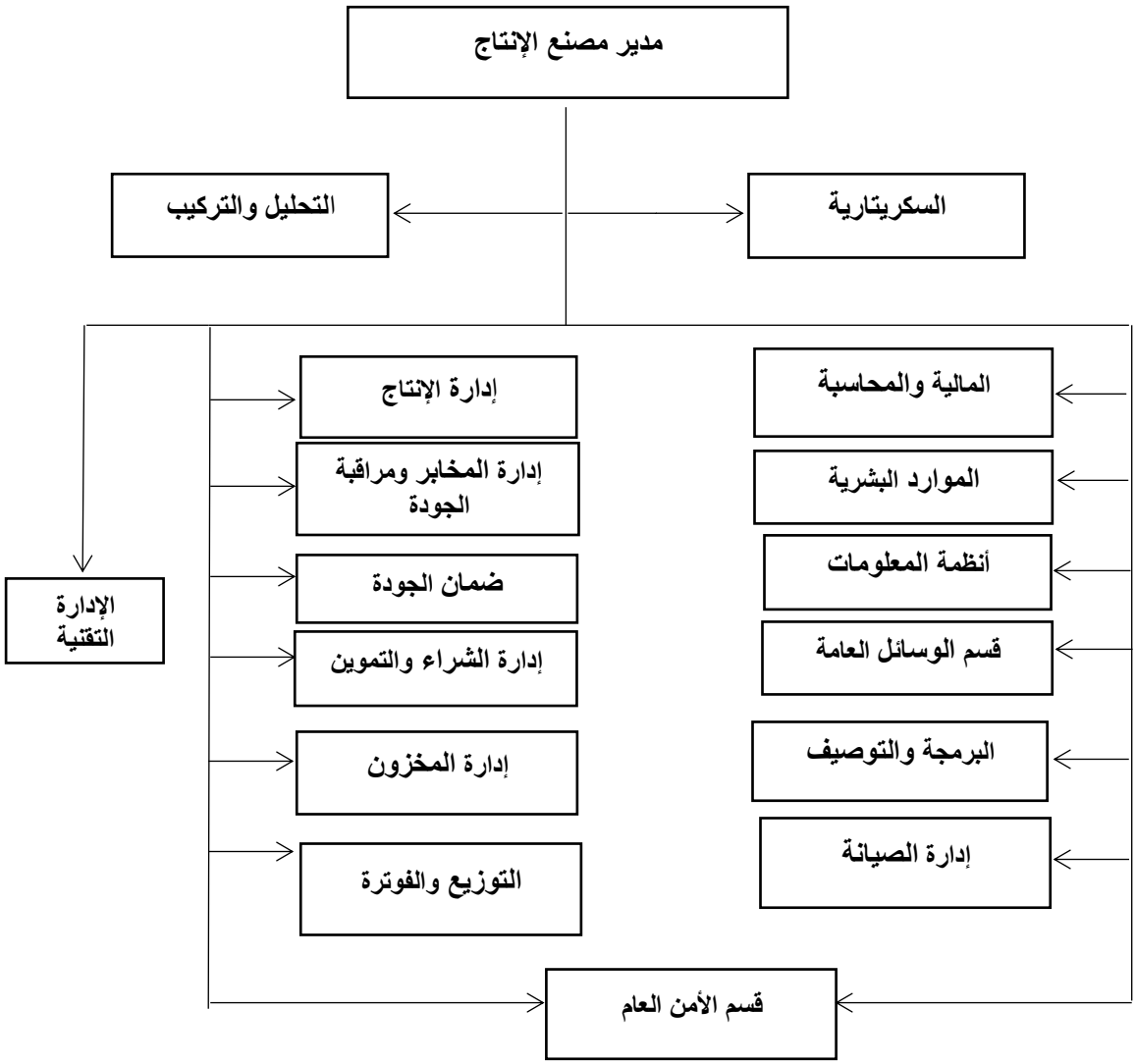

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 1

بالنظر إلى الهيكل التنظيمي المُبيّن أعلاه، يتّضح أن مصنع صيدال وحدة شرشال يضم مجموعة من الإدارات المستقلة، حيث تتحمّل كل إدارة مسؤولية نشاطها الخاص، وتتمثل هذه الإدارات فيما يلي:

مدير مصنع شرشال : يشكل المدير السلطة العليا في المصنع، حيث تتمثل مهمته في مراقبة سير نشاطاته واتخاذ القرارات المناسبة. كما يُعد ممثلاً رسمياً لمصنع شرشال أمام مختلف الوحدات التابعة لمجمع صيدال والمؤسسات الأخرى .

السكرتارية : تتمثل مهامها في ضمان التواصل الفعّال بين الإدارة والبيئة الخارجية، إلى جانب التنسيق بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة.

المالية و المحاسبة : تُنجز على مستواها جميع العمليات المحاسبية والمالية، بما في ذلك تسجيل مختلف معاملات المصنع محاسبيًا، إلى جانب ذلك إجراء التحليلات المالية، وإدارة الموارد المالية للمصنع .

الموارد البشرية : تعتبر هذه المصلحة ذات أهمية بالغة نظرًا لاختصاصاتها في إدارة العمال والتكوين، فهي تتولى تصميم وتنفيذ السياسات المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى إجراء الدراسات والإحصائيات الخاصة بالموارد البشرية، متابعة تطبيق النصوص التنظيمية الخاصة بعلاقات العمل والتكوين، والمساهمة في تعزيز التواصل داخل الوحدة وضمان سير العمل في الوسائل العامة.

أنظمة المعلومات : تقوم بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي و سياسات التكنولوجيا من البرمجيات و الأنظمة في المؤسسة و العمل على تطويرها .

قسم الوسائل العامة : ضمان تنفيذ إدارة المشتريات المحلية بفعالية.

البرمجة و التوصيف : تتولى مراقبة وتنظيم جدول الإنتاج، بالإضافة إلى الالتزام بمواعيد التسليم وتحسينها.

إدارة الصيانة : تمس هذه المصلحة جميع المصالح الأخرى ، حيث تهتم بفحص الأجهزة و المعدات و تصليحها.

التحليل و التركيب : تتمثل مهام المصلحة في التأكد من تحقيق الأهداف المحددة، وإعداد لوحات القيادة الأسبوعية والشهرية، وتحليل الأداء مقارنةً بالمخطط، بالإضافة إلى حساب الانحرافات.

إدارة الإنتاج : تساهم في مراقبة سير الإنتاج و ضمان استمراريته و السهر على تحقيق الاهداف.

إدارة المخابر و مراقبة الجودة : تعمل هذه الإدارة على تنفيذ مختلف الإجراءات لضمان تلبية المنتج للمعايير المحددة للجودة.

إدارة الشراء و التموين : تقوم هذه المصلحة بتلبية إحتياجات المصنع من مواد أولية و أغلفة .. الخ و تمويلها بما تحتاجه ، و البحث عن أفضل الموردين .

إدارة المخزون : تهتم هذه المصلحة بتسيير كميات المنتوجات و المواد الأولية في المخازن ، و مراقبة المخزونات الداخلة و الخارجة و الحفاظ على المخزونات من التلف .

التوزيع و الفوترة : تتولى مسؤولية إعداد الفواتير الناتجة عن طلبيات الشراء المرسلة للمصنع، بالإضافة إلى اهتمامها بعمليات التوزيع .

الإدارة التقنية : مهمتها تسيير الملف الرقمي للمنتجات و كذلك المراقبة و التوقيع على الشهادات الخارجية لكل ملف .

قسم الأمن العام : تتكون هذه المصلحة من أعوان الأمن و الإستقبال بالإضافة إلى المهندس المسؤول على البيئة من أجل الحفاظ على المصنع و سلام العمال فيه .

المطلب الثالث: تقديم مصلحة المالية و المحاسبة و تسيير المخزون لوحدة شرشال

نتطرق في هذا المطلب الى تقديم مصلحة المالية و المحاسبة ، و كذا الهيكل التنظيمي لها بالإضافة الى مصلحة تسيير المخزون .

1- التعريف بمصلحة المالية و المحاسبة لوحدة شرشال[1] :

تعد مصلحة المالية والمحاسبة في مصنع صيدال من أبرز الأقسام التي تسهم في استمرارية المؤسسة، حيث تركز على إدارة الموارد المالية وحساباتها من خلال إعداد القوائم المالية مثل الميزانية وجدول النتائج، بالإضافة إلى التخطيط المالي وتوزيع الموارد المالية. كما تقوم بتحليل التدفقات المالية الداخلة والخارجة لتحديد المركز المالي للمؤسسة في نهاية السنة المالية، إلى جانب إجراء التسجيل المحاسبي المستمر لجميع العمليات المالية التي تنفذها.

2– الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية و المحاسبة :

الشكل رقم(3): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية و المحاسبة

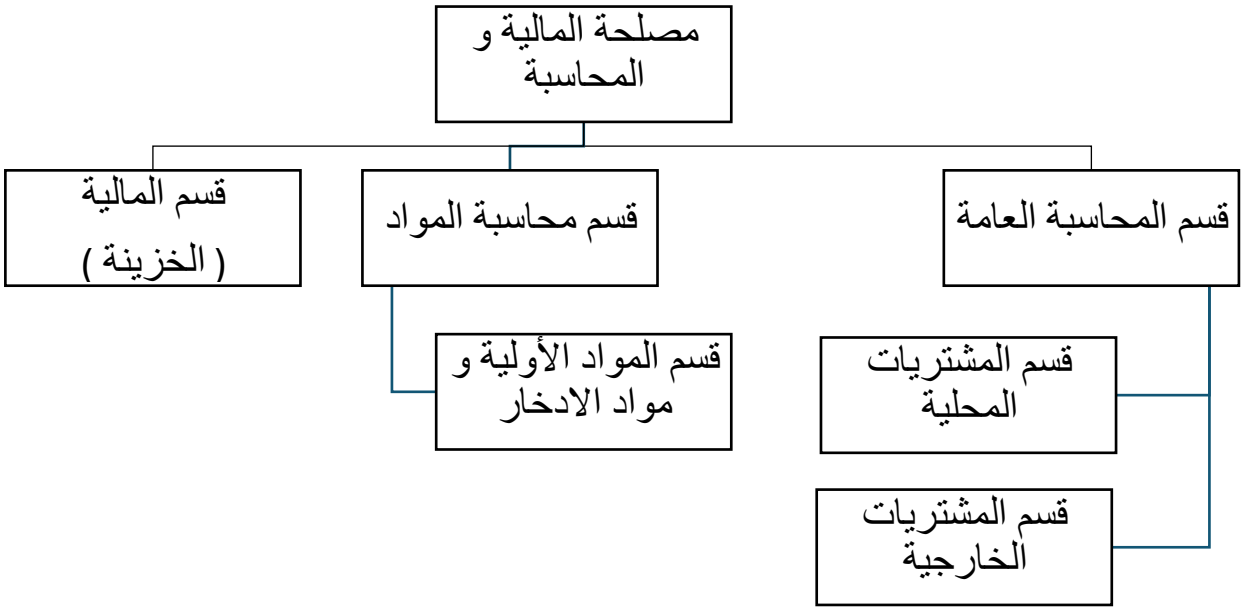

المصدر: وثيقة مسلمة من طرف المؤسسة

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .

مدير المالية و المحاسبة : يتمثل دور مدير المالية والمحاسبة في الإشراف على إدارة أصول المصنع، بما في ذلك النفقات والتدفقات النقدية، وتنفيذ السياسة المالية بما يتماشى مع أهداف المصنع. كما يشمل دوره تخطيط وتوجيه ومتابعة الأنشطة المالية لضمان سير العمليات بكفاءة، فضلاً عن وضع استراتيجيات لتمويل المصنع سواء في جوانب التشغيل أو الاستثمارات المستقبلية.

و تضم هذه المصلحة الأقسام التالية :

قسم المالية : يتولى قسم المالية مسؤولية إدارة حركة الأموال داخل المصنع، بما يشمل تسوية الديون والإشراف على إدارة الصندوق. كما يقوم القسم بالرقابة المالية على الحسابات المصرفية لضمان الشفافية والدقة في العمليات المالية .

قسم المحاسبة العامة : يتولى تسجيل عمليات البيع والشراء وحيازة الاستثمارات، بالإضافة إلى مسؤوليته عن جميع الفواتير الموجهة إلى العملاء والصادرة من الموردين.

قسم الموارد : يتولى قسم الموارد مسؤولية حساب تكاليف المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف، بالإضافة الى تحديد أسعار المنتجات النهائية.

3- مصلحة تسيير المخزون:

تعتبر هذه المصلحة ذات أهمية كبيرة في مؤسسة صيدال تربط بين مختلف المصالح الأخرى ، و يرأسها أمين الخزينة ، و تهدف الى ضمان توفر المواد الأولية والأدوية بالشكل المناسب لدعم الإنتاج والتوزيع. تقوم بمتابعة الكميات، إعداد الطلبيات، تنظيم التخزين ، وتنفيذ جرد دوري لتحليل ودراسة حركة المخزون، من أجل تحقيق استمرارية العمل وتقليل التكاليف مع احترام معايير الجودة والسلامة.

المبحث الثاني: تسيير المخزونات و جردها و مدى توافق ذلك مع المعيار الدولي رقم 02 .

نتناول في هذا المبحث دراسة تسيير المخزونات والقيام بجردها داخل مؤسسة صيدال – وحدة شرشال، حيث سيتم التطرق إلى أنواع المخزونات و الوثائق المعتمدة في تسييرها ، بالإضافة إلى كيفية تنظيم عمليات الجرد المادي والمستمر ، كما سيتم تقييم مدى توافق هذه الممارسات المتبعة في المؤسسة مع ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية، و بشكل خاص المعيار المحاسبي الدولي رقم 02المتعلق بالمخزونات .

المطلب الاول: تسيير المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال

تُعد عملية تسيير المخزون من الوظائف الأساسية والحيوية في مؤسسة صيدال، حيث تشكل جزءاً مهماً من استراتيجياتها لضمان استمرارية العمل وتعزيز الكفاءة في إدارة الموارد. بناءً على ذلك، يحتوي مصنع صيدال على مخزن منظم يضم رفوفاً مخصصة لكل نوع من المخزون، مما يسهل على العاملين إدارة المخزون بفعالية. كما يتم توفير كافة الأجهزة والظروف اللازمة للحفاظ على جودته. وفي بعض الحالات، يتم ضم مخازن الوحدات الأخرى لتوسيع المخزن الرئيسي. وعليه، سيتم تناول هذا المطلب من خلال استعراض مختلف المخزونات التي يحتوي عليها المصنع، والمراحل التي تمر بها منذ دخولها الى المخزن ، بالإضافة إلى الوثائق المستخدمة في هذه العمليات.

1- أنواع المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال[1]:

نتطرق الى مختلف المخزونات التي يضمها مصنع صيدال وحدة شرشال

المواد الأولية و اللوازم: و هي المواد التي تحتاجها المؤسسة في عملية إنتاج الأدوية والمواد الصيدلانية، والتي يتم تحويلها إلى منتجات نهائية. تشمل هذه المواد مجموعة واسعة من المواد الأولية، بعضها يتم شراؤه محليًا مثل السكر والملح ..الخ ، بينما يتم استيراد بعضها الآخر من الخارج، و يتم تصنيف هذه المواد إلى نوعين منها مواد أولية عادية لا تحتاج الى تدخل الأمن وأخرى خطيرة تتطلب إشرافًا أمنيًا، مثل بعض أنواع المخدرات التي تدخل في تصنيع أدوية معينة ، و عند وصول هذه المواد الأولية، يتم تخزينها في المنطقة الصفراء المخصصة لها، حيث يقوم فريق من قسم المخبر بأخذ عينات وإجراء الفحوصات اللازمة، و إذا كانت المواد مطابقة للمواصفات، يتم نقلها إلى المنطقة الخضراء، مما يعني أنها جاهزة للتحويل إلى قسم الإنتاج. أما في حال عدم المطابقة، يتم تحويلها إلى المنطقة الحمراء، حيث يتم التعامل مع المورد وفقًا للقوانين المعتمدة.

مخزون المواد قيد التشغيل : و هي تلك المواد التي دخلت ضمن عملية التحويل الانتاجي و بدأ في إستخدامها و معالجتها و لم تنتهي بعد ، أي أنها في المرحلة الوسيطية بين المواد الأولية و المنتجات التامة و لم تسجل بعد كسلع نهائية .

مخزون المواد التامة الصنع : و هي المواد التي تم الانتهاء من إنتاجها و أصبحت جاهزة لإستخدامها و بيعها و يتم نقلها من مصنع الانتاج الى المخازن و توضع في الصف الخاص بالمنتجات النهائية الى غاية بيعها و توزيعها .

مواد التغليف و التعبئة : هي المواد المستخدمة في التغليف والتعبئة تهدف إلى حماية المنتجات أثناء تخزينها ونقلها، وتشمل أربعة أنواع رئيسية:

التغليف الأول: الذي يكون ملامسًا مباشرة للدواء.

التغليف الثاني: الذي يحيط بالتغليف الأول ويحتوي على معلومات حول الدواء.

التغليف الثالث: الذي يحمي مجموعة من عبوات الدواء ويحمل العلامة التجارية لصيدال.

التغليف الرابع: الذي يوفر الحماية للأدوية أثناء نقلها وتوزيعها.

الفضلات و المهملات : و هي بواقي المواد المستخدمة في النشاط ، و التي تقدم عادة دون مقابل ، و في بعض الحالات يتم دفع مبلغ مالي للتخلص منها نظرا لما تشكله من خطورة .

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .

2- الوثائق المعتمدة في عملية تسيير المخزون[1] :

ترتكز المؤسسة في تسيير مخزوناتها على جملة من الوثائق الرسمية التي تُعتمد كأدوات أساسية لضبط المخزون، ومتابعة حركته، ومراقبته من حيث الكمية و النوعية .

طلب الشراء : تُعدّ هذه الوثيقة وثيقة داخلية رسمية يُحرّرها رئيس المصلحة المعنية بالحاجة إلى المخزون ضمن مصنع صيدال، وذلك بغرض تقديم طلب اقتناء المواد والخدمات بالكميات المطلوبة إلى مصلحة المشتريات والتموين، المخوّلة بالتعامل مع الشركات المورّدة سواء كانت محلية أو أجنبية . وتشتمل هذه الوثيقة على البيانات والمعلومات التالية : (ملحق رقم 02)

- رقم وصل الطلب .
- اسم المورد .
- عنوان المورد .
- تاريخ الطلبية.
- رقم الهاتف .
- معلومات و تفاصيل المواد أو الخدمة المطلوبة من الكمية، النوعية و السعر ... الخ .
- توقيع و ختم مؤسسة صيدال .

و يتم تحرير أربع نسخ منها واحدة تبقى في المؤسسة ، و نسختان تسلمان الى المورد ، احداها ترجع الى مصلحة التموين للاحتفاظ بها و النسخة الأخيرة تسلم الى مصلحة تسيير المخزون .

الفاتورة : هي وثيقة تجارية رسمية ، التي تثبت عملية الشراء و البيع بين الزبون و المورد ، أي أنها وثيقة إثبات يحررها المورد و يسلمها الى الزبون، و تستخدم لأغراض محاسبية و قانونية ، و هناك فاتورة أولية أو كما تسمى بفاتورة عرض السعر ،التي تستخدم لتقديم تفاصيل عن سعر و كمية السلعة المطلوبة قبل إتمام عملية البيع الفعلية ، و بعد الموافقة على الشروط تسلم الفاتورة الى الزبون ، التي تحتوي على رقم الفاتورة ، واسم المورد و كل المعلومات المتعلقة به ، و اسم السلعة و سعرها و الكمية المطلوبة منها . (ملحق رقم 03)

وصل الاستلام : بعد طلب الشراء و إرسال الفاتورة يقوم المورد بتسليم البضاعة الى الزبون و يجلب معه وثيقة تسمى بوصل الاستلام و تحتوي هذه الوثيقة على : (ملحق رقم 04)

- رقم الفاتورة .
- تاريخ الفاتورة .
- تاريخ الاستلام .

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .

- اسم المورد .
- الكمية و سعر الوحدة .
- بيان السلعة.
- تأشيرة أمين المخزن .

وصل الادخال : بعد استلام البضاعة أو المواد التي قام مصنع صيدال بطلبها ، يتم إدخالها الى المخزن بوثيقة تسمى و صل إدخال المواد الأولية و اللوازم المطلوبة ، و كذلك يتم إعداد وصل الإدخال عند دخول المنتجات التامة أو نصف تامة الى المخزن بعد أن كانت في مصنع الانتاج ، و تقوم بتحريرها المؤسسة من أجل التأكد من إدخال المشتريات و المنتجات بأنواعها الى المخزن . (ملحق رقم 05)

وصل الخروج : عندما تقوم المؤسسة بإخراج المواد الأولية من أجل نقلها الى مصنع الإنتاج أو إخراج البضائع لبيعها ، تحرر وصل الخروج من أجل أن تثبت ذلك و يحتوي على رقم و تاريخ الخروج ، رمز السلعة ، المستفيد من خروج السلعة ، توقيع صيدال ، سعر و كمية السلعة .

بطاقة المخزون : هي وثيقة تستخدمها مؤسسة صيدال ، من أجل متابعة تحركات صنف معين من المخزونات ، من الكميات الصادرة و الواردة و الرصيد المتبقي منها ، و تحتوي على رمز المخزون ، اسم المخزون ، سعر و كمية الصادرات منها ، سعر و كمية الواردات ، مخزون أول المدة و الرصيد النهائي . (ملحق رقم 06)

3- مراحل تسيير المخزون [1]:

تُدار مراحل المخزون وفق تسلسل منتظم، يشمل الاستلام، التخزين، البيع، ثم الخروج من المخزن و عليه سنلخص فيما يلي :

مرحلة استلام المخزون : بعد تنفيذ طلب مؤسسة صيدال واستلام الموارد من المورد، تبدأ مرحلة الاستلام، حيث يقوم المورد بإرسال المنتجات أو المواد الأولية المطلوبة، إلى جانب الوثائق المتعلقة بالطلبية مثل: الفاتورة، مذكرة التسليم، وصل الاستلام ...الخ ، و عند الاستلام، يتم فحص المنتجات للتحقق من مطابقتها للمواصفات والجودة المطلوبة، والتأكد من حالتها العامة ومطابقتها لما تم طلبه ، و في حال اكتشاف أي مشكلة أو عدم تطابق، يتم توثيقها وإبلاغ المورد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حيث تتواصل الإدارة مع المورد لإعلامه بالخطأ، ويقوم المورد إما بإرسال طلبية جديدة أو بإرجاع المبلغ المدفوع ، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، يتم اللجوء إلى الإجراءات القانونية لاسترجاع الحقوق ، و تشمل عملية الاستلام أيضًا التحقق من تواريخ الصلاحية، جودة التغليف، والتسميات. وتقوم بهذه المهام مصلحة التخزين، التي تتولى كذلك مراجعة الوثائق المرفقة مع المنتجات، ثم تقوم برفع ملف الاستلام إلى مصلحة التموين والمشتريات لاستكمال باقي الإجراءات.

فحص المخزون : بعد استلام المواد الأولية و اللوازم ، يقوم أمين المخزن بفحص المخزون من خلال مقارنة الكميات المطلوبة بما تم استلامه ، و مدى مطابقتها مع الموصفات المحددة ، من خلال إجراء اختبار للعينة ، و إذا لم توافق مع ما تم طلبه تقوم مؤسسة صيدال إما بإرجاعها للمورد ، و في حالة تعقد الأمر أكثر من ذلك تلجأ الى التشريعات القانونية من أجل فرض عقوبات أو غرامات ضد المورد .

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .

مرحلة التخزين : بعد استلام المواد الأولية واللوازم، تقوم المؤسسة بعملية تخزينها، وتُعد هذه المرحلة من أبرز المراحل داخل مؤسسة صيدال. يتم تصنيف كل نوع من المواد ووضعه بشكل منظم في المكان المخصص له، حيث تُخزن المواد الأولية في الصف الأحمر، بينما توضع مواد التغليف في الصف الأخضر، وذلك بهدف تسهيل عملية الوصول إليها من قبل العمال. كما يتم توفير كافة ظروف التخزين المناسبة لضمان الحفاظ على المواد ومنع تعرضها للفساد أو التلف. وتهدف هذه المرحلة إلى ضمان استمرارية الإنتاج، والحفاظ على جاهزية المنتجات لتلبية حاجيات السوق مع الحفاظ على جودة الأدوية المنتجة.

مرحلة تجهيز المواد للإنتاج : بعد التأكد من مطابقة المواد الأولية لمعايير الجودة، تبدأ مرحلة التحضير، حيث يتم تحديد الكميات اللازمة لإنتاج الدواء المطلوب، ثم تُسحب المواد من المخزن بموجب وصل إخراج وتنقل إلى المصنع لبدء عملية الإنتاج. يتم تقييم المواد الخارجة باستخدام طريقة التكلفة المرجحة، مع إمكانية تطبيق طريقة "الوارد أولاً صادر أولاً" في بعض الحالات.

مرحلة التخزين المؤقت للمنتجات نصف المصنعة: نظرًا لخصوصية بعض الأدوية التي تتطلب المرور عبر عدة مراحل إنتاجية متتالية قبل بلوغ مرحلة المنتج التام، تقوم مؤسسة صيدال بتخزين المواد نصف المصنعة بصفة مؤقتة إلى حين استكمال العمليات التصنيعية النهائية .

مرحلة استلام المنتجات النهائية : بعد الانتهاء من عملية الإنتاج، تتولى المؤسسة تخزين المنتجات النهائية في مخازن مخصصة وفق معايير محددة، مع ضرورة الحرص على توفير جميع الشروط البيئية اللازمة، مثل درجة الحرارة والرطوبة، بما يضمن الحفاظ على جودة المنتجات وسلامتها إلى غاية بيعها وخروجها من المخزن .

مرحلة بيع المخزون : تعتبر هذه المرحلة أخر حلقة في دورة تسيير المخزون ، حيث يتم إعداد الطلبيات للزبائن صيدليات و مستشفيات ، سواء كان زبائن محليين أو خارج الوطن و توزيعها ، و تقوم كذلك بتحضير كل الوثائق الازمة لذلك من فواتير و وصل الخروج و التسليم ..الخ ، و تقوم مؤسسة صيدال تقييم المخرجات عن طريق متوسط التكلفة المرجحة أو في بعض الحالات تستعمل طريقة الواردة أولا صادرة أولا .

المطلب الثاني : جرد المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال

في هذا المطلب سوف نتعرف على أسلوب الجرد المتبع من قبل مؤسسة صيدال وحدة شرشال ، و كذلك مراحل التحضير للعملية الجرد المادي .

1- أسلوب الجرد الدائم (المستمر) [1]:

تتبع مؤسسة صيدال في معالجة مخزوناتها أسلوب الجرد المستمر، حيث تقول بالتسجيل الدائم لعمليات الشراء و البيع ، أي تسجيل كل دخول و خروج للبضاعة بمجرد حدوثها باستعمال برامج تكنولوجية حديثة ، مما يسمح للمؤسسة بالمتابعة المستمرة و الدقيقة لمخزوناتها ، و بالتالي الإنتاج دون انقطاع ، كما يساهم في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة في المستقبل ، و يهدف الى اكتشاف الفروقات بين المخزون المحاسبي و الفعلي بسهولة و معرفة أسباب الاختلاف .

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .

2- مراحل التحضير لعملية الجرد المادي في المؤسسة :

في هذا القسم، سنتناول المراحل والإجراءات المتبعة في مؤسسة صيدال لتنفيذ عمليات الجرد المادي لمخزوناتها[1].

2-1 المحضر الافتتاحي لأعمال لجنة الجرد :

تحرص مؤسسة صيدال وحدة شرشال على ضمان دقة عملها و كفاءته و كذا مناقشة كل الجوانب المرتبطة به ، وهذا في اطار تنظيم اجتماع رسمي سنوي ختامي ، جوهره تشاور و تبادل للآراء بغاية تنفيذ و تنظيم عملية الجرد لكافة الممتلكات ، يترأسه مدير المصنع ويشرف على سيره بحضور و مشاركة فعالة بين عدة مسؤولين و إطارات رئيسية في المؤسسة ، اذا يتكفل المدير الفني بالجوانب الفنية ، و يشرف المدير المالي و المحاسبي على النواحي المالية و المحاسبية ، أما مدير المشتريات فهو مسؤول عن مراقبة المشتريات ، كما يتابع مدير المخابر و يراقب الجودة بمعاييرها ، هذا و يمثل مدير الإنتاج كل النشاطات الإنتاجية ، و يهتم مدير الصيانة بصيانة الأجهزة و المعدات ، أما تنسيق الأعمال الادارية فيسند لنائب مدير الإدارة و يسير رئيس دائرة الموارد العامة الموارد البشرية و اللوجستية ، أما مساعد التوليف فمهمته دعم عملية التخطيط و التركيب هذا ، و يتولى رئيس قسم الأمن المسائل الامنية و حماية الممتلكات ، و يشرف رئيس قسم أنظمة المعلومات على نظم المعلومات و التقنيات الرقمية ، أما الأصول الاستثمارية فيسرها مدير الاستثمارات و تبقى ادارة مخزون المؤسسة على عاتق مدير المخزن. مع ضرورة حضور أحد عمال المخزن الذين يمثلون الجانب التنفيذي للعمليات اليومية في المخزن و بهذا تكون المؤسسة قد حققت جمعا للجنة الجرد متكونة من كل الأعضاء الممثلين لمختلف الادارات و الدوائر بالمؤسسة ، اذ يتم خلال الاجتماع المذكور أعلاه تحديد موعد دقيق و مناسب لتنفيذ عملية الجرد الفعلي و كذا توزيع المسؤوليات و المهام على أعضاء اللجنة ، بهدف تحقيق السير الحسن للعملية في شتى أقسام المؤسسة .

2-2 تشكيل فرق الجرد :

بعد انعقاد الاجتماع و تحديد تواريخ إجراء عملية الجرد ، تقوم اللجنة بتعيين ثلاث فرق مكونة من عمال المؤسسة و تكون كل فرقة مستقلة عن الأخرى ، و تحمل الرموز (أ) ، (ب) ، (ج) ، تتولى تنفيذ عملية الجرد بشكل متسلسل ، بهدف تعزيز مصداقية النتائج وضمان حيادية عملية الجرد .

و تبدأ العملية بإرسال الفرقة الأولى (أ) التي تتكفل بالقيام بالجرد المادي لكافة المخزونات، مع تسجيل جميع البيانات والملاحظات المتعلقة بالجرد ، مع وجود دفتر مخصص لكل عمليات الدخول و الخروج من المخزن التي تمت خلال ذلك اليوم .

بعد انتهاء أعمال الفرقة (أ) ، يتم إرسال الفرقة (ب) لإجراء جرد مادي مماثل، وفي حال ملاحظة وجود فروق كبيرة أو اختلافات جوهرية بين نتائج الفرقتين، يتم استدعاء الفرقة (ج) للقيام بجرد إضافي بهدف التأكد من هذه الفروقات .

وفي نهاية العملية، تقوم اللجنة المكلفة بالجرد بمقارنة نتائج الجرد المادي مع السجلات المحاسبية ، وتحليل أسباب الفروقات المسجلة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أي أخطاء و الاختلافات .

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .

3-2 المحضر الختامي لعملية الجرد :

و في الأخير يتم عقد الاجتماع النهائي لموضوع الجرد، والذي يحضره أعضاء اللجنة التي شاركت سابقًا في عمليات الجرد، وإذا حدث أي تغيير في تشكيل اللجنة لأي سبب كان، فإنه يجوز تعديل الأعضاء الحاضرين لهذا الاجتماع بما يتناسب مع المتغيرات، وخلال هذا الاجتماع ، يتولى المدير توجيه كلمات الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة نظرا لجهودهم المبذولة، على أن يتم كذلك خلال الاجتماع مناقشة جميع الفروقات التي ظهرت أثناء عملية الجرد، بالإضافة إلى تحليل أسباب الأخطاء التي تم اكتشافها ، و كذلك وضع اقتراحات و حلول لمعالجة هذه الفروقات و الأخطاء ، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان عدم تكرارها في المستقبل .

المطلب الثالث: مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 بالمؤسسة

تعتمد مؤسسة صيدال وحدة شرشال في تسير مخزوناها على أسلوب الجرد الدائم ، الذي يعتمد على المتابعة المستمرة للمخزونات ، بهدف ضمان الدقة و الشفافية لمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة من واردات أو صادرات ، و هذا ما يتماشى مع ما جاء في النظام المحاسبي المالي ، الذي ينص على ضرورة المعالجة المحاسبية للمخزونات و التسجيل المحاسبي وفق هذا الاسلوب ، و بالرغم من ذلك فإن المعايير المحاسبية الدولية و بالأخص المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المتعلق بالمخزونات ، لم يحدد أسلوبا معينا لإجراء عملية الجرد ، إلا أن تطبيق مؤسسة صيدال لأسلوب الجرد المستمر يتماشى و بشكل كبير مع المبادئ العامة لهذا المعيار ، و خاصة مبدأ التكلفة التاريخية و مبدأ القيمة القابلة للتحصيل في حالة حدوث أي تغيير في المخزون و قيمته .

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار الدولي رقم 02

في هذا المبحث ، نتطرق الى المعالجة المحاسبية للمخزونات كما وردت في أحكام النظام المحاسبي المالي ، مع التركيز على دراسة مدى انسجام وتوافق هذه المعالجة مع ما يتضمنه المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 الخاص بالمخزونات ، و هذا من خلال التقييم المحاسبي للمدخلات و المخرجات من المخزونات و التسجيل المحاسبي لها ، بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في معالجة المخزونات .

المطلب الاول: طرق تقييم المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال

في هذا الجزء ، سوف نتناول طرق تقييم المخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال

1- تقييم المخزونات في بداية السنة المالية[1]:

1-1 عمليات الشراء:

تقوم مؤسسة صيدال وحدة شرشال بتقييم المخزونات في بداية السنة بحساب تكلفة شراء البضاعة أو المواد الأولية و تحسب كما يلي :

تكلفة الشراء = سعر الشراء + تكاليف النقل و التحويل + الضرائب و الرسوم بخلاف تلك المسترجعة + التكاليف الأخرى الغير مباشرة مطروح منها الخصومات التجارية و التخفيضات .

شراء المؤسسة مواد أولية :

في تاريخ 06 /03/ 2025 قامت المؤسسة بشراء مادة أولية "أ" بسعر الشراء مقدر ب 1345598،00 دج ، مع المصاريف التالية :

الجدول رقم (6) : تكاليف شراء المادة الأولية " أ "

التكاليف	السعر
التأمينات	0
رسوم الاستراد و الضرائب الأخرى	45111.00
التسوق	67826.34
تكاليف النقل	15470.00
تكاليف أخرى	00
الخصومات التجارية	00
الشحن	00
مجموع التكاليف	**128407.34**

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 07

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

تكلفة الشراء = 1345598،00 + 128407،34

إذن تكلفة شراء المادة الأولية "أ" هي : 1474005،34

2-1 عمليات الإنتاج :

تدخل مختلف أنواع المنتجات الى المخازن بتكلفة الإنتاج و التي تشمل المواد الأولية المستهلكة مضاف إليها أعباء الانتاج المباشرة و الغير مباشرة الثابتة و المتغيرة .

تكاليف الإنتاج المتعلقة بصنفين من منتجات المؤسسة :

المنتج الأول :Lamidaz

المنتج الثاني : Rehydrax

المنتج الأول

لإنتاج هذا النوع من الأدوية تقوم صيدال باستهلاك المواد و الأعباء المباشرة و الغير مباشرة التالية :

الجدول رقم (7) : تكاليف الانتاج الخاص بالمنتج الاول

الأعباء	تكلفة الوحدة
مجموع المواد الأولية المستهلكة	5.98
الأعباء المباشرة	
مواد التعبئة و التغليف	9.12
تجهيزات المخبر المستهلكة	1.76
قطع الغيار المستهلكة	1.2
ملابس العمل المستهلكة	0.03
لوازم المكتب المستهلكة	0.01
لوازم الصيانة المستهلكة	0.03
الطاقة	6.00
الخدمات	6.2
أعباء العمال	17.23
الضرائب و الرسوم	0.34
التأمينات	3.16
المواد الأخرى القابلة للاستهلاك	0.6

مجموع الأعباء المباشرة	45.68
الأعباء الغير مباشرة الطاقة الغير مباشرة الخدمات الغير مباشرة أعباء العمال الغير مباشرة الضرائب و الرسوم الغير مباشرة اتامينات الغير مباشرة معدات و أجهزة الأطفاء المصاريف المالية المصاريف الخاصة بالتسديد المواد الأخرى القابلة للإستهلاك	 1.23 8.3 13.5 0.5 0.06 123 0.07 32.6 0.02
مجموع الأعباء الغير مباشرة	179.28
تكلفة الإنتاج	230.94

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

إذن تكلفة الإنتاج الوحدوية لدواء لاميداز تقدر ب 230،94 .

المنتج الثاني :

لإنتاج هذا الدواء تقوم مؤسسة صيدال وحدة شرشال باستهلاك المواد التالية :

الجدول رقم (8) : تكاليف الانتاج الخاص بالمنتج الثاني

الأعباء	تكلفة الوحدة
مجموع المواد الأولية المستهلكة	13.7
الأعباء المباشرة مواد التعبئة و التغليف تجهيزات المخبر المستهلكة قطع الغيار المستهلكة ملابس العمل المستهلكة لوازم المكتب المستهلكة لوازم الصيانة المستهلكة الطاقة الخدمات أعباء العمال الضرائب و الرسوم التأمينات المواد الأخرى القابلة للاستهلاك	 8.27 1.76 0.98 0.03 0.01 0.04 6.00 6.2 16.7 0.3 3.2 0.6
مجموع الأعباء المباشرة	48.49

الأعباء الغير مباشرة الطاقة الغير مباشرة الخدمات الغير مباشرة أعباء العمال الغير مباشرة الضرائب و الرسوم الغير مباشرة التأمينات الغير مباشرة معدات و أجهزة الإطفاء المصاريف المالية المصاريف الخاصة بالتسديد المواد الأخرى القابلة للاستهلاك	1.23 8.3 13.5 0.5 0.06 123 0.07 32.6 0.02
مجموع الأعباء الغير مباشرة	179.28
تكلفة الإنتاج	241.47

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

إذن تكلفة الإنتاج الوحدوية لهذا المنتج تقدر ب 241،47 دج للوحدة .

2- تقييم المخزونات في نهاية السنة المالية :

تقوم مؤسسة صيدال وحدة شرشال بتقييم مخزوناتها في نهاية السنة المالية من خلال المقارنة بين القيمة التاريخية المتمثلة في تكلفة الشراء أو الانتاج و القيمة القابلة للتحصيل أيهما أقل ، و في ما إذا كانت القيمة القابلة للتحقق أقل من التكلفة التاريخية في هذه الحالة تسجل المؤسسة خسارة القيمة بالفرق بين التكلفتين .

نقوم لإسقاط هذا على نفس المنتجين السابقين :

المنتج الأول :

- التكلفة التاريخية لهذا المنتج بالوحدة تقدر ب 230،94 دج .
- القيمة القابلة للتحصيل تقدر ب 290،33 دج .

في هذه الحالة المؤسسة لم تتعرض لخسارة قيمة و منه فإن قيمة مخزوناتها بالتكلفة التاريخية هي 230،94 دج للوحدة .

المنتج الثاني :

- التكلفة التاريخية لهذا المنتج بالوحدة تقدر ب 241،47 دج للوحدة .

• القيمة القابلة للتحصيل هي 210،3 دج .

في هذه الحالة فإن المؤسسة عرفت خسارة قيمة لهذا المنتج مقدرة ب 31،17 دج للوحدة .

و منه فإن قيمة المخزونات هي 210،3 دج للوحدة .

3- تقييم المخرجات من المخزونات :

تتبع مؤسسة صيدال وحدة شرشال في تقييم المخرجات من المخزونات على طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة CUMP ، كما أنها تستعمل في بعض الحالات طريقة الواردة أولا صادرة أولا FIFO .

3-1 استعمال المؤسسة لطريقة التكلفة الوسيطية المرجحة CUMP :

في حالة إخراج مادة أولية "أ" :

التكلفة الوسيطية المرجحة = (تكلفة الشراء+ مخزون أول المدة بالقيمة) / (المشتريات + مخزون أول المدة بالقيمة)

الجدول رقم (9) : بطاقة الصنف للمادة الأولية "أ" بطريقة التكلفة الوسيطية المرجحة

التاريخ	البيان	المدخلات			المخرجات			الرصيد		
		الكمية	تكلفة الوحدة	المبلغ الاجمالي	الكمية	تكلفة الوحدة	المبلغ الاجمالي	الكمية	تكلفة الوحدة	المبلغ الاجمالي
01/01	رصيد اول المدة	-	-	-	-	-	-	750	41	30750
11/02	المدخلات	3750	32	120000	-	-	-	4500	33.5	150750
12/02	المخرجات	-	-	-	750	33.5	25125	3750	33.5	125625
12/02	المخرجات	-	-	-	1250	33.5	41875	2500	33.5	83750

17/03	المخرجات	-	-	-	1250	33.5	41875	1250	33.5	83750
22/04	المخرجات	-	-	-	500	33.5	16750	750	33.5	25125
22/04	المخرجات	-	-	-	750	33.5	25125	0	0	0
02/05	المدخلات	9800	42	411600	-	-	-	9800	42	411600
11/06	المخرجات	-	-	-	1225	42	51450	8575	42	360150
18/07	المخرجات	-	-	-	1225	42	51450	7350	42	308700
14/08	المخرجات	-	-	-	1250	42	52500	6100	42	256200
22/09	المخرجات	-	-	-	1250	42	52500	4850	42	203700
24/10	المخرجات	-	-	-	1225	42	51450	3625	42	152250
05/12	المخرجات	-	-	-	1225	42	51450	2400	42	100800
المجموع		13550		531600	11900		461550	56200		

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 08

• التأكد من كمية المخزون في 05/12 :

المخزون النهائي = المخزون الأولي + المشتريات - الاستهلاكات

= 750 + 13550 – 11900

= 2400 وحدة

• التأكد من قيمة المخزون في 12/05 :

المخزون النهائي= المخزون الأولي + المشتريات - الاستهلاكات .

= 30750 + 531600 – 461550

= 100800 دج

2-3 استعمال المؤسسة لطريقة الواردة أولا صادرة أولا:

في حالة إخراج المادة الأولية "ب" :

الجدول رقم (10) : بطاقة الصنف للمادة الأولية "ب" بطريقة الواردة أولا الصادرة اولا

التاريخ	البيان	المدخلات			المخرجات			الرصيد		
		الكمية	تكلفة الوحدة	المبلغ الاجمالي	الكمية	تكلفة الوحدة	المبلغ الاجمالي	الكمية	تكلفة الوحدة	المبلغ الاجمالي
01/01	رصيد اول المدة	545	36	19620	-	-	-	545	36	19620
16/01	المخرجات	-	-	-	150	36	5400	395	36	14220
10/02	المخرجات	-	-	-	300	36	10800	95	36	3420
23/02	المدخلات	700	40	28000	-	-	-	95 700	36 40	3420 28000
30/02	المخرجات	-	-	-	95	36	3420	-	-	-

					225			40	9000	475	40	19000
04/03	المخرجات	-	-	-	300	40	12000	175	40	7000
13/03	المدخلات	625	42	26250	-	-	-	175 625	40 42	7000 26250
20/03	المخرجات	-	-	-	175 115	40 42	7000 4830	- 510	- 42	- 21420
30/03	المخرجات	-	-	-	200	42	8400	310	42	13020
المجموع		1870		73870	1560		60850			

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

- التأكد من كمية المخزون في 03/30 :

كمية المخزون النهائي= كمية المدخلات - كمية المخرجات

= 1870 – 1560

= 310 وحدة

- التأكد من قيمة المخزون في 03/30 :

قيمة المخزونات النهائي = قيمة المدخلات - قيمة المخرجات

= 73870 – 60850

= 13020 دج

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للمخزونات في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي

في هذا المطلب نتناول التسجيل المحاسبي للمخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال

1- التسجيل المحاسبي لعمليات الشراء في مؤسسة صيدال وحدة شرشال[1] :

تقوم مؤسسة صيدال بعملية شراء المواد الأولية و اللوازم الأخرى من أجل القيام بنشاطها الإنتاجي، و تلتزم بالتسجيل المحاسبي المستمر لكل العمليات من أجل ضمان الشفافية و الدقة .

شراء المؤسسة لمادة أولية داخل الوطن :

في تاريخ 2025/03/11 قامت مؤسسة صيدال وحدة شرشال بشراء 3750 كغ مادة الملح من المؤسسة الوطنية للأملاح بسعر 120000 دج خارج الرسم و استلمت الفاتورة و البضاعة في نفس اليوم .

يكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية بدفتر اليومية لمؤسسة صيدال كالتالي:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		11/03/2025		
381000		ح/ مشتريات مواد أولية و لوازم	120000	
44560		ح/ ر. ق . م مسترجع عن مشتريات مواد اولية	22800	
	40100	ح/ موردو المخزونات		142800
		فاتورة رقم 0010742		
		11/03/2025		
310000		ح/ مواد أولية و لوازم	120000	
	381000	ح/ مشتريات مواد أولية و لوازم		120000
		وصل ادخال رقم 0012066		

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

شراء المؤسسة المواد الأولية من الخارج :

في تاريخ 2024/11/13، قامت مؤسسة صيدال بشراء 50 كغ من مادة الميغلومين " MEGLUMINE" من المورد " QSEM india " المتواجد خارج الوطن ،بسعر 1345598 دج ، و استلمت المؤسسة فاتورة شراء مع البضاعة بتاريخ 2025/03/06 و تشمل مصاريف الشراء ما يلي :

الرسوم الجمركية : 45111 دج

مصاريف النقل: 15470 دج

مصاريف أخرى : 67826,34 دج

غرامات مالية : 100000 دج

يكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية بدفتر اليومية لمؤسسة صيدال وحدة شرشال كالتالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		06/03/2025		
381000		ح/ مشتريات مواد أولية و لوازم	1345598	
	40100	ح/ موردو المخزونات		1345598
		فاتورة رقم 0018242		
		06/03/2025		
310000		ح/ مواد أولية و لوازم	1345598	
	381000	ح/ مشتريات مواد أولية و لوازم		1345598
		وصل ادخال رقم 0011572		

2- التسجيل المحاسبي لعملية الإنتاج في مؤسسة صيدال وحدة شرشال[1]:

تقوم مؤسسة صيدال بإخراج المواد الأولية و اللوازم ، من أجل نقلها الى ورشة الإنتاج و تحويلها الى منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة بوصل الإخراج ، و بعد أن تنتهي من هذه العملية تعيدها الى المخزن بوصل الإدخال .

نتناول احد عمليات الإنتاج التي قامت بها المؤسسة :

في تاريخ 2025/02/12 قامت مؤسسة صيدال وحدة شرشال بإخراج مادة أولية "أ" من المخزن الى ورشة الإنتاج بتكلفة 23600,12 دج ، وصل الإخراج رقم0018 .

في تاريخ 2025/02/20 قامت المؤسسة بإدخال منتجات تامة الصنع الى المخزن بتكلفة إنتاجه 276300 دج ، وصل الإدخال 0023 .

يكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية بدفتر اليومية لمؤسسة صيدال وحدة شرشال كالتالي :

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		12/02/2025		
60100		ح/ المواد الأولية	23600.12	
	3100	ح/ المواد الأولية و اللوازم		23600.12
		وصل اخراج رقم 0018		
		20/02/2025		
35500		ح/ المنتجات المصنعة	276300	
	72400	ح/ تغيير المخزونات من المنتجات		276300
		وصل ادخال رقم 0023		

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

3- التسجيل المحاسبي لعملية البيع في مؤسسة صيدال وحدة شرشال:

تُجري مؤسسة صيدال وحدة شرشال العديد من عمليات البيع على مدار اليوم .

نتناول عملية بيع المؤسسة لأحد منتجاتها :

في تاريخ 2025/04/20 قامت المؤسسة بإخراج البضاعة "أ" من أجل بيعها بتكلفة 334000 دج ، بوصل إخراج 014 ، و فاتورة رقم 10023 .

يكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية بدفتر اليومية لمؤسسة صيدال وحدة شرشال كالتالي:

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		20/04/2025		
7200		ح/ تغير المخزونات من المنتجات	334000	
	3500	ح/ المنتجات المصنعة		334000
		وصل اخراج رقم 014		
		20/04/2025		
411		ح/ الزبائن	397460	
	44570	ح/ رسم على ق . م عن المبيعات		63460
	70100	ح/ منتوجات مباعة		334000
		فاتورة رقم 10023		

4- تسوية حسابات المخزونات لمؤسسة صيدال في نهاية السنة [1]:

في نهاية كل سنة تقوم مؤسسة صيدال وحدة شرشال بتسوية حسابات المخزونات فيما يتعلق بالجرد و خسائر القيمة عن المخزونات

1-4 تسوية حسابات خسائر القيمة عن المخزونات:

قد تتعرض المؤسسة في بعض الحالات الى خسائر القيمة عن المخزونات ، اذا سندرس بعض الحالات التي قد تحدث لها .

نقدم في الجدول التالي معلومات عن بعض مخزونات المؤسسة:

الجدول رقم (11) : معلومات في ما يخص حالة بعض المخزونات في المؤسسة

المخزون	الكمية	تكلفة الشراء للوحدة	سعر البيع المحتمل في 2023/12/31	سعر البيع المحتمل في 2024/12/31
المواد الأولية	7300	223	235	230
المنتجات	8000	320	332	341
التموينات	4600	120	112	121

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

التسجيل المحاسبي بدفتر اليومية لمؤسسة صيدال وحدة شرشال في تاريخ 2023/12/31 يكون كالتالي :

مواد أولية :

لدينا تكلفة شراء المواد الأولية (223 دج) أقل من سعر البيع المحتمل (235دج) و منه المؤسسة لم تتعرض خسارة قيمة .

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

المنتجات التامة :

لدينا تكلفة إنتاج الوحدة أقل من سعر البيع المحتمل إذن المؤسسة لم تتعرض لخسارة قيمة عن المنتجات .

التموينات :

لدينا تكلفة الشراء التموينات الأخرى أكبر من سعر البيع المحتمل و منه المؤسسة كونة خسارة القيمة .

$4600 \times (120 - 112) = 36800$

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		2023/12/31		
685		ح/ مخصصات الامتلاك المؤونات خسائر القيمة	36800	
	392	ح/ خسارة القيمة عن التموينات الأخرى		36800
		تكوين خسارة القيمة		

التسجيل المحاسبي بدفتر اليومية لمؤسسة صيدال في تاريخ 2024/12/31 كالتالي :

مواد أولية :

تكلفة شراء المواد الأولية أقل من سعر البيع المحتمل، إذن المؤسسة لم تتعرض لخسائر قيمة عن المواد الأولية.

منتجات تامة :

تكلفة إنتاج أقل من سعر البيع المحتمل و منه المؤسسة لم تتعرض لخسارة قيمة عن المنتجات التامة .

التموينات الأخرى:

لدينا تكلفة شراء التموينات الأخرى أقل من سعر البيع المحتمل ، إذن فإن المؤسسة لم تتعرض لخسائر القيمة عن التموينات الأخرى ، و منه يتم الإلغاء الكلي لخسارة القيمة بقيمة 36800 دج .

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		2024/12/31		
392		ح/ خسائر القيمة عن التموينات الأخرى	36800	
	785	ح/ استرجعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات		36800
		الغاء خسارة القيمة		

2-4 تسوية فوارق الجرد:

تقوم مؤسسة صيدال وحدة شرشال بالمقارنة بين الجرد المادي الذي تم إحصائه من قبل اللجنة المخصصة و الجرد المحاسبي ، ليام حساب فرق الجرد من خلال طرح المخزون المحاسبي من المخزون المادي ، و قد يكون سالب مبرر أو غير مبرر ، و موجب مبرر أو غير مبرر .

الجدول التالي يبين فروقات الجرد المؤسسة في تاريخ 2024/12/31 :

الجدول رقم (12) : الفروقات الموجودة بين المخزون المحاسبي و المادي في المؤسسة

المخزونات	الجرد المحاسبي	الجرد المادي	الفرق	الاشارة
مواد أولية	144304198.54	144304198.38	0.16	(-) سالب
مستلزمات المختبرات	15933395.47	15933395.32	0.15	(-) سالب
المواد الاستهلاكية	25200845.20	25200845.19	0.01	(-) سالب
قطع غيار الإنتاج	13843910.99	13843911.01	0.02	(+) موجب

قطع الغيار المرافق و الملحقات	3613867.34	3613876.33	0.01	(-) سالب
عناصر التعبئة و التغليف	72323009.78	72323010.72	0.94	(+) موجب
اجمالي إدارة المخزون	275219227.35	275219227.95	0.60	(+) موجب
قطع غيار موقف السيارات	0.00	0.00	0.00	-
اثاث المكتب	1431480.06	1431478.98	1.08	(-) سالب
مستلزمات الكمبيوتر	267156.55	267156.55	0.00	-
ملابس العمال	452733.04	452733.02	0.02	(-) سالب
الوقود و مواد التشحيم	483159.98	483159.98	0.00	-
الأدوات الصغيرة	0.00	0.00	0.00	-
اللوازم الكهربائية	0.00	0.00	0.00	-
مستلزمات الصيانة	17241.06	17241.06	0.00	-
مواد البناء	0.00	0.00	0.00	-
اللوازم الوظيفية الأخرى	151385.76	151385.80	0.04	(+) موجب
اجمالي الوسائل العامة	2803156.45	2803155.39	1.06	(-) سالب

المنتجات قيد الإنجاز	20811008.76	20811008.76	0.00	-
مجموع المنتجات قيد الإنجاز	20811008.76	20811008.76	0.00	-
المنتجات التامة	91023199.36	91023201.00	1.64	(+) موجب
المخزون الخارجي من المواد الأولية	33363620.93	0.00	0.00	-

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 09

التسجيل المحاسبي لفروقات الجرد : (الملحق رقم 10)

حساب مدين	حساب دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
		31/12/2024		
657400		ح/ الأعباء الاستثنائية	0.16	
	310000	ح/ مواد أولية		0.16
		تسوية فرق الجرد		
		//		
657400		ح/ الأعباء الاستثنائية	0.15	
	312000	ح/ مستلزمات المختبرات		0.15
		تسوية فرق الجرد		
		//		
657400		ح/ الأعباء الاستثنائية	0.01	
	321000	ح/ المواد الاستهلاكية		0.01
		تسوية فرق الجرد		
		//		

322001		ح/ قطع غيار الانتاج	0.02	
	757400	ح/ المنتوجات الاستثنائية		0.02
		تسوية فرق الجرد		
		//		
657400		ح/ الأعباء الاستثنائية	0.01	
	322003	ح/ قطع الغيار والمرافق و الملحقات		0.01
		تسوية فرق الجرد		
		//		
326300		ح/ عناصر التعبئة و التغليف	0.94	
	757400	ح/ المنتوجات الاستثنائية		0.94
		تسوية فرق الجرد		

المطلب الثالث: مدى توافق المعالجة المحاسبية للمخزونات مع المعيار الدولي رقم 02 في المؤسسة

تعتمد مؤسسة صيدال – وحدة شرشال – في تقييم مدخلات المخزونات على تكاليف الشراء والبيع والإنتاج، وفقاً لما يقرّه النظام المحاسبي المالي، الذي يستند بدوره إلى المعايير الدولية للمحاسبة، ولا سيما المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 الخاص بالمخزونات. ويُظهر هذا التوجه مستوى عالٍ من التوافق بين ممارسات المؤسسة ومتطلبات هذا المعيار.

أما في ما يخص تقييم مخرجات المخزونات، فإن المؤسسة تتبع طريقة "التكلفة الوسيطية المرجحة" كخيار أساسي، وتلجأ أحياناً إلى طريقة "الوارد أولاً صادر أولاً"، وهو ما يتماشى مع ما يتيحه المعيار المحاسبي الدولي رقم 02، حيث يتم تطبيق هذه الأساليب بما يتلاءم مع طبيعة نشاط المؤسسة. كما تحرص المؤسسة على الالتزام بمبدأ الإفصاح المالي والمحاسبي.

وفيما يتعلق بتسجيل العمليات المحاسبية، تعتمد المؤسسة على قواعد النظام المحاسبي المالي، الذي خصص الصنف الثالث من مدونة الحسابات للمخزونات بجميع فروعه، مما يساهم في ضمان معالجة دقيقة وشفافة. وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 لا يحدد أصناف الحسابات أو أرقام التسجيل، بل يترك حرية الاختيار للمؤسسة، مما يسمح بمرونة أكبر في التطبيق.

خاتمة الفصل الثالث :

في هذا الفصل، قمنا بتناول الجانب التطبيقي لموضوع البحث ، ألا و هو المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 ، وقد تم تنفيذ هذه الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة صيدال – وحدة شرشال، باعتبارها مؤسسة صناعية ذات طابع اقتصادي مهم في مجال الصناعات الصيدلانية ،

في البداية، قمنا بجمع معلومات شاملة حول المجمع صيدال العام و هيكله التنظيمي ، و بعد ذلك خصصنا مؤسسة صيدال وحدة شرشال من حيث طبيعة نشاطها، هيكلها التنظيمي ، حيث استعرضنا مختلف أنواع المخزونات التي تقوم المؤسسة بتسييرها، سواء كانت مواد أولية، تموينات ، مواد نصف مصنعة، أو منتجات تامة الصنع ، ثم قمنا بدراسة أسلوب الجرد المتبع من طرف المؤسسة و توصلنا الى أن المؤسسة تقوم في نهاية السنة بعملية الجرد و التسوية الفروقات بين المخزون المادي و المحاسبي ، و كذا إتباعها لأسلوب الجرد الدائم و المستمر و ذلك وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ، و بعد ذلك تطرقنا الى تقييم المؤسسة لمخزوناتها حيث تقوم بتقييم المدخلات من المخزونات بتكلفة الشراء أو الإنتاج ، و تستعمل طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة و في بعض الحالات طريقة الواردة أولا صادرة أولا في تقييم المخرجات من المخزونات ، ثم تناولنا التسجيل المحاسبي للمخزونات من عمليات الشراء و الإنتاج و البيع بالإضافة إلى تسوية حسابات خسارة القيمة و الجرد في نهاية السنة و ذلك في ضوء ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 02 .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذا البحث العلمي تقديم إجابة للإشكالية المطروحة ، حيث قمنا بدراسة شاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمخزونات ، من جرد المخزونات و تقييمها و كذا تسجيلها المحاسبي ، وذلك في إطار ما تنص عليه أحكام النظام المحاسبي المالي المعتمد في الجزائر، و محتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 المتعلق بالمخزونات ، و من أجل ذلك قمنا بإجراء الدراسة على مؤسسة صيدال وحدة شرشال ، حيث مكنتنا هذه الدراسة التطبيقية من إدراك درجة التوافق الكبيرة بين النظام المحاسبي المالي و المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 فيما يخص المعالجة المحاسبية للمخزونات.

اختبار صحة الفرضيات :

- يعتبر المخزون أحد أهم عناصر الأصول المتداولة في الميزانية سواء في المؤسسات الصناعية أو التجارية ، يتمثل في مواد أولية ، تموينات أخرى ، منتجات قيد الإنجاز و منتجات تامة تحتفظ بها الشركة بغرض بيعها أو استعمالها في العملية الإنتاجية ، و ذلك من أجل استمرارية نشاط المؤسسة و تلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب .

- تعتبر عملية الجرد من الوظائف الأساسية التي يجب أن تقوم بها المؤسسات في نهاية السنة المالية و ذلك من خلال مقارنة الجرد المادي مع الجرد المحاسبي و تسوية الفروقات الناتجة عن ذلك ، بهدف تحقيق المصداقية و الشفافية في القوائم المالية ، كما الزم النظام المحاسبي المالي على المؤسسات اتباع إحدى الطريقتين الجرد المتناوب (الدوري) و الجرد الدائم (المستمر) .

- يتم تقييم المخزونات عند دخولها بتكلفة الشراء بالنسبة لعمليات الشراء ، أما في حالة الإنتاج فيتم تقييمها بتكلفة الإنتاج التي تحتوي على الأعباء المباشرة و الغير المباشرة الثابتة و المتغيرة ، أما بالنسبة للمخرجات من المخزونات فقد الزم النظام المحاسبي المالي على ضرورة استعمال طريقة الواردة أولا صادرة أولا أو طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة.

- أظهرت الدراسة التطبيقية المنجزة على مستوى مؤسسة صيدال – وحدة شرشال، أن المؤسسة تعتمد في معالجتها المحاسبية للمخزونات على ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي، حيث تقوم بعملية الجرد وفق أسلوب الجرد الدائم والمستمر، ما يساهم في ضمان دقة وشفافية القوائم المالية. كما تعتمد في تقييم المخزون على طريقتي التكلفة الوسيطية المرجحة وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً في بعض الحالات، بما يتماشى مع أحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

- وفي ختام الدراسة، تبيّن لنا وجود توافق كبير ومتكامل بين أحكام النظام المحاسبي المالي المعتمد في الجزائر ومضامين المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 الذي يصف المعالجة المحاسبية للمخزونات. حيث يعكس هذا التوافق في سعي النظام المحاسبي المالي إلى مواكبة المعايير الدولية، من خلال اعتماده لمبادئ وأساليب و طرق تقييم وجرد المخزون التي تتماشى مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

نتائج الدراسة :

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- تهدف المعايير المحاسبية الدولية الى توحيد المفاهيم و الممارسات المحاسبية بين الدول ، ما يسهل فهم و تحليل القوائم المالية بشكل موحد على مستوى العالم .

- يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 وصف المعالجة المحاسبية للمخزونات.
- قامت الجزائر بإجراء إصلاحات جوهرية على منظومتها المحاسبية تمثّلت في الانتقال من العمل بالمخطط المحاسبي الوطني إلى تبنّي النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.
- يعتبر المخزون أحد اهم عناصر استمرارية هذه المؤسسات، كما أن وجوده هو ظاهرة تكاد ان تكون حتمية في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي وتستعين به جميع المؤسسات وتدخله ضمن مخططاتها وبرامجها الانتاجية والتجارية، ففي المؤسسات الصناعية تعد المخزونات أساس عملية التموين بينما في المؤسسات التجارية تتمثل اساسا في شراء السلع قصد بيعها دون إجراء أي تحويل عليها.
- اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس التعريف الذي أورده المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 على المخزونات
- يمكن أن تتمثل المخزونات في مواد أولية ولوازم تُستخدم في العملية الإنتاجية، كما قد تشمل منتجات تامة الصنع ، نصف مصنعة أو فضلات و مهملات .
- الزم النظام المحاسبي المالي على ضرورة قيام المؤسسات بالتسجيل المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها
- خصص النظام المحاسبي المالي الصنف 3 من مدونة الحسابات للتسجيل المحاسبي لكل العمليات المتعلقة بالمخزونات ، غير أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 لم يحدد أرقام خاصة و ترك حرية الاختيار .
- نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة قيام المؤسسات بالجرد في نهاية السنة و ذلك من خلال مقارنة الجرد المادي و الجرد المحاسبي و تسوية الفروقات ، كما ألزم بضرورة اتباع أحد أساليب جرد المخزون المتمثلة في الجرد الدائم (المستمر) الجرد المتناوب (الدوري) .
- يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 أساليب قياس تكلفة المخزون ، و طرق تقييمه المتمثلة في طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة و طريقة الواردة أولا صادرة أولا ، و كذا وصف كيفية الاعتراف بالمخزون كأصل ، ثم الاعتراف به كمصروف .
- هناك توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي و محتوى المعيار المحاسبي الدولي و عدة جوانب منها تعريف المخزونات ، قياس تكلفة المخزون و طرق تقييم المخزونات.
- تعتمد مؤسسة صيدال وحدة شرشال على أسلوب الجرد الدائم في تسيير مخزوناتها .
- تقوم مؤسسة صيدال وحدة شرشال بتقييم المخزونات التامة الصنع عن طريق التكلفة التاريخية و القيمة القابلة للتحصيل أيهما أقل .
- تعتمد مؤسسة صيدال وحدة شرشال في تقييم المخرجات من المخزونات على طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة و في بعض الحالات تستعمل طريقة الواردة أولا صادرة أولا.
- تطبق مؤسسة صيدال وحدة شرشال محتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 بشكل كبير .
- تظهر المعالجة المحاسبية للمخزونات في مؤسسة صيدال وحدة شرشال توافقًا كبيرًا بين أحكام النظام المحاسبي المالي ومحتوى المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 .

الاقتراحات :

و في نهاية هذا البحث ، و بناءا على النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم التوصيات و المقترحات التالية :

- تنظيم دورات تدريبية تكوينية لفائدة العمال بهدف تعزيز معارفهم وفهمهم العميق لمبادئ وأسس النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ، مما يساهم في تحسين أدائهم المهني وضمان تطبيق أفضل للإجراءات المالية المعتمدة.
- على الدولة وضع سياسات تحفيزية و تكوينية للمحاسبين و الماليين حتى يتمكنو من تطبيق النظام المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية.
- توسيع مساحة المخزن بهدف تحسين سير العمل بشكل أفضل.
- التحسين من جودة الأغلفة .
- العمل على التنويع و الزيادة في أنواع الأدوية المنتجة ، من أجل توفير احتياجات المواطنين دون الاعتماد على الإستراد من الخارج ، مما يعزز في الاكتفاء الذاتي و يساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي .
- السعي إلى توفير المواد الأولية من مصادر محلية داخل الوطن بدلاً من الاعتماد على استيرادها من الخارج، بهدف دعم الإنتاج الوطني، وتقليل التكاليف، وتعزيز الاقتصاد المحلي .
- العمل على تطوير برامج معلوماتية حديثة تهدف إلى تبسيط وتسريع عمليات جرد وتقييم المخزونات، بما يضمن دقة البيانات وسهولة متابعتها وتحسين كفاءة إدارة المخزون .
- الاعتماد على طرق وأساليب تسويقية حديثة ومتطورة لعرض منتجات المؤسسة بشكل أكثر جاذبية وفعالية، وذلك بهدف تعزيز قدرتها التنافسية في السوق والتفوق على المنافسين .
- العمل على إنتاج الأدوية بالاعتماد على مكونات الطب العشبي، من خلال استخدام النباتات الطبية والتقليدية كمصادر طبيعية فعالة، بهدف توفير بدائل علاجية صحية ومستدامة تستند إلى التراث العلاجي المحلي .

أفاق الدراسة :

تُعدّ المخزونات من أبرز عناصر الأصول المتداولة في الميزانية، ويُعدّ موضوع المعالجة المحاسبية لها وفقًا للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 من القضايا الجوهرية التي تستحق الدراسة.

ومع ذلك، فإن بقية عناصر الميزانية لا تقل أهمية، مما يفتح المجال لإجراء دراسات مستقبلية معمقة حول:

- دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين المصداقية و الشفافية لإعداد القوائم المالية.
- تسيير المخزون و أثره على الأداء المالي للمؤسسة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب :

- الشحادة عبد الرزاق قاسم ، المحاسبة الدولية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2017 .
- حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، معايير المحاسبة الدولية و الأزمة المالية العالمية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2015 .
- لخضر علاوي ، معايير المحاسبة الدولية page Bleues، IAS/IFRS ، الجزائر ، 2012 .
- حسين القاضي ، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية و معاييرها ، دار الثقافة ، عمان ، 2008 .
- محمد بوتين ، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية ، pages bleues، 2010 .
- سعود جايد العامري ، المحاسبة الدولية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .
- محمد أبو ناصر ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي ، عمادة البحث العلمي ، عمان ، 2014 .
- وليد عبد القادر ، حسام الدين حداس ، المعايير المحاسبية الدولية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، 2013 .
- بومزايد إبراهيم ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، الدار الجزائرية ، الجزائر ، 2018 .
- شعيب شنوف ، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية و الابلاغ المالي IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2016 .
- جمال العشي ، محاسبة المؤسسة و الجباية ، متيجة للطباعة ، الجزائر ، 2010 .
- أحمد طرطار ، عبد العالي منصر ، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2015 .
- هوام جمعة ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 .
- يوحنا أل آدم ، صالح رزق ، المحاسبة المالية أصول و خصوم و قوائم مالية ، الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 .
- بن بوثلجة أمينة ، التسيير المالي و المحاسبي أعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي SCF، page Bleues ، الجزائر ، 2016 .
- مراد كواشي ، المحاسبة المالية حسب قواعد النظام المحاسبي المالي ، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2017 .

- بقور أحمد ، صفيح صادق ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2017 .
- أمينة بو ثلجة ، مكي محرز ، المحاسبة التحليلية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، page Bleues ، الجزائر ، 2018 .

2- المقالات و المجلات :

- قورين حاج قويدر، تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS2 ضمن النظام المحاسبي الماليSCF ، جامعة الشلف، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 1، الجزائر ، 2015 .
- د دوخي ، مقدم يمينة ، دروس في المحاسبة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و علوم تسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2018 .
- صليحة بوسليماني ، مطبوعة بيداغوجية في مقياس المحاسبة العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2022 .

3- التشريعات :

- جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، 2009 .

4- المذكرات :

- جديدي هاجر ، عزي شيماء ، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2021 .
- بن هرهور عبد الرحمان ، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي و مدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2016 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

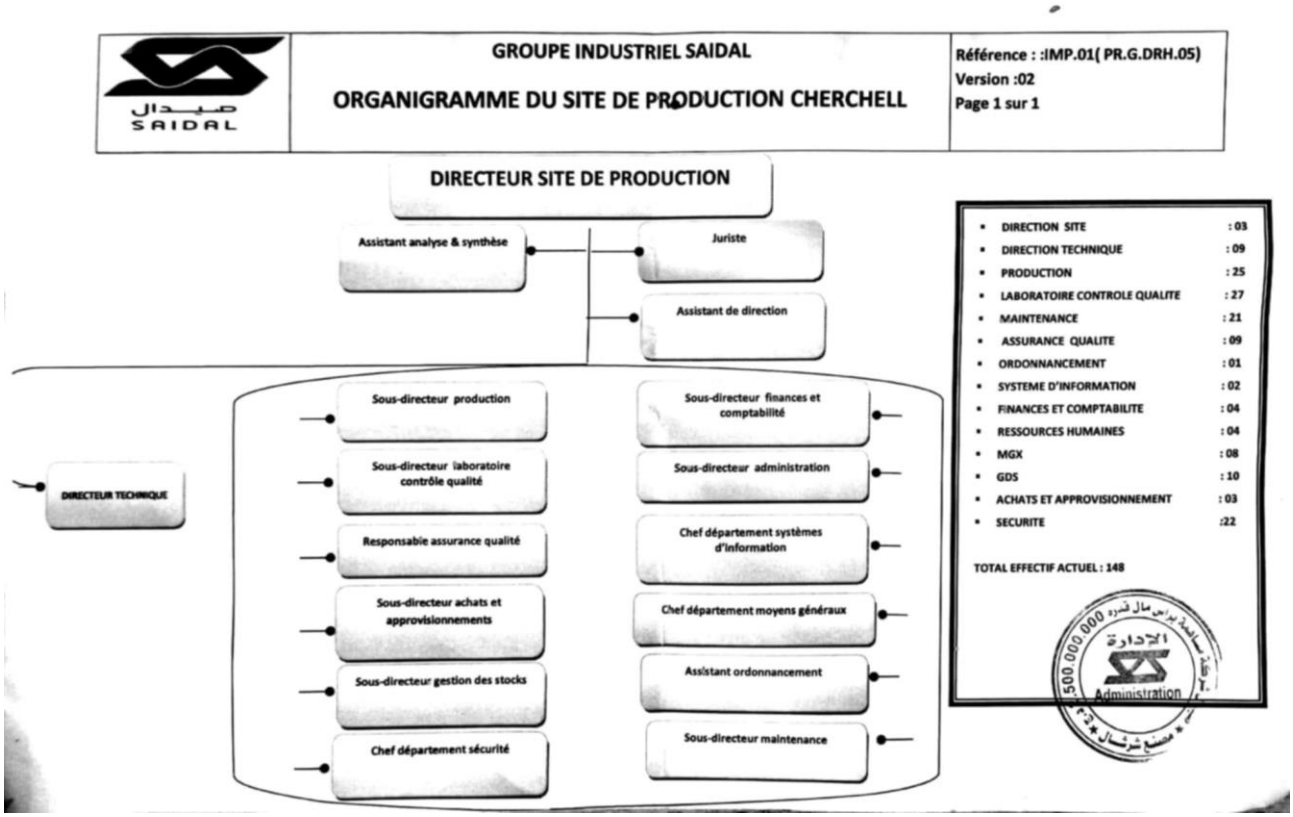

الملحق رقم 02

IMPRIMÉ

صيدال
SAIDAL

COPIE NON CONTRÔLÉE

Référence : IMP.03 (PR.SP-CHE.AA.01)
Version : 01
Page : 1 / 1

BON DE COMMANDE

EPE/SPA Groupe Industriel SAIDAL

Site de production Cherchell

BP.77.Z.I OUED BELLAH CHERCHELL. TIPAZA

Tél :

Fax :

BON DE COMMANDE N° :.....

FOURNISSEUR : .....

ADRESSE :.....

Référence à rappeler/Plan d'approvisionnement :

Contrat N° :..... PV : .....

Facture : .....

Structure :.....

CODART	Désignation	Unité	Quantité	P.U	Montant
			Total HT :		
			Montant TVA :		
			Remise :		
			Total TTC :		

Délai de livraison :
Mode d'expédition :
Adresse facturation :
Règlement :
Domiciliation bancaire :

SIGNATURE S/DAA

SIGNATURE DU DSP

La photocopie de ce document est interdite, document non valable en l'absence du tampon rouge « Copie Contrôlée Assurance Qualité »

الملحق رقم 03

المؤسسة الوطنية للاملاح

ENTREPRISE NATIONALE DE SELS

NATIONAL COMPANY OF SALTS

SPA au capital Social de 1 600 000 000,00 DA

enasel

CENTRE DE DISTRIBUTION DE SELS D'ALGER
Z.I Oued Smar, BP 37 Hal El Djamil - El Harrach, Alger
N.I.S. : 0983 250 1 000 8641 011
N.I.F : 099925006285210
A.I. : 16 15411 40 81
RC N° : 16/02-0062882B99
RIB : 001.00634.0300.000.316.88
Tel : 021 51 62 79 / 021 51 35 56
Fax : 021 51 69 18
Mob. : +213 (0) 661 98 40 65
E-mail : cal_enasel@yahoo.fr

فاتورة

FACTURE

N° 0010731 رقم

رقم و تاريخ التسليم N° et date de livraison	رقم و تاريخ الطلب N° et date de Commande	رقم الوحدة Code Unité
	DATE : 11/02/2024 AI : 422201324	7

00120830/BCAF Du 11/02/2024

مرجع Référence	تعيين Désignation	و ق U.M	الكمية Quantité	سعر الوحدة Prix Unitaire	المبلغ الاجمالي Montant total
SIC18	PASTILLES EN SEL RAFINE	T	3,750	32 000,00	120 000,00

Montant H.T.	120 000,00
Montant TVA	22 800,00
Timbre	0.00
Total T.T.C.	142 800,00

Mode de Règlement :

A TERME

Arrêté la présente Facture a la somme de :
CENT QUARANTE DEUX MILLE HUIT CENT DINARS ALGERIEN

Le financier :

BABOURI Khadidja
Facturier

Le responsable commercial :

REMARQUE : Pour toute réclamation s'adresser au responsable qualité.

الملحق رقم 04

IMPRIME

SAIDAL

BON DE RECEPTION MP/PI

Reference :	IMP.01 (PR.SP-CHE.GDS.01)
Version :	01
Page :	1 sur1

COPIE NON CONTRÔLÉE

SECTION I

Date de réception		N° de réception	
Désignation			
Fournisseur		N° de lot	
Date de FAB		Date de PER	

DOCUMENTS FOURNIS AVEC LA MARCHANDISE

Facture N°..... Oui ☐ Non ☐

Bon de livraison N° ..... Oui ☐ Non ☐

Bon de commande N°..... Oui ☐ Non ☐

Certificat d'analyse fournisseur Oui ☐ Non ☐

Certificat d'analyse fabriquant Oui ☐ Non ☐

Autres :

Renseignée par : | Nom et fonction | Date et signature

SECTION II

TYPE DE CONTENANT

Caisses en carton	☐	Futs	☐	Sacs	☐
Paquets	☐	Bobine	☐	Autres :	

QUANTITE ET CONFIRMITE DES CONTENANTS

Nombre de contenants reçus	Quantité par contenant
Nombre de contenants conformes	Nombres de contenants rejetés
Quantité conforme	Quantité rejetée
Quantité dans le contenant incomplet	Quantité totale reçue

Observations

.....

.....

Renseignée par : | Nom et fonction | Date et signature

SECTION III

CONDITION DE STOKAGE RECOMMANDEES

Température :.....C° Humidité :.....% Photosensibilité :.....

Autres :

Renseignée par : | Nom et fonction | Date et signature

الملحق رقم 05

SITE DE PRODUCTION CHERCHELL

BULLETIN D'ENTREE DES ARTICLES
MATIERE PREMIERE
N° EMP6

IMP, (PR.SP-CHE.GDS.01)
01
__/__/__

N° Réception : 013
Livrée le : 11/02/2024
Prise en compte le: 11/02/2024 Type Fournisseur: LOCAL
Fournisseur: ENASEL
N° de facture: 0010731
En exécution du Bon de commande N°:
Du: 11/02/2024
Type Reception: ACHAT

Code	Quantité	Désignation des Articles	Unité de Mesure	Prix Unitaire	Montant	LOT
12010447	3 750.0000	SEL EN PASTILLE	KG	32.0000	120 000.0000	029

TOTAL: 120 000,0000 DA

Chef de section magasin MATIERE PREMIERE

Chef de service magasin MATIERE PREMIERE

21/02/2024
Sous directeur Gestion Des Stocks

الملحق رقم 06

FICHE DE STOCK

IMP.03(PR.S
0
__/__/____

1/2

21/05/2024

Code Article: 11000348
Libelle: CITRATE TRISODIQUE DI HYDRATE

Stock de sécurité :	0.0000
Stock alerte :	0.0000

Stock ini 1 267.4000
Prix Initi 389.83

Rang	BON	Type	Date	QTE	Nouv. STK	Prix	LOT/FR	LOT/INT	PMP	OBSERV	LOT/PR	Produit	CDF
1	MP13	S	16/01/2024	33.9510	1 233.4490	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB013	210	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
2	MP14	S	16/01/2024	33.9510	1 199.4980	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB014	211	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
3	MP15	S	16/01/2024	33.9510	1 165.5470	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB015	212	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
4	MP16	S	16/01/2024	33.9510	1 131.5960	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB016	213	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
5	MP17	S	16/01/2024	33.9510	1 097.6450	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB017	214	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
6	MP18	S	18/01/2024	33.9510	1 063.6940	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB018	215	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
7	MP19	S	18/01/2024	33.9510	1 029.7430	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB019	216	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
8	MP20	S	18/01/2024	33.9510	995.7920	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB020	217	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
9	MP21	S	18/01/2024	33.9510	961.8410	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB021	218	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
10	MP22	S	18/01/2024	33.9510	927.8900	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB022	219	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
11	MP23	S	21/01/2024	33.9510	893.9390	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB023	220	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
12	MP24	S	21/01/2024	33.9510	859.9880	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB024	221	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
13	MP25	S	21/01/2024	33.9510	826.0370	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB025	222	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
14	MP26	S	21/01/2024	33.9510	792.0860	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB026	223	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
15	MP27	S	21/01/2024	33.9510	758.1350	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB027	224	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
16	MP28	S	01/02/2024	33.9510	724.1840	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB028	225	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
17	MP29	S	01/02/2024	33.9510	690.2330	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB029	226	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
18	MP30	S	01/02/2024	33.9510	656.2820	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB030	227	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
19	MP31	S	01/02/2024	33.9510	622.3310	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB031	228	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
20	MP32	S	01/02/2024	33.9510	588.3800	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB032	229	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
21	MP33	S	05/02/2024	67.9020	520.4780	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB033	230	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
22	MP34	S	05/02/2024	67.9020	452.5760	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB034	231	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
23	MP35	S	05/02/2024	67.9020	384.6740	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB035	232	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
24	MP36	S	05/02/2024	67.9020	316.7720	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB036	233	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
25	MP37	S	05/02/2024	67.9020	248.8700	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB037	234	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE

الملحق رقم 07

صيدال
SAIDAL

FICHE DE COUT D'ACHAT

321

16/04/2025 08:47:31

ıssier Transit N°: 2025/019 D 10 : 0095381 DU : 06/03/2025 COURS: 134.5598
urnisseur : QSEM India PAYS : Inde
ıCTURE N°: QSEM/24-25/E-002 DU : 13/11/2024 N° BC : SCM0399/AE/MP/GS/2024
SITE DE RECEPTION : Site de Production Cherchell

COURS CF-D10	MONTANT EN DEVISE		MONTANT EN DA
134,5598	10 000,0000	USD	1 345 598,0000

SSURANCE	0.00
RET	0.00
ROIT &TAXES	45 111.00
IAGASINAGE	67 826,34
UTRE FRAIS(Scanner, Manipulation portuaire, escorte, frais 'échanges documentaires)	0.00
RANSPORT	15 470.00
tal des Frais	128 407,34
JRESTARIES	0,00
JTRES AMENDES	100 000,00
VARIES	0,00
OTAL DES PENALITES	100 000,00
OTAL GENERAL DES FRAIS & PENALITES	228 407,34
OÛT TOTAL DE LA MARCHANDISE	1 474 005,3400
DEFICIENT	147,4005

Designation des articles	Quantité	PU/ DEVISE	PU/FRET	COUT UNITAIRE/DA	COUT GLOBAL/ DA	Bon Commande
EGLUMINE EMPROVE.	50,0000	200,0000	200,0000	29 480,1068	1 474 005,3400	SCM0399/AE/MP/GS/2024
TOTAL MARCHANDISES					1 474 005,3400	

Date :

Signature Site de Reception

Signature Responsable Transit

الملحق رقم 08

FICHE DE STOCK

IMP.03(PR.S
0
__/__/____

2/2
21/05/2024

Code Article: 11000348
Libelle: CITRATE TRISODIQUE DI HYDRATE

Stock de sécurité : 0.0000
Stock alerte : 0.0000

Stock ini 1 267.4000
Prix initi 389.83

Rang	BON	Type	Date	QTE	Nouv. STK	Prix	LOT/FR	LOT/INT	PMP	OBSERV	LOT/PR	Produit	CDF
26	MP36	S	05/02/2024	67.9020	180.9680	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB038	235	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
27	MP38	S	05/02/2024	67.9020	113.0660	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB039	236	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
28	MP40	S	05/02/2024	67.9020	45.1640	389.8338	S302046	S302046	389.8338	BSFAB040	237	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
29	EMP7	E	12/02/2024	3 500.0000	3 545.1640	5.9536	S309022	S309022	10.8441	BE007			LDI INTERNATIONAL
30	MP49	S	03/03/2024	41.8170	3 503.3470	10.8441	S302046	S302046	10.8441	BSFAB049	017	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
31	MP49	S	03/03/2024	26.0850	3 477.2620	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB049	017	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
32	MP50	S	03/03/2024	67.9020	3 409.3600	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB050	018	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
33	MP51	S	03/03/2024	67.9020	3 341.4580	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB051	019	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
34	MP52	S	03/03/2024	67.9020	3 273.5560	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB052	020	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
35	MP53	S	03/03/2024	67.9020	3 205.6540	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB053	021	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
36	MP54	S	03/03/2024	67.9020	3 137.7520	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB054	022	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
38	SMP06	S	28/03/2024	3.3470	3 134.4050	10.8441	S302046	S302046	10.8441	BSPROD066			ATELIER POUDRE
39	MP62	S	31/03/2024	67.9020	3 066.5030	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB068	238	REHYDRAX® 2,6g/1,5g/2,9g/13,5g	ATELIER POUDRE
40	MP63	S	31/03/2024	67.9020	2 998.6010	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BSFAB069	023	REHYDRAX 20.5 G B/06 sachets	ATELIER POUDRE
41	MP4	BL	21/04/2024	25.0000	2 973.6010	10.8441	S309022	S309022	10.8441	BL004			USINE MEDEA/site de product

Stock Final: 2 973.601
PMP: 10.84

الملحق رقم 09

GROUPE SAIDAL
SITE DE PRODUCTION CHERCHELL

ECARTS SUR STOCKS AU 31 DECEMBRE 2024 APRES TRAITEMENT

COMPTE	TIERS	LIBELLE	INVENT. COMPTABLE	INVENT. PHYSIQUE	ECARTS
310000		Matières premières	144 304 198,38	144 304 198,38	0,00
312000		fournitures de laboratoitre	15 933 395,32	15 933 395,32	0,00
321000		matieres consommable	25 200 845,19	25 200 845,19	0,00
322001		Pieces de rechanges de production	13 843 911,01	13 843 911,01	0,00
322003		Pieces de rechanges utilité et accéssoire	3 613 867,33	3 613 867,33	0,00
326300		Articles de conditionnements	72 323 010,72	72 323 010,72	0,00
TOTAL GESTION DES STOCKS			**275 219 227,95**	**275 219 227,95**	**0,00**
322004		Pièces de rechanges Parc auto	0,00	0,00	0,00
322007		Fournitures de bureaux	1 431 478,98	1 431 478,98	0,00
322008		Fournitures informatiques	267 156,55	267 156,55	0,00
322009		Vetements de travail	452 733,02	452 733,02	0,00
322010		Carburants et lubrifiants	483 159,98	483 159,98	0,00
322011		Petit outillage	0,00	0,00	0,00
322012		Fournitures électriques	0,00	0,00	0,00
322013		Fournitures d'entretiens	17 241,06	17 241,06	0,00
322014		Matériaux de construction	0,00	0,00	0,00
322016		Autres fournitures de fonction	151 385,80	151 385,80	0,00
TOTAL MOYENS GENERAUX			**2 803 155,39**	**2 803 155,39**	**0,00**
331000		Produit en cours	20 811 008,76	20 811 008,76	0,00
TOTAL PRODUITS EN COURS			**20 811 008,76**	**20 811 008,76**	**0,00**
355010		Comprimés	86 572 432,86	86 572 432,86	0,00
355040		Granules	4 450 768,14	4 450 768,14	0,00
TOTAL PRODUIT FINI			**91 023 201,00**	**91 023 201,00**	**0,00**
371100		Stocks à l'extérieur matiere et fourniture	33 363 620,93	0,00	0,00
TOTAL STOCKS A LEXTERIEUR MATIERE ET FOURNITURE			**33 363 620,93**	**0,00**	**0,00**
TOTAL GENERAL			**423 220 214,03**	**389 856 593,10**	**0,00**

Directeur du site

S/Directeur fin/compt

S/Directeur GDS

Responsable MGX

Chef Département Moyens Généraux

الملحق رقم 10

SAIDAL

Piece d'Imputations Comptable

Site de production Cherchell

JOURNAL 81 JOURNAL DES O.D

Date Piece 31/12/24
N° Piece 1211
Utilisateur B3S1

Date Edition 17/02/2025
Heure 14:00:44
Page 1
Utilisateur B3S1

Compte	Tiers	Libelle Compte	Libellé écriture	N° Document	Debit	Credit
657400		ECART SUR STOCK NEGATIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.19	
310000		Matières premières	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.19
657400		ECART SUR STOCK NEGATIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.15	
312000		Fournitures de laboratoires	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.15
657400		ECART SUR STOCK NEGATIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.01	
321000		Matières consommables	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.01
322001		Pièces de rechanges Equiper	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.02	
757400		ECART SUR STOCK POSITIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.02
657400		ECART SUR STOCK NEGATIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.01	
322003		Pièces de rechanges utilités	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.01
326300		Articles de conditionnements	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.94	
757400		ECART SUR STOCK POSITIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.94
657400		ECART SUR STOCK NEGATIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		1.08	
322007		Fournitures de bureau	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			1.08
657400		ECART SUR STOCK NEGATIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.02	
322009		Vêtements de travail et de s	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.02
322016		Autres fournitures de fonctio	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024		0.04	
757400		ECART SUR STOCK POSITIF	REGUL ECART S/STOCK AU 31/12/2024			0.04
657200		Ecart de juste v	REGUL ECART S/IMMO AU 31/12/2024		0.41	
215500		Outillages de production en	REGUL ECART S/IMMO AU 31/12/2024			0.40
218300		Matérieis de man	REGUL ECART S/IMMO AU 31/12/2024			0.01
			Total Piece		2.87	2.87